كلية الآثار والأنثروبولوجيا

قسم النقوش

الأكساع الضميرية المتصلة بالفعل المجرد والمصادر في اللهجات السامية الغربية

استناداً للشواهد النقشية والنصية والمحكية

West Semitic Enclitics attached to the Suffix Conjugation and Nouns: Based on Epigraphic, Written and Spoken Meterial

إعداد

عبدالله سامي عبدالله خصاونه

إشراف

أ. د. هاني هياجنة

حقل التخصص– نقوش

30 صفر 1436 الموافق 22 كانون الأول 2014م

ا

الأكساع الضميرية المتصلة بالفعل المجرد والمصادر في اللهجات السامية الغربية

استناداً للشواهد النقشية والنصية والمحكية إعداد

عبدالله سامي عبدالله خصاونه

بكالوريوس اللغة الانجليزية وآدابها، الجامعة الأردنية ٢٠١٠م

قُدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في النقوش في جامعة اليرموك، إربد.

وافق عليها

هاني فيصل هياجنة .... رئيساً

أستاذ نقوش الجزيرة العربية واللغات السامية، جامعة اليرموك.

عمر عبدالقادر الغول .... عضواً

أستاذ النقوش السامية الشمالية الغربية واللغات السامية، جامعة اليرموك.

جعفر نائف عبابنة ....عضواً

أستاذ اللغة العربية، الجامعة الأردنية.

تاريخ تقديم الأطروحة بالهجري والميلادي

٣٠ صفر ١٤٣٦ الموافق ٢٢ كانون الأول ٢٠١٤م

أتقدم بالشكر لعائلتي النواة والممتدة، خاصاً بالذكر والدَيّ وعمتي الأستاذة أمل وعمي محمداً أبا مراد. أشكر أستاذّي الكريمين هاني هياجنة وعمر الغول. وأشكر ممن نصح وأرشدني نحو هذه الدرجة الأساتذة جعفر عبابنة وزكريا أبو حمدية وڤكتور الكك وفواز طوقان والأب چابي أبو سمرة. أشكر أيضاً السيد جمال فوده بمكتبة الجامعة لتيسيره عملنا. كما أشكر الأستاذ أحمد العجلوني لمساندته الإدارية كرئيس للقسم. أشكر الزميلين لورا طاشمان ورياض باكرموم على حسن الرفق والتشجيع. كما أتقدم بالشكر الجزيل للصديقين عبدالله البدارين وأحمد الغزيوات. وأذكر بالعرفان مساهمة أستاذي المرحوم علي عيد في إطار تناولي الظواهر الثقافية عموماً.

الملخص

تتناول الرسالة ظاهرة لواحق تبيان الشخص في اللغات السامية الغربية من منظور تاريخي باستخدام مفاهيم صرفية وتحليلات محدثة. روجعت في الفصل الثاني الاشتقاقات المقترحة لأكساع بيان الشخص واستباؤها. ولّد النقاش في هذا الفصل تعميمات وملاحظات حول نسقي بيان الشخص، وشكلت هذه أساس التحليل والنقاش في الفصلين التاليين. عُني الفصل الثالث بالتصنيف الصرفي للأكساع بين لواصق ومتكئات، وذلك بتطبيق معايير التصنيف الحديثة التي قاد وضعها عالم الصرف **آرنولد زويكي**. بيّن النقاش أن أكساع بيان الشخص السامية تتبع أنماط الانتحاء الشائعة؛ تحديداً أن أكساع الفعل الثلاثي كانت متكئات مثل الضمائر المتصلة. تطلّب البحث مراجعة مفاهيم صرفية حديثة وتقليدية لعدم ملاءمة المفاهيم الحديثة للواقع السامي، تحديداً مسألة التمييز بين الاشتقاق والإعراب، واعتمد هذا على نظريات **هنري فلاش** و**جمال الدين كولوغلي**. بحث الفصل الرابع في قضيتين هما الوظيفة النحوية التي تؤديها الأكساع والمرجعية الضميرية التي تحملها. تدعم نتائج الدراسة على هذه المستويات الثلاثة التعميمات الشائعة حول انتحاء علامات بيان الشخص. تقسم أكساع الصيغة الثلاثية إلى مجموعتي الحضور والغياب، ولا تشكل الثانية علامات شخص فهي بالفعل مجردة الوسم لهذا الباب النحوي. رغمَ صحة تصنيف أكساع الحضور كلواصق إلا أنها ليست مفرغة من المرجعية كما يتضمن هذا التصنيف غالباً، كما أنها ما زالت تعمل في الجملة على الرغم من كونها أقرب إلى الموافقة من نظيراتها من الضمائر المتصلة. كما قد يعد استخدام هذه المتكئات في الموافقة وتزايد ذلك في اللهجات الحديثة علامة على استمرار انتحائها. قدمت الرسالة كخطوة أولى وتحفيزاً لتحليلات أعمق ومسوح شمولية فهي نقاش نظري يهدف لتوضيح ومراجعة مفاهيم صرفية ونحوية أساسية في فقه اللغات السامية.

Abstract

The thesis falls within the scope of historical linguistics utilizing recent notions of morphological classification and analysis in a diachronic perspective. The second chapter consists in a critical review of the suggested derivation of the suffixal person markers. It continues to review their proto-Semitic reconstruction. The generalizations and observations attained from this review of the two person paradigms and their comparison form the background for the following analysis. The third chapter is concerned with the morphological classification of the suffixes: suffixes or clitics. It consists primarily in the application of modern classification criteria (pioneered by morphologist Arnold Zwicky) on the Semitic suffixal person paradigms. It argues that the evolution of the Semitic suffixes follows the universal pattern of grammaticalization; that early person suffixes were clitics not unlike the pronominal enclitics at an earlier stage. The chapter also led to a discussion of some concepts in modern morphology and traditional *ṣarf* due to the incompatibility of certain modern concepts (namely the bounds between inflection and derivation) following the works of Henri Fleisch and Djamel Eddine Kouloughli. The fourth chapter comprises a discussion of the syntactic function of the suffixes, to what extent it is that of agreement or government, and the degree referentiality attributable to the items in each paradigm. The tri-layered cursory investigation of the classical West Semitic languages yielded results supporting universal generalizations regarding the grammaticalization of person markers. The verbal person suffixes are split into two groups; 3rd person, and 1st and 2nd person. The first of these bears no referentiality; it is umarked with regard to person. The second group, though indeed of affixal rather than clitic nature in West Semitic, is not as low in refertiality as their classification as person markers implies. They are however more agreement markers than are their clitic counterparts, though the clitics too are used as agreement markers, more so in more recent languages which implies their continued grammaticalization. This thesis is presented as primer for more detailed analysis and survey, it is a theoretical discussion aiming to elucidate and revise basic morphological and syntactic notions in Semitic philology.

الفصل الأول

المقدمة

1.1 السياق العلمي

يعتمد وصف اللغة في مراجع القواعد التي يستند إليها دارس النص على تراكم الدراسات، فهي تجميع وتوليف للتحليلات والتصنيفات المتنوعة الواردة في دراسات النصوص السابقة لإصدار المرجع المعين. وعلى الرغم من تطور اللسانيات الحديثة ما زالت تشكل هذه القواعد الوصفية والدراسات الأولية المشكلة لها اللبنة الأولى في علوم اللغة، فتوضع هذه الأوصاف سواءً للغات الحية والميتة. فتندرج القواعد الوصفية الموضوعة للغات الميتة ضمن مجالين؛ اللسانيات وفقه اللغة، الذي يتعدى دراسة اللغة فيشمل النقد الأدبي والتحليل التاريخي للنصوص.

لاستقلال فقه اللغة إيجابيات وسلبيات. فيتاح للوصف اللغوي ضمنه أن يتخذ هيئةً ومنهاجاً يلائم اللغة المدروسة، وفي هذا تفسير لاعتبار القواعد المحلية التقليدية من أمثلة فقه اللغة. لكن هذا الاستقلال قد يؤدي إلى إغفال مصادر التعميمات اللغوية التصنيفية والتحليلية التي أضحت مجال اللسانيات وتعود في أصلها لقواعد وصفية وضعت للغات أخرى.

يتجلى هذا في فقه اللغات الساميات، حيث يغفل الدارسون كثيراً عن أن مصادر المفاهيم والتصنيفات التي يستخدمونها يعود لفقه اللغات الأوروبية، وذلك إما بشكل مباشر أو غير مباشر عبر اللسانيات الحديثة.

لا تسلم من هذه المشكلة معظم أبعاد تناول اللغات السامية بشكل مقارن، حيث قد يكون الاستبناء الصوتي الاستثناء الوحيد لهذه المشكلة، لاقترانه باللسانيات التاريخية وتعمق علماء الساميات في دراسة مبادئها وأسسها، ولا سيما وعيهم بتاريخها كمجال.

تكثر دراسات الساميات المعتمدة على اللسانيات الحديثة، خصوصاً على صعيد اللهجة الواحدة غير المقارن، لكن هذه قلما تعار اهتماماً في أوساط فقه اللغات السامية المقارن فتظل مجال علماء اللسانيات العامة. وعلى الرغم من إيجابية ذلك من الناحية المذكورة أعلاه، يشكل هذا نقصاً مركزياً في فقه اللغات السامية. ففي حين أن نظريات اللسانيات التحولية وما شابهها المعتمدة على التعمق والاستطراد في تحليل اللغة الواحدة قد تقل فائدتها في تقييم المفاهيم والتصنيفات الواردة في فقه الساميات، نظراً لحداثة هذه الدراسات، توجد في الدراسات المسحية والتصنيفية فائدة هائلة يحرم علماء الساميات منها.

تعنى دراسات اللسانيات العامة ذات المنهج المسحي والتصنيفي في استخراج وتفصيل الافتراضات والحدوس الأساسية التي تشكل المفاهيم اللغوية في دراسات القواعد الوصفية المختلفة. كما أن مقارنتها بين المدارس المختلفة للتحليل اللغوي تظهر التباين الناتج عن خصوصية اللغات التي وضعت لوصفها أول الأمر وقبل استخدامها في دراسات عامة ووصف لغات أخرى.

تنطلق هذه الدراسة من هنا، فتعتمد على بعض دراسات اللسانيات العامة التي عنيت بتحليل تصنيفات ومفاهيم أساسية تنتشر في الدراسات اللغوية المختلفة بشتى أنواعها وعنيت بتصنيف الظواهر اللغوية تبعاً لهذه المفاهيم بشكل مفصل وموضوعي واعتماداً على مسوح واسعة شملت مئات اللغات. وبالإضافة إلى المساهمة في مجال هذه الدراسات بدراسة الساميات ضمن إطارها، يؤمل أن هذا المنهج سيحسن وصف اللغات السامية بشكل مستقل بتوضيحه المفاهيم والتصنيفات المستخدمة فيه وتخصيصها بحيث تلائم طبيعة اللغات السامية.

تتناول هذه الدراسة عناصر الشخص الكسعية، التي تشمل الضمائر المتصلة والأكساع (أو اللواحق) المتصلة بالفعل الثلاثي المسند للغائب (التي قد لا تعد ضمائر). تتعدد المصطلحات الصرفية المستخدمة لهذه العناصر من دراسة إلى أخرى، ويندر تفسير الدارس لمفهومه عنها وتبريره لتفضيل مصطلح على آخر. وذلك إشكالي لأن كل اصطلاح يمثل تصنيفاً ما، سواءً أدرك مستخدمه ذلك أم لم يدرك. فتعنى هذه الدراسة بتحليل هذه العناصر ووصفها وصولاً إلى مفهوم أو مفاهيم ملائمة لها ومصطلحات دقيقة في وصفها.

1. 2 السياق اللغوي

تقسيم اللغات السامية مسألة ملأى بالجدل رغماً من وضوح معالمهما. يجتنب المستشرقون وكبار علماء الساميات من نولدكه وبروكلمان إلى فون سودن وموسكاتي وضع تصنيف للَّهجات يعتمد على تشابهها واختلافها، فيقتصر تقسيم الساميات منذ بزوغ المجال وحتى النصف الثاني من القرن العشرين على التوزيع الجغرافي باستثناءات قليلة. قد يعزى الابتعاد عن هذه المسألة في هذه المرحلة إلى ورود عوامل عديدة قد تؤدي إلى أوجه الشبه والاختلاف بين اللهجات التي لا بد سيستند إليها أي تصنيف، فمثلاً في أبسط الأحوال قد يحتار الباحث فيما إذا كان ورود تصريف كجمع التكسير في مجموعتي لهجات شمال الجزيرة وجنوبها علامةً على اشتراك هاتين المجموعتين في أصلهما أو ناجماً عن استعارة الصيغة وانتشارها من لهجة إلى الأخرى.

كان طبيعياً أن يُرفع التصنيف الجغرافي إلى رتبة أعلى، فمن البديهي أن اللهجات المتقاربة جغرافياً احتمال انحدارها من أصل مشترك أقوى منه للّهجات المتباعدة. وضع العلماء شجرةً عائلية اعتماداً على التوزيع الجغرافي، وشرعوا بتنقيحها وتعديل العلاقات المبيّنة فيها اعتماداً على الخصائص المشتركة والعلامات الفارقة بين اللهجات، قد يذكر لبروزه في هذا المجال **روبرت هيتزرون** خصوصاً لتطويره مفهوم البدع المشتركة ومنهج اعتمادها في التصنيف. سرعان ما لوحظ شبه البحث في هذه الخصائص بمنهج علم الوراثة، ما يحافظ على تصور شجرة العائلة، رائدة هذا المنهج المرادف هي **أليس فاربر**. يلاحظ مطالع الدراسات التصنيفية في هذا السياق

انغماسها في مسألتين، هما تقصي الخواص الجامعة والفارقة من جهة والمفاضلة بينها من الأخرى بصدد اعتماد الأفضل منها في بيان صلات اللهجات. قد يمثل باعتماد جمع التكسير مرةً أخرى، فمن الدراسين من يجمع العربيات إلى الساميات الجنوبية لكثرته فيها، بينما يفضل آخرون إدراج العربية ضمن الساميات الشمالية الغربية اعتماداً على خصائص أخرى.

توجد اعتراضات وتحفظات شتى على منهج الشجرة الوراثية. فيلاحظ مثلاً اطراد أنماط تشير إلى تشابه اللغات الأبعد عن نواة الساحة الجغرافية، الأمر الذي أعاد البعد الجغرافي إلى العوامل الأساسية لتفسير العلاقات المختلفة بين اللهجات. مثال هذا قضية اللهجات الساحلية في مقابل اللهجات الداخلية في النطاق الكنعاني (محيط نهر الأردن وغرب الشام عموماً). نشأ عن هذه القضايا نظريات محاولة لتفسير التآثر بين اللهجات على شكل موجات أو غير ذلك، وتتباين هذه الدراسات من تعديل على منهج الشجر بإدخال عوامل التغير الأخرى في عين الاعتبار إلى استبدالها بشكل كامل.

تنعم هذه الدراسة بعدم الحاجة للتعمق في هذه المسائل سواءً لتوضيح مجالها أو لإثبات حججها، ذلك أنها تعنى بمجموعة اللهجات الغربية التي يندر الاعتراض على فصلها عن الشرقية مهما كانت قاعدة التقسيم المتبعة. تختلف الساميات الغربية عن الشرقية من نواحٍ عدة، أهمها أنساق الأفعال (أو أنساق المشتقات الفعلية)؛ ذلك تحديداً في استعمال الصيغة الثلاثية (الكسعية) في اللغات الغربية كفعل؛ كما تظهر شواهدها التي تعود المؤكدة منها إلى النصف الثاني من الألف الثاني قبل الميلاد بينما لا ترد في الساميات الشرقية إلا كصفة ذات مكان اشتقاقي يوازي اسم الفاعل واسم المفعول، بعبارة أخرى لا تفيد الصيغة الثلاثية في الساميات الشرقية الزمن حالها حال الأسماء.

ترد الأكساع الدالة على الشخص في كلتا المجموعتين الشرقية والغربية، فتميز الصيغة الثلاثية عن الأسماء الأخرى في اللهجات الشرقية، وستؤخذ هذه الصيغة في عين الاعتبار في الفصل الأول المعني بدراسة الصيغة (أي شكلياً أو ظاهرياً). لكنها ستحال إلى خارج نطاق جوهر الدراسة في الفصول التالية اعتماداً على حدس (يؤكد في الفصل الثالث) بأن طبيعة الأكساع من حيث الصرف تختلف في المجموعتين. لهذا الفصل فائدة علمية، فيلاحظ الباحث أن الدراسات المتصلة بموضوع الدراسة يعنى معظمها بتحليل الأفعال والصيغيتين الثلاثية والمزيدة أو المضارعة. قد يصح القول أن هذه الدراسات تقفز إلى تحليل الصيغة المركبة من مبنى وكسع الشخص دون التعمق أولاً في دراسة الجزئيات، وقد يعود ذلك إلى اشتمال الدراسات هذه على الساميات عموماً بهدف استبناء السامية الأم أو اقتصارها على لغة واحدة الذي يمنع استنباط تعميمات تاريخية تفسر تطور الصيغ.

تشمل الساميات الغربية باصطلاح هذه الدراسة على جميع اللهجات التي تستخدم فيها الصيغة الثلاثية كفعل، وذلك في جميع اللهجات التي يرجع أصلها إلى الغرب من مجموعة اللهجات الشرقية المشتملة على الأكديات وما يقترن بها. الشذوذ الوحيد المحتمل في المنطقة هو ضمن لغات جنوب الجزيرة والحبشيات المعاصرة، لكن هذه تخرج عن نطاق الدراسة باعتبارها طبقات حديثة نسبياً. هذا إذا أصر القارئ على تأطير الدراسة بهذا الشكل الدقيق، فهي لا تعنى بشكل مباشر في اللهجات التي لم تتضح معالمها بشواهد كافية قبل بداية الألف الثاني الميلادي؛ لكن هذا ليس ضرورياً لأن الدراسة تهدف إلى التوصل إلى الحال الغربي العام في مرحلة بدائية بعيد انفصال أو امتياز اللهجات الغربية عن الشرقية.

1. 3. 1 الضمائر

يعنى بالضمائر في المراجع العربية العناصر التي يشار بها إلى الشخص عاقلاً وغير عاقل. لا يشمل هذا بالضرورة كل ما اشتمل على إشارة مرجعية ولا كل ما دلّ على شخص (للترجمة انظر البعلبكي 1990: referentiality, person). وليس هذا الاستخدام العام حكراً على النحو العربي بل نجد نظيره في شتّى دراسات اللسانيات الحديثة (Siewierska 2004: 2)، لا سيما المعنية باللغة العربية (Vicente 2006: 588-9).

سرعان ما يتضح للدارس تعاقب واختلاط مفهومي الشخص والضمير (الصيغة المرجعي) (Siewierska 2004: 2)، فلا بد من تحديد الفرق. الضمير يعني حرفياً كل ما انضمر فيه، أو كان مرجعاً إلى، ما لم يذكر بعينه. هذا يعني أن أسماء الإشارة والأسماء الموصولة وحتى بعض المفردات العامة في بعض الأحيان ضمائر (Vicente 2006: 588-9)، ويعني أن الضمائر ليست بالضرورة شخصية (ترجع إلى أشخاص) (Bhat 2004: 1-4). أما الشخص فهو واحد من مجموعة مغلقة من العناصر التي تدل على أدوار في الخطاب؛ بشكل عام المتكلم والمخاطب والغائب (Siewierska 2004: 2). وليس كل ما دل على شخصٍ ضميراً؛ فالمعظم، مثلاً، لا يعتبر حروف المضارعة السامية مرجعيةً على الرغم من تغيّرها مع الشخص، بصرف النظر عن الأصل التاريخي (Hasselbach 2004a). الضمير الظاهر من أصناف الكلام بينما الشخص سمة/خاصية لكلمة ما، أو بالاصطلاح الحديث هو باب نحوي، مثلما أن العدد والجنس والحالة الإعرابية سمات أو أبواب نحوية قد تتّسم بها ألفاظ معينة (Siewierska 2004: 1-4).

العناصر المعنية في هذه الدراسة تدل دائماً على الشخص، أما كونها كلها مرجعية فمسألة إشكالية ستتضح خلال الدراسة. وقد سميت هنا العناصر المدروسة بالضمائر مجاراة للعرف، إذ

تسمّى فيه ضمائر متصلة، وتجنباً للارتباك؛ فالأحرى، تبعاً للنهج الحديث، تسميتها بعلامات أو صيغ الشخص تجنباً لتضمينها ما قد لا تتضمن.

تشوب هذا التوضيح البسيط مشكلة أخرى هي أن كثيراً من الدارسين قديمهم وحديثهم يفترض وجود ضمير لا يظهر في سياقات مختلفة لكنه يعمل على صعيد وظيفي في العبارة. يسمى هذا العامل بالضمير المستتر في النحو العربي، ويعرف بالضمير المُسقط في اللسانيات الحديثة (للترجمة انظر البعلبكي 1990: pro-drop).

1. 3. 2 الأنساق وتصنيفها

يعتمد النحو العربي في تصنيف الضمائر المتصلة على إحدى السمات النحوية والتي هي الحالة الإعرابية، فيقسمها إلى النسقين المعروفين: الرفع والعام (النصب والإضافة/الجر). ويوافق التصنيف في مراجع اللغات السامية هذا، على الأقل ضمنياً. كما قد يفصّل التصنيف أكثر، على إثر **بلومفيلد**، بفصل الضمائر العامة إلى ضمائر نصب وضمائر إضافة/جر ليغدو المجموع نظام صرف ثلاثياً، أو قد تضاف في التصنيف الحديث درجة ثانية حيث تفصل ضمائر الرفع على حدة في مقابل الضمائر العامة أو اللافاعلية التي تنقسم بدورها إلى ضمائر النصب والإضافة (لنظريات بُنية الأنساق Carstairs-Mccarthy 2001). أما المعتاد موافقة النحو العربي في اعتبار ضميري المتكلم في النصب والإضافة حالة خاصة في نسق واحد، لأن ضمائر النصب والإضافة، بالطبع، متطابقة لغير المتكلم.

وتسمى ضمائر الرفع السامية في أدق الدراسات الحديثة بأكساع بيان الشخص (للترجمة، البعلبكي 1990: suffix)، أما الضمائر العامة فتسمى الضمائر المتكئة أو اللاصقة. قد تتفاوت التسمية بين الدارسين تبعاً للتصنيف المتخذ لهذه العناصر، لكن هذه مسألة مهملة عموماً في الدراسات السامية المقارنة، فقد لا يقصد الباحث تصنيف العناصر وإنما يتبع ما شاع من تسميات دون الاعتماد على موقف نظري محدد.

قد تجتمع الدلالات على الأبواب النحوية في العنصر الواحد، فلا يكون لكل سمة دليل بنيوي منفرد (Kouloughli 2006: 345-6) إلا فيما ندر من اللغات كالتركية (Carstairs-Mccarthy 2001: 5). تجتمع في الضمائر عموماً دلالات متعددة حتى في اللغات التركيبية. أهم السمات الظاهرة في الضمائر بالإضافة إلى الشخص الذي يشكل جوهرها، هي الجنس والعدد. هذا الحال في اللغات السامية. قد يظهر الضمير كذلك الحالة الإعرابية، وهذه مسألة إشكالية في الساميات؛ إذ قد يضاف باب الحالة الإعرابية إلى خواص الضمائر، كما فعل النحاة العرب، لكن مصدر هذا البيان مشبوه. المشكلة تكمن في اعتبار بيان الإعراب أساسياً في الضمير أم ناتجاً ثانوياً

أو عرضياً لاقتران استخدام المجموعات المختلفة من الضمائر بسياقات وظيفية محددة. يترجم هذا القول إلى لغة اللسانيات إلى أن المشكلة تكمن في تحديد العلاقة بين الأنساق المختلفة؛ أهي صرفية أم لا؟

لا يورد التصنيف الحديث في معظم الأحيان النسقين كوجهين لنفس الظاهرة. يعود ذلك إلى أن اعتبارهما كذلك يقوم على أساس كون عناصرهما علامات شخص فقط، ففي معظم الحالات تختلف ضمائر النسقين في اشتقاقها. فليست الممايزة بين الأزواج المتقابلة من النسقين تصريفية. كما يرتكز هذا الاختلاف في المعاملة في الدراسات الحديثة على اختلاف النسقين على صعد ثلاثة؛ وظيفياً، على صعيد العمل في الجملة والموافقة (أو ما هو في اللسانيات في إثر **نعوم تشومسكي** علوها في شجرة مكونات الجملة)، صرفياً، في طبيعة الاتصال بالمضيف، ودلالياً، في مقدار المحتوى الدلالي من مرجعي إلى غير مرجعي.

لم يُعنَ الدارسون كثيراً بهذه المسألة أو بتفصيل آرائهم ضمن هذه الأطر. ولا يستغرب هذا فكذلك كان الحال في اللسانيات عموماً، إذ انتشرت هذه المفاهيم والاعتبارات في الدراسات الوصفية قبل أن تعنى الدراسات بها بشكل خاص. يتجلى هذا في الدراسات التي وضعت أسس هذه الاعتبارات، حيث يتكرر ذكر الفراسة أو الحدس اللغوي الذي دخل في الدراسات الوصفية التي اتخذت تصنيفاً أو آخر دون تفسير مفصل. فتعنى الدراسات المختصة بقضايا الالتصاق والموافقة والمرجعية في بادئ الأمر بتحليل الدراسات الوصفية أكثر من تحليل الظواهر المعنية بذاتها.

1. 3. 3 تداخل المستويات الثلاث

ستتضح المفاهيم الثلاثة بشكل أكبر وأكثر تفصيلاً في متن الدراسة، فتقدم هنا تعريفات مقتضبة. على الصعيد الصرفي تصنف العناصر المتصلة تبعاً لدرجة اتصالها بالمبنى الذي تتصل به بين اندماج كلي ومجرد اقتران في الورود. على الصعيد الوظيفي تصنف العناصر تبعاً لوظيفتها في الجملة، بين عاملة فيها أو منعدمة العمل. تكون العناصر في الحالة الثانية عناصر تصريفيةً أو علامات موافقة. على الصعيد الدلالي تصنف العناصر تبعاً لمحتواها، بين كلمة غنية بالدلالة، كالكلمات المعجمية، إلى عنصر مفرغ. قد تطبق هذه التصنيفات على شتى المفردات والعناصر اللغوية بما يشمل صيغ الشخص والضمائر التي تشكل حالات خاصة مثيرة للاهتمام.

لوحظ في اللسانيات التاريخية أن العناصر اللغوية تتغير في طبيعتها من عناصر معجمية إلى عناصر وظيفية، وسميت هذه العملية بالانتحاء. ولوحظ أن هذه العملية تؤدي إلى تغييرات مختلفة في العنصر المنتحي، وذلك على المستويات الثلاثة المبينة في الفقرة السابقة. فبالإضافة إلى

فقدان العنصر المنتحي معناه المعجمي وجد أنه يفقد استقلاليته الصرفية. وذلك بالتدريج، فيمر العنصر المنتحي بمراحل مختلفة من الاقتران ومن ثم الاتصال والاندماج بعناصر أخرى.

تنتقل اللفظة المنتحية من الدلالة المعجمية إلى الوظيفية، حيث قد تتحول إلى حرف وظيفي (أداة) أو علامة بيانية. يتمثل هذا التغيير في الضمائر على الصعيد الوظيفي بتحول الضمير من عامل في الجملة إلى علامة موافقة. ويحاكي هذا التغير إلى حد بعيد فقدان الضمير لقوة الإشارة المرجعية فيه.

وتفسر ظاهرة الانتحاء اختلاف الدارسين في تصنيف الضمائر المتصلة على الصعد الثلاثة المختلفة، فهي عملية مستمرة لا تفصل بين مراحلها حدود حقيقية. كما يوضح تأثير الانتحاء متعدد الأبعاد عن سبب تداخل الاعتبارات الصرفية والنحوية والدلالية في تصنيف الدارسين للضمائر المختلفة.

1. 4 هدف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تقصي الأسباب الكامنة وراء تباين مواقف الدارسين في تصنيف وتقسيم الضمائر المتصلة السامية ووضع تصور شمولي موضوعي دون التقيد بحدود نظرية قد تحد من الاستفادة في فهم الظاهرة.

قد تختزل التصنيفات المختلفة الشائعة بناءً على تقسيمها للمجموعات الثانوية في نسق الرفع وتمييزها نسقي الضمائر عن بعضهما البعض من حيث الاتصال والوظيفة والمرجعية في حالات عامة أربع:

أ. عناصر الغياب المفرد في الرفع لواصق موافقة لبيان الجنس، الباقي من عناصر الرفع وعناصر النسق العام جميعها ضمائر.

ب. عناصر الغياب جميعها لواصق موافقة لبيان الجنس والعدد، عناصر الحضور في الرفع وعناصر النسق العام ضمائر.

ج. عناصر نسق الرفع جميعها لواصق موافقة للشخص (والجنس والعدد)، عناصر النسق العام ضمائر.

د. عناصر الغياب الرفع علامات لواصق لبيان الجنس والعدد، الباقي من عناصر الرفع لواصق موافقة للشخص، عناصر النسق العام جميعها ضمائر.

وتتسم هذه المواقف الأربعة جميعاً بإغفالها لبعض التفاصيل وتشابك المستويات اللغوية المختلفة فيها. وهو أمر طبيعي نظراً لتداخل هذه المستويات وتأثيرها في بعضها البعض، لا سيما اشتراكها في عملية الانتحاء.

لكن صعوبة فصل هذه المستويات عن بعضها لا يبرر إهمال فصلها في المعالجة النظرية. وستعمل هذه الدراسة على تصحيح الخلط بين هذه الأبعاد في معالجة الضمائر المتصلة وتصنيفها على كل مستوى بشكل منفصل بالإضافة إلى تبين مواضع تشابك الأبعاد المختلفة وأسبابه.

5.1 إجراءات الدراسة

روجع في الفصل الثاني الفهم التاريخي للضمائر المتصلة، فتبين اتصالها الاشتقاقي بالضمائر المنفصلة واستبناءها التاريخي. كما حللت بنية الضمائر بشكل دقيق ووضعت ملاحظات على بنية نسقيها، وشكل هذا التحليل القاعدة البيانية للتحليلات في الفصول التالية. كما نوقش بشكل خاص الشرح الرئيس في النسقين، فاقترح استبناء افتراضي لوجود عنصر في الغياب في نسق الرفع. وكان لهذا التحليل الافتراضي في فهم الشرح بين عناصر الغياب والحضور، إذ أعطت مقارنة مجموعة الغياب بمجموعة الحضور في الرفع نتيجة تشير إلى عمل عناصر مجموعة الحضور ومرجعيتها على ميزاني الفصل الأخير. وضع في الفصل أيضاً تفسير تاريخي يسير لسبب شرخ المتكلم في النسق العام. وأكد هذا التفسير على عدم تأصل الفصل بين حالتي النصب والإضافة في ضمير المتكلم والنسق عموماً.

لخصت نظرية مستجدة للصرف السامي في الفصل الثالث وأكد على صحتها. تنقسم بموجب هذه النظرية العمليات الصرفية السامية إلى قلبية/فرعية عوضاً عن إعرابية/اشتقاقية كما في التقسيم الغربي. وشكلت هذه النظرية الأساس المرجعي لتصنيف الضمائر المتصلة صرفياً.

صُنِّفت الضمائر المتصلة تبعاً لدرجة اتصالها بمبنى الفعل، حيث أدخل مفهوم القياس المعياري إلى هذا التصنيف. أكد تطبيق معايير قياس الاتصال بشكل عام على صحة التصنيف الشائع القائل بأن عناصر الرفع لاصقة وأن عناصر النسق العام متكئة. لكن تطبيق هذه المعايير كشف عن وجود تدرج في التصاق اللواصق، فتبين أن لواصق الحضور أقل التصاقاً من عناصر الغياب والعناصر القلبية. ووضع في النهاية مدرج نسبي للعناصر المتصلة اشتمل على عدة عناصر خارج السياق، تبينت فيه أصناف العناصر من حيث طبيعة العملية الصرفية التي تدخل فيها. وكانت أبرز النتائج لهذه المقارنة أن سوابق المضارع (التصدير) من اللواصق القلبية.

واستعرض الفصل الثالث تاريخ عناصر نسق الرفع بالنظر إلى ورودها في الأكدية والمصرية القديمة، فبين ذلك أنها مرت بمرحلة كانت فيها أقرب إلى متكئات. يؤكد هذا انطباق نظرية الانتحاء، تحديداً أن أصل الضمائر المتصلة أكثر استقلالاً، بل يقوي الرأي القائل أنها كانت ضمائر منفصلة، خصوصاً بأخذ الصلة الاشتقاقية بين الضمائر المنفصلة والمتصلة بعين الاعتبار.

انقسم الفصل الربع إلى ثلاثة أقسام عولجت بينها الضمائر المتصلة بمنهج معياري. عولجت الضمائر في القسم الأول من حيث الدور النحوي، حيث قيست درجة توظيفها في الموافقة في مقابل العمل. وتبين أنه على الرغم من دخول عناصر النسقين في عمليات الموافقة أحياناً وأن عملية الانتحاء والتحول إلى عناصر موافقة واضحة التأثير، ما زال دور عناصر النسق العام وعناصر الحضور في نسق الرفع في العمل غير ملغى. لكنه أكد أن لواصق الحضور في الرفع أقرب إلى الموافقة من المتكئات، ما يحاكي الفرق في درجة الالتصاق التي قيست في الفصل الثاني. أما عناصر الغياب في نسق الرفع فتبين أنها عناصر موافقة بحتة، وذلك استناداً للتحليل الافتراضي في الفصل الأول.

أخيراً، قيست درجة المرجعية في الضمائر بشكل أولي لصعوبة القيام بدراسة تفصيلية في سياق الرسالة. وبينت هذه المعالجة المختصرة أن سبب صعوبة تصنيف نسق الرفع هو تأخر انعدام المرجعية في مجموعة الحضور فيه بالمقارنة مع قوة الاتصال وتوظيفها في المقارنة. ولا تستغرب هذه النتيجة لأن تفاوت الانتحاء على الصعد المختلفة أمر شائع.

الفصل الثانـي

التحليل التاريخي لصيغ الضمائر المتصلة

2. 1 بنية الضمائر واشتقاق المتصلة من المنفصلة

يلاحظ وجود صلة بين صيغ الضمائر المنفصلة وجميع صيغ عناصر الشخص، التي تشمل لواصق الشخص السابقة (التصدير) في الفعل المضارع (الماضي القديم والحاضر، حوفظ على تسميته لأنها تشير إلى مضارعة صيغته صيغة الاسم لا إلى زمنه؛ للترجمة انظر البعلبكي 1990: prefix conjugation). وتعد هذه الصلة اشتقاقية (لاشتقاق حروف المضارعة انظر Hasselbach 2004b)، فتتطابق العناصر الضميرية المتصلة مع أجزاء من الضمائر المنفصلة بشكل يتجلى حتى بالنظر إلى لغة سامية واحدة بشكل منفصل. تمعن الجدول التالي:

1) تحليل **فتشنته** لبنية الضمائر وعناصر الشخص في العربية

	النوع	مفرد	مثنى	جمع
تكلم	منفصل	ʾan + ʾa > ʾana		naḥ + nu
	تصدير	ʾa- / ʾu-		na-
	لاحق	-ni /ī		-na
المخاطبة (تذكير)	منفصل	ʾan + t-a	ʾan + t-umā	ʾan + t-um
	تصدير	ta-		
	كسع رفع	-t-a	-tumā	-tum
	كسع عام	-k-a	-k-umā	-k-um
المخاطبة (تأنيث)	منفصل	ʾan + t-i		ʾan + t-unna
	تصدير			
	كسع رفع	-ti		-tunna
	كسع عام	-k-i		-k-unna
غياب (تذكير)	منفصل	h-u + ʾa > h-uwa	hu-mā	hu-m(u)
	كسع رفع			
	كسع عام	-h-u	-h-umā	-h-um
غياب (تأنيث)	منفصل	h-i + ʾa > h-iya		h-unna
	تصدير	ta-		
	كسع رفع			
	كسع عام	-h-ā		-h-unna

(باعتماد Vicente 2006: 592، بالإضافة إلى Hasselbach 2004a : 30-1 فيما يخص التصدير)

لقد استعصى على **فتشنته** في تحليله جمع الضمائر في جدول واحد لصعوبة التنسيق، إذ توظف العناصر المشتقة من الضمائر المنفصلة في صيغ متصلة مختلفة بشكل غير منتظم. فمثلاً يستخدم الصامت المستبنى للمتكلم /ʾ/ للمتكلم في تصدير المضارع، ويستخدم الصامت /t/ في أكساع الرفع لأشخاص المخاطبة، وسوابق المضارع لنفس الأشخاص، حيث تمتاز المخاطبة (مؤنث مفرد) بإضافة كسع لبيان الجنس، كما يستخدم الصامت /h/ للغياب في نسق الضمائر المتصلة العام. ويعزى جزء من هذه الفوضى إلى التطور التاريخي كما سيتبين فيما بعد، وغير ذلك فيصعب تفسيره.

يمكن الاعتماد على هذه الصلة في تحليل الضمائر المنفصلة والمتصلة تقطيعياً إلى أجزاء دالة. فإذا استثني العنصر المشترك بين ضمائر التكلم والمخاطبة: -ʾan، يلاحظ اشتراك المخاطبة في الصامت -t-، الذي يقابله في ضمائر الغياب العنصر -h-. بما أن الضمائر تنماز لبيان الجنس والعدد في كل شخص بالعنصر التالي للعنصر المشترك، يستنتج أن العنصرين t وh يدلان على الشخص. الجدول التالي تطبيق لهذا التحليل بحيث تظهر صلات العناصر بين تشابه واختلاف:

2) تحليل تقطيعي مركب لضمائر المخاطبة والغياب المتصلة في العربية

الشخص	الإعراب	الجنس	مفرد		مثنى		جمع	
		الدلالة	عدد/جنس	الشخص	عدد/جنس	الشخص	عدد/جنس	الشخص
أشخاص المخاطبة	رفع	مذكر	a	t	umā	t	um	t
		مؤنث	i	t			unna	t
	عام	مذكر	a	k	umā	k	um	k
		مؤنث	i	k			unna	k
أشخاص الغياب	رفع	مذكر	a	-	ā	-	ū	-
		مؤنث	at	-			na	-
	عام	مذكر	u	h	umā	h	um	h
		مؤنث	ā	h			unna	h

يمكن بهذا التحليل البسيط لبنية الضمائر تعيين دلالة وظيفية للعناصر التقطيعية في الضمائر، فيعين لكل موضع باب نحوي أو خاصية يعبر عنها بعناصر محددة. فيعبر عن بابي العدد والجنس في الجزء الثاني بعناصر تصريفية. والصلة الاشتقاقية واضحة بين هذه العناصر في المثنى والجمع وعناصر التصريف الدالة على خاصيتي العدد والجنس في الأسماء و(أكساع) المضارع؛ سوى أنها فيهما تدل كذلك على الحالة الإعرابية[1] وما زالت تحمل عناصر التمييم والتنوين في كل الأعداد، التي تعود إلى المراحل المبكرة في الساميات (Moscati et al. 1980: 97). ويذكر أن اجتماع التعبير عن بابي الجنس والعدد شائع في الساميات (مع الحالة الإعرابية في المثنى والجمع في الأسماء)، وأنه نمط واسع الانتشار في شتى الألسنة (ابحث syncretism في Corbett 2006; Siewierska 2004).

إذا أريد اعتبار تمييز الشخص عمليةً صرفيةً على أساس التناسق الجدولي، فستندرج هذه العملية تحت باب التصريف الاستبدالي (للترجمة راجع البعلبكي 1990: suppletive). كذلك الحال إذا بني الفهم على أساس نسق لكل شخص، بحيث يكون بيان الحالة الإعرابية هو التصريف، إذ يستبدل الصامت /t/ بالصامت /k/ لتمييز الحالة الإعرابية في المخاطبة وهكذا. بعبارة أخرى،

[1] لاحظ هنا بيان شبه مفهوم الإعراب في النحو العربي بمفهوم التصريف الخارجي المحدث. فحركات الأسماء وتنوينها هو الإعراب القويم لدى العرب، وإضافة الصوامت والصوائت الطويلة هو التصريف الإعرابي بشكله التقليدي لدى المحدثين، الذين يرجع مفهومهم إلى التقاليد الإغريقية واللاتينية ويلائم الألسنة الهندوأوروبية أكثر. يلاحظ أن علامات الجمع السالم تدل على العدد والجنس والحالة الإعرابية باستخدام نفس العناصر المستخدمة في التنوين، سوى أن العرف الكتابي يخدع الدارس باستخدام نمطين مختلفين في التعبير عنها (للمصطلحات الغربية في الساميات انظر S. Weninger 2011a: 164).

ثمة جذور مختلفة لهذه العناصر، فالصلة بينها ليست تصريفية كما هي في العدد والجنس (انظر Buccellati 1997: 83). فلا يوجد سبب حقيقي لفرض مثل هذه الاعتبارات على الضمائر؛ بالإضافة لاختلاف جذور الضمائر المختلفة، لا يلتزم التوزيع الوظيفي هذه الدقة البنوية في تعيين الدوال عليه. فعلى سبيل المثال توظف الضمائر المنفصلة عادة في العربية في حال الابتداء، بينما تستخدم الضمائر المتصلة العامة للمفعول به والمضاف إليه والمجرور، أما ضمائر الرفع، فالرأي السائد أن استخدامها ليس ضميرياً، وإنما تستخدم كعناصر تصريفية لموافقة الفاعل (Vicente 2006: 589؛ عبده 2008). كما أن فرض هذه الطبيعة الصرفية على الضمائر يخالف المعروف عنها في الساميات بأنه يفرض عليها نُظُم الاشتقاق والتصريف العاملة في (جذور) المفردات المعجمية ولا تشمل العناصر الجامدة كالضمائر والحروف (Moscati et al. 1980: 71).

وبناءً على تحليل كالسابق في الأكدية استخلص **بوتشيلاتي** عناصر الشخص في الضمائر على النحو الآتي:

3) [معرب] تنماز مجموعتا الضمائر (لحالة الابتداء والحالة العامة على التوالي) بالصوامت التالية:

	المجموعة (1)	المجموعة (2)
مفرد التكلم	k	y, n, ʾ
جمع التكلم	n	n
المخاطبة	t	k
الغياب	ø	š

(Buccellati 1997: 83)

وتترادف هذه العناصر معها في الساميات الأخرى، فمن المعروف أن الصامت /š/ في الساميات الشرقية وبعض ساميات اليمن يرادف الصامت /h/ في معظم الساميات الغربية (للتفاصيل وترادف الصامتين في مواضع أخرى انظر Voigt: 1987). أما الصامتان /k/ و/t/ فتوزيع استخدامهما بين اللهجات أكثر تعقيداً وسيتبين في القسم التالي.

2.2 الضمائر في اللهجات المختلفة واستبناء الصوامت الأولية

يختلف عدد من اللهجات السامية في بعض الضمائر المتصلة على صعيدين، جذري وصوتي. أما الأخير فيعتمد على تباين القواعد الصوتية العامة في اللهجات ويظهر في اختلاف اللفظ، خصوصاً في الصوائت المحيطة أو المشكّلة للضمائر. لن تُعنى الدراسة كثيراً بالصوائت السابقة للصوامت الضميرية، وذلك لتعقيد المسألة وارتباطها بوزن الكلمة ومواضع التشديد في لفظها بالإضافة إلى نظم بيان الحالة الإعرابية. أما الصوائت التالية لها فلخصت آخر الدراسات المعنية بها في الجزء الثاني من هذا الفصل.

لا يتعدى الصعيد الجذري تبادل الصوامت أو العناصر الأساسية المختارة للتعبير عن الشخص في اللهجات السامية الكلاسيكية؛ أي أن العناصر هي ذاتها بتوزيعات مختلفة وأن البنية النسقية لعناصر الشخص في هذه اللهجات واحدة لا اختلاف جوهرياً فيها. يذكر أن النسقين واستخدام عناصرهما قد تطورا باتجاهات مختلفة في اللهجات اللاحقة، ويمكن رؤية بداية هذا التطور في بعض اللهجات الكلاسيكية، كاندماج حروف الجر بالعناصر الضميرية، لكن هذه التغييرات لم تؤثر في الأنساق المعنية هنا بشكل يفرض اشتمال الدراسة عليها (لمثال على تطورات متطرفة للأنساق الضميرية في الأمهرية انظرHetzron 1966، وفي بعض اللهجات العربية انظر Retsö 1988).

2. 2. 1 نسق الرفع

4) جدول مقارن لنسق الرفع في اللهجات السامية الكلاسيكية

الجعزية	العربية	الآرامية	العبرية	الأكدية	
-ä	-a	-Ø	-Ø	-Ø	الغائب
-ät	at	-at	-ā	-at	الغائبة
-kä	-ta	-t(a)	-tā	- āta	المخاطب
-ki	-ti	-t(ī)	-t	-āti	المخاطبة
-ku	-tu	-i(/e)t	-ti	-āku	المتكلم
-u	-ū	-u/ū(n)	-ū	-ū	الغائبين
-a	-na	-u/a/i/ē(n)	-ū	-ā	الغائبات
-kəmu	-tum	-tum > -ton	-tem	-ātunu	المخاطبين
-kən	-tunna	(-tin >) -tēn	-ten	-ātina	المخاطبات
-nä	-nā	-na/ā	-nū	-ānu	المتكلمين

(Edzard 2011: 494; Kaufman 1997: 126; Lipinski 1997: 360; Moscati et al. 1980: 137; Weninger 2011a: 162)

يمكن ملاحظة ما يلي في أنساق الجدول السابق:

أ. تتفق اللهجات السامية جميعاً في عدم استخدام صامت للتعبير عن الغائب. وتنفرد العربية والجعزية بإيراد صائت قصير، /a/ و/ä/ على التوالي، في حين أن آخر الصيغة الثلاثية، سواءً في ذلك اسم الفعل في الأكدية أو الفعل الماضي المجرد في الساميات الغربية، هي صفر أو ساكن.

ب. لا يرد التمييم أو التنوين في ضمائر الغياب للجموع إلا بشكل غير منتظم في بعض اللهجات الآرامية.

ج. تنفرد العبرية بإسقاط تاء التأنيث في ضمير الغائبة، وتستعيض عنها بمد الصائت القصير السابق لها.

د. تنفرد الجعزية باستخدام العنصر /k/ لضمائر المخاطبة، وتستخدم سائر اللهجات الأخرى العنصر /t/.

ه. تنفرد الأكدية باستخدام التنوين بينما تتخذ اللهجات الأخرى التمييم إلا في ضمير الغائبات حيث تتبع الأكدية.

و. يعتمد تمييز جمع التذكير والتأنيث بشكل رئيس على تقابل الزوج الأنفي /m/ و/n/ في كل اللهجات باستثناء الأكدية التي تعتمد في ذلك على الصائت التالي للعنصر الرئيس: /u/ مقابل /i/. كما يلاحظ التمايز في الصائت التالي للصامت الأخير بتقابل /u/ و/a/.

ز. يلاحظ عموماً تدرج الاطراد على الصعيد البنيوي المجرد (أي بصرف النظر عن العناصر المستخدمة) من مجموعة أشخاص الحضور إلى مجموعة الغياب.

يفسر التباين في استخدام العناصر من لهجة لأخرى، أي تحديداً مواضع ترادف العنصرين /k/ و/t/، بتعميم أحد العنصرين على الآخر بامتداد استخدامه من موقع لآخر، وما يسمى ضغط النسق (Voigt 2006: 177). يرجح أن الحالة الأكدية هي الأصل لأنها الأكثر تنوعاً (Huehnergard 2005: 168-9). ويعتمد هذا على مبدأ التمايز في القدم الذي وضعه **هيتزرون** (Hetzron 1976). يقترن هذا المبدأ بمبدئي التوحيد/الاطراد والتسوية في اللسانيات التاريخية (وهي من عمليات القياس المطردة، خصوصاً في البنى النسقية؛ للتوضيح راجع مثلاً Hock 1991: 168-71, 629-30; وفي سياق الساميات Huehnergard 2002: 8-9)، إذ تتبع الشواهد على هذين المبدأين بشكل عكسي، رجوعاً إلى الأطوار الأقدم.

اقترح البعض (انظر Satzinger *forthcoming*: 5 والمراجع فيه) ورود تبادل الصيغتين في السامية الأم. فاعتبر **ليبنسكي** الشكلين مرادفين متبادلين، بينما اقترح **فوكت** كونهما متكاملتين بحيث تقترن إحداهما بالأفعال المتعدية (أي t) والأخرى بأفعال الحال التي تماثل الصفات الفعلية في الأكدية (قارن كان وأخواتها). وقد توجد فائدة هنا، فربما يكون الأصل تمايز استخدامي الصيغة الثلاثية، لكن ورود صيغ k في نسق الضمائر العامة أيضاً يصعب فهم ذلك. تصور هذه النظرية الأمور بشكل مختلف جذرياً؛ فتختلف بموجبها الأسس الوظيفية لاستخدام الأنساق، وتتحرر أكساع الرفع من الصيغ المحددة التي تندمج فيها، ما يجعلها متكئات (انظر الفصل الثاني). وإن ورد هذا فهو في مراحل مبكرة جداً تخرج عن نطاق الساميات. ويستحسن لكثرة التخمين وانعدام الشواهد قصر التحليل على الطبقات اللغوية المشهودة أو الأقرب إليها والتخلي عن محاولة وزن هذه الاحتمالات في الطبقات البدائية، على الأقل ضمن هذه الدراسة.

يظهر الجدول السابق بضع حالات شاذة أخرى كثيراً ما تشكل العلامات الفارقة بين المجموعات المختلفة من اللهجات. أما الفتحة الأخيرة على الفعل الثلاثي، العنصر /a/ في العربية ونظيره الجعزي المقدم لفظاً /ä/، فعلى الرغم من ورودها في القليل من اللهجات (يصعب التأكد من ورودها أو عدمه في معظم النظم الكتابية لغياب الصوائت في الأبجديات السامية)، ولا سيما انحصار شواهدها في أحدث اللهجات، فيرجح كونها واردةً في اللغة الأم، إذ يفسر سقوطها صوتياً (بالإضافة إلى التالي راجع النقاش في (2. 5)):

[(معرّب)] يشير مبدأ الاقتصاد هنا إلى أن الصيغة السامية الغربية [ذات /a/ أو ما يرادفها] هي الأصل، لوجود أدلة جيدة على قاعدة صوتية في الأكدية المبكرة، أو ربما حتى [ما قد يعتبر] الأكدية الأولية أو السامية الشرقية الأولية، يسقط تبعاً لها [الصائتان] القصيران الأوّليان a* وu* في آخر الكلمة. ومن الواضح أن قاعدةً مثل هذه كانت لتشمل صيغة سامية أصلية موروثة qatila*، مغيرةً إياها إلى السامية الشرقية المشهودة لدينا qatil* (paris).

(Huehnergard 2006: 6-7)

سيؤخذ بهذا الرأي في هذه الدراسة على الرغم من عدم وضوح صلتها بالنظريات ذات الصلة، وأن الحجة التي يقوم عليها لا تفند الاعتراضات بشكل حاسم (ضمن أخر Lipinski 1997: 360-1; Satzinger 1998 وأدناه في نقاش الصائت السابق للأكساع في هذا القسم).

أما ضمير الغائبة في العبرية الذي يسقط فيه عنصر التأنيث /t/ فهو من إسقاط /t/ التأنيث في الموضع الأخير المشهود في عدد من اللهجات السامية (معظمها من الوسطى، انظر Huehnergard 2005: 167). ويعدد **هيونرجارد** (Huehnergard 2005: 167-8) أسباباً ثلاثة تأكيداً على ثبوت t في اللغة الأم: أنها لا تسقط في عدد من اللهجات، وأنه يمكن تتبع سقوطها في أطوار محفوظة في شواهد عدد من اللغات، وأن إسقاط الصامت /t/ لا يطرأ على نفس أقسام الكلام في اللهجات المختلفة.

ربما يعزى قُصر النقاش في ضمير الغائبات إلى شح ورود الصيغة في الشواهد التاريخية نظراً لطبيعتها الاجتماعية. وسيكتفى بما أوردت المراجع المتاحة للدراسة على قصره. يذكر أن العنصر /n/ العربي الذي يشكل الشذوذ الأصعب توفيقاً مع العناصر الأخرى يماثل ذلك المستخدم للشخص نفسه في صيغتي المضارع في أكثر الساميات الوسطى. ترفض الدراسات الحديثة (Huehnergard 2005: 169-70) الرأي القائل بأن علامة الشخص na- ونظيرها الآرامي ān- في صيغة المضارع تطور أو بدعة سامية وسطى. هذا بحجة صعوبة فهم حدوث هذا التطور. فاستبدل هذا الاقتراح بأن الصائت الطويل ā- للغائبات في مضارع اللهجات الأخرى هو الطور التالي الذي حدث بالقياس مع الصيغة الثلاثية على النحو:

5) *qatVlū : *qatVlā :: *yaqtulū : X = *yaqtulā

ما يجعل na- الصيغة الأم للغائبات في المضارع. ويفهم من هذا الرأي ضمنياً أن ā- للغائبات هي الأم في الصيغة الثلاثية. من هذه النقطة يسهل تفسير الحالات الشاذة في النسق السابق: الصيغة الواردة في بعض الآراميات كغيرها من صيغ الجموع المحتوية على /n/ أخيرة أضيفت قياساً على جموع الأسماء، والعربية أتت بالعنصر na- قياساً على الصيغ المتصلة بالمضارع بعكس المعادلة السابقة، والعنصر العبري مثال على ظاهرة إهمال التأنيث المألوفة بمد صيغة الغائبين. لكن هذه

تظل نظرية واحدة ضمن نظريات أخرى لها حججها وتصعب المفاضلة بينها (Hetzron 1976; Voigt 2006: 177-8).

أما الصائت السابق للعناصر الشخصية الرئيسة في الأكدية -ā- فيرجح أن يكون أولياً (Voigt 2006). فيرد في بعض الشواهد العبرية ما يوافق ما اعتيد عليه من طباع الأحافير والصيغ المهجورة التي يستمر استخدامها بعد فقدان إنتاجيتها أو فعاليتها. وقد ربط **تروبر** و**هيونرجارد** هذا الصائت بوجود اختلاف نوعي بين الصيغ الثلاثية الغيابية والحضورية، أي بين المسندة إلى الغائب أو التي تخبر عنه وبين التي تخبر عن حاضر (له دور في الكلام):

> [معرب] [كلاهما] يؤكد على أن الصيغ الغيابية (أشخاص الغياب) مختلفة بنيوياً عن الصيغ الحضورية (أشخاص التكلم والمخاطبة). ففي حين أن الأخيرة صفاتٌ منصرفة فعلياً (حيث تشتق النهايات التصريفية أصلاً مما كان سابقاً ضمائر شخصية)، تنصرف المقدَّمة مصدرياً كالأسماء ([مثلها تحديداً من حيث] تصريف الجنس والعدد لكن ليس الحالة الإعرابية). فليس ورود الصائت الفريد -ā- في الصيغ الحضورية محض صدفة [(للترجمة وتمييز المصطلحات البعلبكي 1990 declension و inflection مقابل conjugation)].
> (Satzinger 1998: 24)

يذكّر بأن التمييز الصرفي المقصود هنا هو الاتصال بالكسع أو عدمه، فالصيغ المسندة لأشخاص الغياب لا تتصل بصامت مثلما يحدث في الصيغ المسندة لأشخاص الحضور، بل تتصل بصوائت تبيان العدد والجنس. فيقارن هذا بتصريف الأسماء وأفعال الأمر والمضارعة، حيث تتطابق معظم أكساع الصيغ الفعلية بشكل تام و يتطابق بعضها جزئياً مع أكساع بيان العدد في الأسماء (Bar-Asher 2008).

لا اعتراض على هذا التحليل، لكنه قد يعتبر تخمينياً لافتراضه ارتباط مجموعة ملاحظات متفرقة ببعضها كتبعات ظاهرة واحدة. ويجدر التنويه بأن هذا لا يناقض (على الأقل ليس مباشرة) موقف **فوكت** الذي اعتمد في هذه الدراسة (راجع أعلاه في التعليق على (5)) والذي تستبنى بموجبه الفتحة الأخيرة في العربية والجعزية للغة الأولية.

يستغرب الباحث عدم بحث الدارسين في احتمال وجود علاقة بين الفتحة الأخيرة في الغائب مع الفتح السابق لأكساع الحضور في الأكدية، فمن الممكن تبعاً للقوانين الصوتية تغير أطوال الصوائت بتغير مواضع التشديد والإرخاء في الكلمة. فإذا افترض عودة الصائتين في مرحلة أولية إلى صيغة واحدة /a/، قد تصح الفرضية التالية لتطورالفتحة في الأكدية تبعاً لقواعدها الخاصة:

أ. تسقط في الموضع الأخير (أي في الغائب، كما تبين)

ب. تدغم مع ما تتصل به من صوائت (أي في صيغ الغياب لغير المفرد)

ج. تحفظ قبل الصوامت (أي في الغائبة وصيغ الحضور)
د. يتغير طولها بتغير نمط التشديد المرتبط بعدد المقاطع الصوتية

وتختزل هذه الفرضية في المعادلتين التاليتين:

6) تطور الصائت الأخير للصيغة الثلاثية (الصائت السابق للأكساع الضميرية) من السامية الأم إلى الأكدية على افتراضي تماثل a- و-ā- وانطباق نمط التشديد في الأولى معه في العربية

أ. parisa > paris على أساس القانون:

V: > V + V > Ø_#

أي: الصائت الطويل يصير قصيراً والصائت القصير يصير صفراً في موضع آخر صوت في كلمة، أي قبل الحد الفاصل بين كلمتين مباشرة.

ب. parisa-bisyllabic pro.suff. > parisā-2syll.pro.suff. بافتراض قانون:

V > V:_CV(CV)_#

أي: الصائت القصير يصبح طويلاً إذا أضيف بعده مقطع (أو أكثر) قبل حدّ الكلمة.

فيفسر استثناء صيغة الغائبة من مد طول الصائت باختلاف تأثير الكسع على صيغة المبنى، فالصيغة at-، أو بالأحرى t- في هذا التصور، لا تزيد المقاطع الصوتية في مجمل الكلمة، على عكس أكساع صيغ الحضور جميعاً (راجع نسق الأكدية في (4))

يذكر أن افتراض نظام تشديد أولي للسامية يماثل النظام العربي (الفصيح) شائع (Kogan 2011: 124)، على الرغم من أنه لم يثبت قط. ويجب بالطبع تكميل الصورة بتبيان التطور في اللهجات أو في مجموعات اللهجات الأخرى بما يناسب بياناتها (مثلما فعل الباحثون في دراسة الصوائت اللاحقة للأكساع الضميرية، انظر أدناه (2. 5)). ولا سبيل لمتابعة البحث في هذا الاحتمال هنا.

يلاحظ في هذه النقاشات اقتصارها على البيانات السامية في تفسير الصوائت الطويلة. وقد قدم **ساتزنجر** تفسيراً آخر على صعيد اللغات الإفرآسيوية في نظرية تعتمد على البيانات المصرية القديمة بالإضافة إلى السامية، الذي يوافق ما ورد عن آخرين حول تأخر نشوء الصيغة الثلاثية، لكنه يرجعها إلى ما قبل السامية الأولية (Satzinger 1998, *forthcoming*).

بتحليله للبيانات المصرية يستنتج الباحث أن هذا الصائت يتبع للمبنى بدلاً من الكسع (هذا افتراض ضمني في الاقتراح السابق)، مخالفةً للافتراض الشائع (Satzinger 1998: 29). فيبين أن التحليل الشائع اعتمد على أمرين في ربط الصائت الطويل بالأكساع: عدم ورود الصائت على صيغ الغياب، بالإضافة إلى وجود ما يشبهه في صيغة الضمير التام anāku'. بتحليل استخدام

الصيغة الثلاثية في المصرية يتبين أنها تنقسم إلى نسقين: حدثي (فعلي أو دينامي) وخبري (يفيد الحال)، حيث يعمل الصائت في النسق الثاني كحركة إعراب.

يقترن النسق الأول بنسق الماضي السامي الغربي، ولا يأتي عليه الصائت الطويل؛ أما الثاني فيحاكي نسق اسم فعِل (الصفة الفعلية) الأكدي ويظهر هذا الصائت في التكلم والمخاطبة. يلاحظ تطابق مجمل النسقين الساميين مع النظام المصري، ما يفيد استبناء نسقين للغة الأولية أمِّ المصرية والسامية معاً؛ استمر كلاهما في المصرية في حين بقي أحدهما فقط في كل من فرعي السامية: الشرقية (الأكدية وأخواتها) والغربية.

يفسر **ساتزنجر** هذا الصائت بأنه ذاته علامة الإعراب المطلق في الإفرآسيوية (Satzinger 1998: 29، للترجمة انظر البعلبكي 1990: absolute). كما ويقرنه بعلامة الحال/الظرف في الساميات المعروفة (علامة نصب الحال في العربية من ضمنها)، حتى أنه يرجع الصائت الأخير على المفردات الوظيفية الظرفية في العربية إلى نفس الأصل، فيعد الصائت الأخير في الصيغ: هنا، كيفَ، متى، إلخ، أحفورة هذه العلامة (Satzinger 1998: 31). يدعم **ساتزنجر** بهذا اقتران الفتح بصرف النظر عن طوله ببيان الخبر؛ وينتقل إلى فرضية جزيلة حول تبيان العلامة لإعراب العبارة الخبرية بشكل كامل عوضاً عن (مفردة) الخبر البحت، وذلك كجزء من نظريته في أصل نظام اللزوم والتعدية (للترجمة انظر البعلبكي 1990: transitivity).

لقد حاول دارسون آخرون مدّ التمييز بين طبيعتي الصيغة الثلاثية، الحدثية والخبرية، بوضع نسقين للأكساع أحدهما للحالة (الإعرابية) المطلقة والآخر في محل رفع العامل (انظر أعلاه في نقاش تقابل t وk)، إلا أن البيانات الإفروآسيوية أكدت أن الأصل صيغة واحدة. لكنه لا يوجد ما يفند افتراض نشوء صيغتين ثلاثيتين في مرحلة ما، على النحو المبين في الفقرة السابقة، تميزان بفضل الصائت الأخير بصرف النظر عن الأكساع. وقد اعتمد **ساتزنجر** على هذا في إعادة صياغة نظرية أصل نظام اللزوم والتعدية في الإفرآسيوية القائلة بكونه نظام رصف عمليٍّ (عامل-مطلق، Satzinger 1998: 30-1، للترجمة انظر البعلبكي 1990: ergative)، وهي صياغة جزيلة، لم تشملها آخر الدراسات الشمولية لنظام الإعراب السامي (Hasselbach 2013) التي رفضت فيها النظرية ككل. قد يستفاد بهذا الصدد مما ورد في الفرضية التي اقترحت أعلاه في محاولة فهم نشوء التمييز بين نوعي الصيغة الثلاثية في الأصل المشترك بين السامية والمصرية وتطوره على الصعيد الصوتي.

2. 2. 2 النسق العام

7) جدول مقارن للضمائر العامة في اللهجات السامية الكلاسيكية

	الأكدية	العبرية	الآرامية	العربية	الجعزية
الغائب	-š(u)	-hū/-ō	-eh/hī	-hu	-hū/-ō
الغائبة	-š(a)	-(h)ā/-āh	-ah/hā	-hā	-(h/əw/əy)a
المخاطب	ka	-kā	-āk	-ka	-kä
المخاطبة	-ki	-k	-ek/ekī	-ki	-ki
المتكلم	-i/ya//ni	-ī//nī	-ī//anī	-ī/ya//nī	-yä//ni
الغائبين	-šunu	-hem	-huma > hōn	-hum(u)	-(h/əw/əy)omu
الغائبات	-šina	-hen	-hēn	-hunna	-(h/əw/əy)on
المخاطبين	-kunu	-kem	-kuma > kōn	-kum(u)	-kəmu
المخاطبات	-kina	-ken	-kina > kēn	-kunna	-kən
المتكلمين	-ni/u	-nū	-anā (> an/nan)	-nā	-nä

(Grey 1971: 64; Moscati et al. 1980: 106; Kaufman 1997: 122; Lipinski 1997: 307; Weninger 2011a: 168; 2011b: 1130)

تقل الملاحظات على جدول الضمائر العامة لانتظام عناصره نوعياً على الصعد اللغوية المختلفة:

أ. لا خصوصيات استثنائية في العناصر الرئيسة في النسق، فلا انفراد لعنصر معين بطبيعته الصوتية (مثل الغائب في الرفع)، ولا انفراد للهجة ما باستخدام عنصر لضمير غير الذي تستخدمه اللهجات الأخرى له (كالاختلاط في ضمائر الحضور).

ب. يتكرر انفراد الأكدية باستخدام الصوائت عوضاً عن التمييم والتنوين في تمييز الجنس في صيغ الجمع في المخاطبة.

ج. يرد التنوين والتمييم في ضمائر الجمع في الغياب على عكس الحال في ضمائر الرفع. وينطبق هنا ما ذكر في النقطة السابقة.

د. لا تطّرد الصوائت السابقة لصوامت الضمائر بما يفيد الأهمية.

لا يشكل استخدام الصامت /š/ في الأكدية وبعض اللهجات الأخرى مقابل استخدام /h/ في اللهجات الباقية لضمائر الغياب مشكلةً جوهرية؛ فكما ذكر أعلاه، من المعروف أن الصامتين يترادفان في كثير من العناصر الوظيفية في الساميات كزوائد الأفعال المزيدة. يعد الصامت الصفيري هو الأولي على أساس تسلسل التطور الصوتي s/š > h > ʾ/Ø المعروف في لغات عالمية شتى (Voigt 2006: 172)، وتؤكد هذا الشواهد الإفروآسيوية (Huehnergard 2006: 7-8).

اقترح بعض الدارسين ورود الصيغتين الصفيرية والحلقية في السامية الأولية. شمل الاقتراح توزيع استخدام البديلين كلٌّ منهما لجنس؛ الصامت الحلقي للمذكر والصفيري للمؤنث، وذلك استناداً للشواهد في لهجات جنوب الجزيرة الحديثة (Moscati et al. 1980: 104-5). لكن هذه النظرية تخمينية في أحسن الحالات، والأرجح أن الزوج المتقابل في الجنوبية الحديثة تطور

خاص، إذ تشير المقارنات التي تشمل هذه اللهجات إلى أن أصل التمييز بين الجنسين في الضمائر يعتمد على الزوج الصائتي u* وi*:

> [(معرّب)] توحي الأدلة المقارنة، المشتملة على الأكدية و لغات جنوب الجزيرة الحديثة، بأن الصائت u هو الأصل في بيان التذكير على الأرجح، في حين أن i صائت بيان التأنيث (على الأقل في الجمع): فمثلاً تكون صيغة الغائبين في السامية الأولية šumu* أو قد تفضل šunu*، وصيغة الغائبات šina*. ويمكن استبناء المثل لصيغ الجمع في المخاطبة [سواءً في ذلك المنفصلة والمتصلة] *ʾantumu/*ʾantunu، *ʾantina؛ *-kumu/*-kunu، *-kina.
> (Appleyard 2006: 593)

3 .2 اشتقاق العناصر الدالة في الضمائر

رغم أن اشتقاق الضمائر قضية هامة جداً في فهم تطورها وتفسيرها إدراكياً، فالبحث بهذا الاتجاه يخرج عن الموضوعية المادية لاعتماده بقدر غير يسير على المنطق العام والشبهة الصوتية أكثر من اعتماده على الشواهد والقوانين الصوتية. مع هذا التحفظ، لا بد من استعراض ما ورد من نقاش بهذا الصدد، فقد خرجت الدراسات المعنية به بنظريات قوية تجيب عن تساؤلات مختلفة حول أصل ظاهرة الضمائر وطبيعتها.

ذكر في المقدمة (1 .1) أن اصطلاح الضمير يشمل في بعض المفاهيم عناصر تتعدى تلك المقترنة بالشخص، إلا أن العلاقة بين الضمائر الشخصية والعناصر المرجعية الأخرى أقوى من ذلك. لطالما ساد الاعتقاد بأن الضمائر الشخصية في شتى اللغات لها صلة وثيقة بأدوات الإشارة، خصوصاً ضمائر الغياب. فتتعدى أوجه الشبه بين الصنفين الصعيد الدلالي لتشمل في كثير من العائلات اللغوية تشابه صيغهما، حتى أنه توجد شواهد على نشوء الضمائر ابتداءً باستخدام أدوات الإشارة كما هي، مثلاً في ضمائر الغياب في اللغات الهندوأوروبية (Beekes 2011: 232-4). وتدخل في هذه العلاقة الاشتقاقية عناصر وظيفية أخرى، أهمها أدوات التقديم (التعريف والتنكير)، حيث تظل أسماء الإشارة محور العلاقة، فتكون أصل العناصر المختلفة (Beekes 2011: 227-31). ولا تشذ عائلة الألسنة السامية عن هذه العموميات، سوى أن الطبيعة الوظيفية لأصل بعض العناصر الجذرية قد تكون مبهمة شيئاً ما.

أوضح العناصر الوظيفية المكونة للضمائر هو الصامت /h/ ومرادفاه الصفيريّين /š/ و/s/ اللذان يعدان الصيغة الأقدم (كما تبين في القسم (2 .2 .2)). وتدخل هذه الصوامت في تكوين العديد من العناصر الوظيفية، التي يرجع معظمها على الأرجح إلى أصل واحد، ذي الدلالة الإشارية، أو التنبيهية إذا أخذ برأي النحاة العرب. فيرد الهاء في أدوات التعريف في اللهجات الكنعانية وفي عدد من لهجات نقوش شمال الجزيرة، إما بشكل مستقل أو جزئي كما في صيغة -han (Voigt 1998, Pat-El 2009). ولعلّ التسمية العربية أكثر دقة، لارتباط s/š/h أحياناً بعناصر أخرى ذات دلالة

إشارية بحتة حتى في استقلالها، في حين أنها على انفراد تفيد التنبيه والتقديم أو ما شابه. أياً كان الأصح، فإنه لا شك في كون s/š/h هذه نفسها التي تدخل في تشكيل ضمائر الغياب المنفصلة وضمائر الغياب المتصلة العامة (Moscati et al. 1980: 102). ولا يستغرب اقتران هذا العنصر بشخص الغياب دون غيره لتشابه الإشارة المرجعية فيهما في مقابل المرجعية السياقية (الخطابية) التي تعمل في ضمائر الحضور (راجع مثلاً Siewierska 2004: 5-8).

استثني العنصر -anʾ في التحليل التقطيعي للضمائر المنفصلة أعلاه (2. 1) لاشتراك ضمائر التكلم والمخاطبة المنفصلة فيه، ما دل على انفصاله عن الدلالة على الشخص. ولطالما اعتبر هذا العنصر عنصراً هيكلياً بنيت عليه هذه الضمائر (Moscati et al. 1980: 102). يرجح أن -anʾ في الضمائر المنفصلة تعود لأصل مشترك مع العنصر ذي اللفظ المشابه المنتشر في العديد من الساميات؛ an-nû الأشوري، de-nā في الآرامية، ʾin-na العربية (Blake 1934: 245). يوافق هذا ما تقدم عن الطبيعة الوظيفية للعناصر الداخلة في تكوين الضمائر، فنجد هذا العنصر ذا دلالات إشارية وتقديمية في شواهده المختلفة (لاحظ صيغة -han المذكورة أعلاه و-n التعريف في السبئية). هذا وقد تشير دقة أكبر في التحليل إلى انفصال ʾ عن n، فتعامل كلتاهما على حدة على أنها من العناصر ذات الدلالة التنبيهية (لاحظ استخدام ʾ في الاستفهام في العربية، وفي محل العناصر s/š/h في تصريف الأفعال في بعض اللهجات، وعلامة على الشخص في المضارع المسند للمتكلم، إلخ، ضمن أُخَر انظر Voigt 1987, 1998; Sima 2002).

يلاحظ **بليك** (Blake 1934: 246) في تقديمه فرضية حول أصل الضمائر الشخصية في اللغة في الورقة الواردة في الفقرة السابقة صلة العنصر -k- بذلك الموجود في أسماء الإشارة للبعيد في عدد من الساميات؛ dēk وdāk في الآرامية، ḏāka العربية، zekû الحبشية، إلخ.

كما يؤكد **بليك** معتمداً على دليل وحيد في العربية، صلة العنصر -t- بذلك الموجود في اسم الإشارة للبعيدة tilka، ما قد لا يكون بنفس قوة اقتراحه لاشتقاق العنصر -k-. في المقابل، قد يذكر هنا ورود تاء أخيرة في ضمائر الغياب العامة المنفصلة في نسق لجميع الأشخاص في بعض الأكديات المبكرة، وفي العصر البرونزي في ضمائر الغياب العامة (الواقعة في محل النصب) المنفصلة hw-t، hy-t وhm-t في الأجاريتية (Moscati et al. 1980: 103). كما ترد -t- في أسماء الإشارة للبعيد في الحالة العامة في الأعداد الثلاثة في السبئية والقتبانية (Stein 2011: 1056). وترد t في لغات متفرقة دون اقتران بالمكان من الإعراب في صيغ ثانوية، مثل الضمائر المنفصلة الفينيقية وبعض أسماء الإشارة الحبشية (Moscati et al. 1980: 103).

يمكن قبول الفرضيات حول k بسهولة. أما t فإن اقترانها بالحالة الإعرابية يعقد الأمور. ويتعدى هذا الاقتران ما ورد في الفقرة السابقة، فنجد t علامة على المفعول الذي تتقدمه في بعض

لهجات الشام (لمناقشة هذه العناصر راجع مثلاً Khan 1984 والمراجع فيه). وقد وردت نظريات ترجع تاء التأنيث (t في الأسماء وضمير الغائبة) إلى علامات إعرابية تسِم المفعول أو ما يرادفه في الإسناد في مراحل مبكرة (Palmaitis 1981). لا ينفي هذا صلة العنصر t بالإشارة، فقد يكون مصدره من طراز مشابه، إلا أن هذا يدخل النقاش في طبقات لغوية موغلة في القدم تخرج عن نطاق هذه الدراسة إن لم تخرج عن الممكن تقصيه كلياً. كما يعقد الأمرَ أكثر احتمال كونها هي ذاتها علامة تأنيث الأسماء، على افتراض أن أصل الصيغة الثلاثية مصدر (راجع القسم التالي) على الرغم من مخالفة هذا للدليل الأكدي (Buccellati 1997: 81)، فقد تكون اكتسبت الضميرية لاحقاً بتأثير موضعها في النسق.

ويورد **بليك** (Blake 1934: 245-6) ملاحظة فريدة حول العنصر ḥ في صيغة المتكلمين المنفصلة. فيعدد بعض صيغ الإشارة للبعيد في الحبشية تحتوي على الدال ḥ نفسه (يختلف لفظه في هذه اللهجات، للترجمة انظر البعلبكي 1990: phoneme): kaḥā، kaḥaka وkeḥka. ويقترح أن بنية هذه الصيغ، بما يشمل ضمير المتكلمين المنفصل، تتكون من عنصر إشاري مكرر، يفصل بين كرّتيه العنصر الحلقي. ولا يفيد هذا تفسيراً دلالياً للعنصر، إلا أنه يشير إلى اقتران ḥ بدائرة الوظائف المعنية، الأمر الذي تؤكده أداة التعريف المهرية -ḥ (Sima 2002).

2. 4. 1 ضمائر الغياب في نسق الرفع

يكمن الشرخ الجوهري في نسق الرفع بين مجموعتي الغياب والحضور. فقد يعمل الغائب كالصيغة الجذر (المجردة أو منعدمة الوسم)، وتكون بهذا صيغة الغائبة مؤنثةُ. تنزع من هاتين الصيغتين إفادة الشخص بطريقة مباشرة. يدعم هذا استعمال هاتين الصيغتين مع عامل ظاهر بمعدل يفوقه في الصيغ الأخرى (جموع الغياب والحضور)، حتى أن استعمال الصيغ الأخرى مع فاعل يعد لدى معظم النحاة التقليديين إطناباً فيخطأ في كثير من الأحيان (لغة أكلوني البراغيث). كما أن تجريد المسند إلى الغياب ظاهرة واسعة الانتشار في لغات العالم (راجع الأنساق في Matthews 1972, 1974; Siewierska 2004)، فلا يعد انتظام بنية النسق بشكل مثالي الحال الصحيح لندرته.

يتمحور النقاش في دراسة صيغة الغائب حول نقطتين: كون الفتحة أصلية أو ثانوية التطور في اللهجات التي تظهر فيها (انظر (2. 2. 2))، واشتقاقها. ويعتمد الرأي الشائع لاشتقاق صائت الغائب على افتراض كون اسم الصفة (الأكدي) هو الأصل في الصيغة الثلاثية. فتعود الفتحة في هذا السرد إلى علامة الخبر، الذي تأتي فيه الصفة الثلاثية (Lipinski 1997: 360-1). يتضمن هذا القول بأن الصيغة المزيدة أو صيغة المضارع هي الأقدم للأفعال، وهو الرأي الأشيع. ويدعم

هذا الرأي عدة أمور، أولها القدم، فالأكدية والشواهد القريبة منها زمنياً توافقه، والثاني استخدام المضارع في الماضي في سياقات معينة في اللغات الغربية (السرد، مع الواو، في العبرية والنفي، بالجازم لم، في العربية)، والثالث هو شواهد اللغات الإفرآسيوية الأخرى التي تغيب الصيغة الثلاثية عن معظمها ولا تطغى على استعمالها حيث ترد فيها الدلالة الفعلية (Satzinger 1998; *forthcoming* والمراجع فيهما).

يذكر أن ارتباط الفتح a- بالحالة الخبرية ليس حصرياً، فثمة أمثلة على الخبر في الحالة المطلقة Ø- (لتعداد الحالات الإعرابية في الساميات والعلامات المقترنة بها راجع Hasselbach 2013: 258-326). يلاحظ في التفسيرات المختلفة لهذه الفتحة (ذكر بعضها في (2. 2. 1)) أنه لم يُبحث في احتمال كون الفتحة علامة شخص بشكل مباشر، ويقدم التحليل التالي من هذا المنطلق أولاً. دافع هذا التحليل التجريبي هو الافتراض البديهي أن عناصر النسق الواحد منتظمة في وظيفتها النحوية بالإضافة إلى صيغتها الصرفية-الصوتية (Siewierska 2004: 4, 4 n. 4).

يظهر الاتجاه الحديث في دراسة الفرق بين صيغ الغياب والحضور إمكانيات هائلة، وهو على مستوى راق من العمق والنباهة (راجع اقتراحات **تروبر** و**هيونرجارد وساتزنجر** في المراجع المذكورة في (2. 2. 1)). التحليل التالي خطوة إلى الوراء من المحل الذي تنطلق منه هذه الدراسات، فيهدف إلى وضع الإصبع على الفرق الدقيق بين مجموعتي الغياب والحضور.

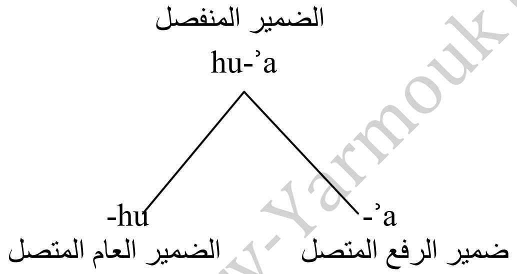
يلاحظ في نسقي العربية والجعزية، ومنه في السامية الأولية إذا قبل استبناء الفتحة فيها، أن الفتحة تكتسب دلالة الشخص بالتباين مع الأكساع الأخرى في نسق الرفع. وفي حين أن الدلالة بالتباين سلبية ولا تعني وجود صيغة دالة أو حمل الصيغة الموجودة أي دلالة، يختلف الحال هنا عما يعرف عن اللغات ذات البنية المشابهة للأنساق الشخصية شيئاً ما. فالأنساق التي تشمل صيغة مجردةً يكون تحقيق التجريد فيها صفراً؛ أي توازي الصيغَ الموسومة صيغةٌ منعدمة الوسم تماماً، على هذا يتوقع وجود التسكين عوضاً عن الفتح.

يتضمن استبناء الفتحة للسامية الأم نقاطاً عدة. أولاً ثانوية الدلالة الحدثية في الصيغة الثلاثية ورجوع الفعل في الأصل إلى ما يشبه الصفة كما في الأكدية. ثانياً أن الأفعال المزيدة أو المضارعة أقدم الأفعال وأنها في الأصل ساكنة الآخر. ثالثاً أن تطور الأفعال صرفياً بالقياس مع الأسماء طردي؛ الأفعال تزداد شبهاً بالأسماء.

قد يفسر بقاء الفتحة في بعض الساميات الغربية فقط بتأثير النسق، أي لتسوية صيغة الغائب مع باقي الصيغ. لكن هذه التفسيرات لا تنفي مباشرة احتمال كون الفتحة، إذا استبنيت للسامية الأم، ضميرية، إلا كجزء من نظرية ذات تصور يستبدل ذلك. فهي تقدم إما ما يتماشى مع غيابها، أو وجودها كعلامة إعرابية، دون ما يدل على هذا بشكل حاسم ومباشر.

تبين في الأقسام السابقة من هذا الفصل أهمية المصدر الاشتقاقي لعلامات الشخص؛ تحديداً علاقة الضمائر المتصلة بالمنفصلة. وظهر أن الصلة الاشتقاقية بين الضمائر المتصلة في كلا النسقين واضحة تماماً، فلا استثناء لهذا التعميم إلا عناصر الغياب في نسق الرفع. من جهة أخرى، يلاحظ من التحليل التقطيعي للضمائر المنفصلة أن لجميع الصوامت المشكلة للضمائر المنفصلة ظهور في العناصر الشخصية المتصلة (إما في تصريف الصيغة الثلاثية أو في تصدير المضارع أو في الضمائر العامة المتصلة). هذا باستثناء الألف (الهمزة) في ضمير الغائب والغائبة huʾa وhiʾa. من هنا افترض التوزيع الأولي التالي لصوامت ضمير الغائب:

8)



حيث تشكل الألف بصائتها الشكل الأولي للفتحة على آخر الصيغة الثلاثية المسندة للغائب.

يلاحظ أن هذا يوافق اعتبار t (راجع اشتقاقها في (2. 4))، أي الصامت وحده، دون صوائت، فتكون بهذا علامة الجنس المضافة لتمييز الشخص، ما يماشي الحال لمعظم الضمائر الأخرى التي تعتمد في تمييز جنس الأشخاص من نفس العدد على عناصر ثانوية (غير مشتقة من الضمائر) كالصوائت (hu : hā). كما يدعم هذا موافقته لما يلحظ من الضمير المقابل في نسق النصب، فيبقى في كليهما الصائت الأخير الأصلي (باستثناء حالات الموافقة الصوتية في بعض اللهجات مثل الجر في العربية (bi-hi)).

يلي هذا طورٌ تسقط فيه الألف في مرحلة أولية تسبق الانقسام بين اللهجات السامية إلى شرقية وغربية. هذا تطور صوتي شائع، أهم مثال عليه هو تطور الصامت ذاته في الضمير المنفصل، فالتطور huʾa > huwa وذاته في hiʾa > hiya مقبول لدى معظم الدارسين وتدعمه النقوش الشمالية الغربية والنصوص العبرية والآرامية.

تبعاً لهذا الاقتراح تستبنى مرحلة أولية مشابهة لجميع عناصر الغياب في الرفع على النحو التالي:

9) تطور افتراضي لضمائر الغياب من نسق الرفع في السامية الأولية باستبناء ألف علامة على الشخص

-ʾa-t > -a-t

-ʾ-ū > (-a-ū) > -ū

-ʾ-ā > (-a-ā) > -ā

بهذا يكتمل نسق مجموعة الغياب في نسق الرفع، ويبقى فحصها بالمقارنة مع المجموعات الأخرى، لتبيان الفرق بنيوياً. أهملت في الجدول التالي عناصر التكلم وعناصر الجمع المؤنث.

10) مقارنة نسق رفع الغياب بالأنساق الأخرى

	رفع غياب		غياب عام		رفع مخاطبة		مخاطبة عام	
السمة	أخرى	شخص	أخرى	شخص	أخرى	شخص	أخرى	شخص
مذكر مفرد	a	ʾ	u	h	a	t	a	k
مؤنث مفرد	at	ʾ	ā	h	i	t	i	k
مثنى	ā	ʾ	umā	h	umā	t	umā	k
مذكر جمع	ū	ʾ	um(ū)	h	um(ū)	t	um(ū)	k

لا تنتج مقارنة صيغ المفرد كثيراً من المعطيات. فلا تبرز مقارنة صيغ الغائب فروقاً ذات قيمة. بينما تظهر صيغ الغائبة أن مجموعة الغياب تنفرد باستخدام صامت لبيان التأنيث يصدف أنه ذاته المستخدم في الأسماء. لكن ذلك قد يبرر (خطأً) باختلاف عنصر البيان وحسب.

يظهر امتياز مجموعة رفع الغياب بمقارنة صيغ التثنية والجمع بورود التمييم فيه، وقد سبق أن لوحظ هذا الفرق في التعليق على نسق الرفع في اللهجات المختلفة أعلاه. ويظهر هنا أنه يميز عناصر رفع الغياب عن سائر صيغ الشخص. ويؤكد بهذا الصدد أن علامات بيان العدد والجنس في المجموعة الخاصة المعنية تتطابق معها في الأسماء وأفعال المضارعة والأمر.

بني هذا التحليل على وضع عنصر افتراضي مشتق من الضمير المنفصل لنفس الشخص المقترن بالصيغ المعنية. وإضافة إلى توضيحه ما يفهم ضمنياً في هذه الدراسة وأخرى أو تفصيله ما ورد صراحةً في بعض الدراسات (مثل عبده 2008أ)، يبرز هذا التحليل أن الفرق الرئيس بين المجموعة الخاصة ومجموعات بيان الشخص الأخرى أنها لا تحوي عناصر ضميرية، أو بعبارة أخرى ليست بياناً للشخص. يثبت ذلك اختلاف عناصر بيان العدد والجنس في مجموعة رفع الغياب عنها في المجموعات الأخرى. فحتى إذا افترض ورود عنصر شخص مندثر لكان من المتوقع أن ينصرف هذا العنصر كما تنصرف صيغ الشخص الأخرى، على الأقل في غير المفرد.

أخيراً، ينوه بأن هذا يفسر ما دفع الدارسين لتمعن احتمال وجود اختلاف جوهري بين الصيغة الثلاثية المسندة للغياب والصيغ الأخرى، تحديداً في الساميات الغربية والاستعمال المرادف في المصرية القديمة حيث تكون فعلاً أو تحمل دلالة حدثية. فيظهر التحليل السابق أن الأفعال الثلاثية المسندة للغياب تنصرف للجنس والعدد مباشرة، بينما تنصرف في الإسناد لأشخاص

الحضور لبيان الشخص في المقام الأول. أما بيان الجنس والعدد في المسند للحضور، فيظهر تحليل صيغة الكسع أنها ثانوية التأثير في المبنى، فهي تصريف لعلامات الشخص وليس للفعل بشكل مباشر.

2. 4. 2 ضميرا المتكلم في النسق العام

يشكل انقسام ضمير المتكلم في النسق العام إلى الصيغتين ni-* وya/ī-* الاستثناء الوحيد في النسق الذي يتسم عموماً بالانتظام. ويشكل هذا الانقسام أيضاً شذوذاً عما يعرف عن الإعراب الذي تخضع له المفردات والعناصر الوظيفية؛ فباستثناء الأسماء المعربة والأسماء الخمسة غير المتحجرة (فالعنصر ḏī- وبدائله الصوتية في الصيغ allaḏī العربية وhallazē العبرية مثلاً لا يقع ضمن هذه المجموعة)، تصرف معظم الأصناف غير المشتقة صرفاً ثنائياً (أي تمنع من الصرف). هذا تعميم دقيق على الصعيد الآني، بصرف النظر عن احتمال رجوع التصريف السامي إلى نمط ثنائي تبعاً لبعض النظريات وبالتالي إلى نحو عاملي مطلق أو ابتدائي مفعولي منذ نشأته وحتى الآن (لشرح مختصر لنظريات الصرف الثنائي واقترانه بنظام اللزوم والتعدي راجع Roman 2006؛ لآخر رفض لهذه النظريات Hasselbach 2013: 16-59، لترجمة المصطلحات راجع البعلبكي diptosis, triptosis, transitivity, ergative, nominative, accusative1990).

تبوّب صيغتا المتكلم في النسق العام في مختلف الدراسات اعتماداً على تصنيف العنصر الذي تقترن به، فعلاً أو اسماً (ضمن أخر Appleyard 2006; Bergsträsser 1983; Weninger et al. 2011)؛ تقترن الصيغة الأنفية بالأفعال وتقترن الصيغة الصائتية بالمصادر. تظهر مشكلات هذا التصنيف عند إمعان النظر في استخدام العنصرين، خصوصاً عند الاتصال بعناصر بوظيفية. فهي إذا اتصلت بمصدر يقوم محل الفعل (اسم الفاعل) في العاميات العربية تتخذ صيغة المفعول اعتماداً على طبيعتها الوظيفية عوضاً عن طبيعة المبنى الصرفية كما في الفصحى؛ وفي اتصالها بعناصر وظيفية تضطرب صورة توزيعها، فقارن اتصالها بحروف الجر واتصالها مع inna مثلاً.

ضمن تحليله لبعض الأنساق الضميرية الثانوية في بعض اللهجات السامية (ركز فيها على مجموعة من اللهجات العربية) التي يأتي فيها العنصر n بسيطاً أو مضعفاً، يناقش **ريتسو** (Retsö 1988) البعدين الصرفي والصوتي لهذا العنصر في عدد من المواضع، من ضمنها التالي للمضارع في العبرية والآرامية حيث لا تقتصر وظيفته على التوكيد كما في الفهم العربي، بل تستخدم في تقديم العناصر الضميرية كأداة وصل صرفي:

[(معرّب)] إن تطور الأكساع الضميرية في السامية عموماً معقد بالتأكيد، لكن الافتراض الجاري حول أكساع الغياب أن صيغتي ū- وā- في العبرية التوراتية نشأتا بسقوط h بين الصوائت، على ذلك [يستبنى لهما] uhu-* وaha-*. يأتي كسع المتكلم في صيغتين ī- وnī-، وتقترن الثانية بالأفعال المحدودة التي كانت أصلاً تنتهي بصائت في معظم الأحيان. **وترد ī- في الأشورية القديمة في محل المفعول به بعد الصيغ المشتقة المنتهية بصوامت بينما تستخدم nī- في الحالات الأخرى**. فيمكن على هذا القول أن استخدام -n- مع الأكساع الضميرية في العبرية التوراتية يعود على الأرجح للميل إلى اجتناب التقاء الصوائت.

(Retsö 1988: 87)

يفسر **ريتسو** الضمائر المعنية في دراسته، ذات العنصر الأنفي، اعتماداً على تفسير العناصر المحتوية على العنصر ذاته في موضع الوصل، ذلك في الأفعال المضارعة في العبرية وفي ضمير المتكلم في الأكدية. فتبين العبارة المغلظة أن استخدام الصيغتين المعنيتين في هذا القسم اعتمد على المنتهى الصوتي للمبنى الذي تتصل به بغض النظر عن قسم الكلام الذي ينتمي إليه. ويبين هذا أن اقتران الصيغتين بأقسام معينة من الكلام أو وظائف معينة لم يكن منتظماً دائماً، فيشير عدم انتظامه في هذه المرحلة المبكرة إلى أن النظام المعروف في غالبية اللهجات تطور لاحق، تغير فيه أساس الاختيار بينها (راجع بهذا الصدد المراجع في Retsö 1988: 87 n.30).

يرجع **ريتسو** العنصر الأنفي إلى أداة الإشارة التي سبق تبيان كونها أصل مَبْنَى ضمائر الحضور المنفصلة. فيفسر استخدام الضمائر الثانوية المعنية بدراسته لهذا العنصر الإشاري بنفس الأسلوب؛ أي أنها اتخذت n سنداً هيكلياً. لكنه يبين أن الدافع في هذه الحالات كان صوتياً، تحديداً منع التقاء صائتين أو منع تكتل صوامت ساكنة (منع التقاء ساكنين). وبينما يجعل **ريتسو** الصلة الاشتقاقية بين العنصر الإشاري والضمائر الثانوية التي فحصها مباشرةً، سيحافظ هنا على افتراض علاقة غير مباشرة بين الأصل الإشاري للعنصر الأنفي والضمائر المتصلة المعنية في هذه الدراسة، حيث يشتق ضمير المتكلم المنفصل أولاً ومنه يشتق الضمير المتصل.

يستفاد مما سبق أمران: أولاً أن توزيع صيغتي كسع المتكلم لم يكن دائماً بالشكل المعروف في معظم اللهجات السامية، أي استخدام واحدة مع الأفعال والأخرى مع الأسماء. وثانياً أن التوزيع في المراحل المبكرة اعتمد على اعتبارات صوتية انتظمت لاحقاً مع أقسام الكلام المعروفة، ربما لاقتران الأخيرة بطبيعة صوتية معينة وثبوت ذلك تدريجياً.

أما وجود صيغتين أصلاً فيفسر بوجود تحليلين مختلفين لضمير المتكلم المنفصل. الأول لا يشمل n في المقطع الذي يعود اشتقاق الكسع له والثاني يشمل n. فانطلاقاً من تحليل الضمائر المنفصلة (في 2. 1) يلاحظ ما يلي حول اشتقاق الضمائر المتصلة: يعود العنصر n في الضمير المتصل إلى المنفصل، حيث تشترك فيه ضمائر الحضور كلها. وقد استثني في التحليل في (2. 1) من بيان باب الشخص، خصوصاً في ضمائر المخاطبة حيث أدى هذا إلى إسقاطه في الضمائر

المتصلة المشتقة منها. يتجلى في (1) وفي (2. 1) أن بنية ضمائر الحضور متماثلة، وبناءً على ذلك يتوقع اشتقاق الضمائر المتصلة منها بشكل مماثل، أي أن ضمير المتكلم المتصل يجب أن يؤخذ من المقطع الثاني في الضمير التام ʼan-ʼaʼ قياساً على اشتقاق ta- من ʼan-taʼ وإلخ من ضمائر المخاطبة. لكن ضمير المتكلم الأنفي يخالف هذا، الأمر الذي قد يعزى إلى سقوط أو إدغام الألف الأخيرة في ʼanʼaʼ في مرحلة ما، أو لهجات معينة في مرحلة مبكرة، واختلاف طبيعة المقطع الناتج في ʼan-āʼ أو ʼan-īʼ، لكونه صائتاً، عن المقطع الموازي في ضمائر المخاطبة ta-، -ti، tum-، إلخ. بعبارة أخرى أدى تبسيط المقطع الأخير عيى النحو ʼV < VVʼ إلى إعادة تقطيع الضمير المنفصل إلى ʼa-nVʼ. وقد يكون للدافع الصوتي بمنع التقاء الصوامت تأثير في هذا.

أما الصيغة الصائتية ī- وبديلها iya-، والتي تتصل بالأسماء وحروف الجر، فيسهل إرجاعها للمقطع الثاني من الضمير التام على النحو المبين أعلاه. والاحتمال الأول أن تكون اشتقت منها بعد التطور المؤدي إلى سقوط أو إدغام الألف لكن قبل إعادة تقطيعه. يختصر هذا التصور أطوار الضمير المتصل إلى اثنين، كلاهما وارد في بعض اللهجات كبديلين هما ya- وī-. وترجح بعض الدراسات أن الصيغة الثنائية iya طور يسبق الصائت البسيط، فلا تقبل بورود الاثنتين معاً في المراحل الأولية. لكن هذه الدراسة، بناءً على التسلسل المقترح أعلاه، تعيد طرح احتمال تقدم الصائت البسيط على الثنائي. فالصائت البسيط أقرب من جذره في الضمير التام، ولا وجود لشواهد على ʼanayaʼ أو ʼaniyaʼ. أما نشوء الصيغة الثنائية في الضمير المتصل فقد يرجع إلى التغييرات الصوتية الواقعة عند حدود الكلمات، أي بتأثير البيئات الصوتية المختلفة التي تلحق هذا العنصر الحدّي (راجع مثلاً المصحف المدني برواية ورش عن نافع المدني حيث تتحرك الياء أو تسكن اعتماداً على الحرف التالي لها).

الاحتمال الثاني اشتقاق الضمير المتصل من الألف في الضمير المنفصل قبل سقوطها. فتكون خضعت لنفس تطور الألف الذي خضع له الضمير التام كما تبين أعلاه. ويرجح في هذا التسلسل تقدم صيغة الصائت الثنائي على الصائت البسيط.

(11) اشتقاق ضمير المتكلم في محل الإضافة وأطواره

أ. الاحتمال الأول ī > ya_#? ⟵ ʼanʼ**a** > ʼan**ā**

حيث قد يفسر اختيار الكسر عوضاً عن الحركات الأخرى إما بورود الصيغة ʼanīʼ للضمير التام في مرحلة أولية، وهو مقبول في عدد من المراجع، أو على أساس:

$CV^u/CV^a + \bar{a} > CV^i\text{-}\bar{a} > CV^i\text{-}ya$

ب. الاحتمال الثاني ʼa > ya > ī ⟵ ʼanʼ**a**

أو حتى: ʼa > ā > i_ā > iya > ī ⟵

وفي كل الأحوال قد يؤخذ دافع منع التقاء السواكن بعين الاعتبار في تفسير تبادل ī وya.

بغض النظر عن قبول تفاصيل التطور المقترح أو عدمه، يؤكد ما ورد في هذا القسم على أن أصل ثنائية ضمير المتكلم المتصل يرجع إلى وجود تحليلين مختلفين للضمير التام الذي اشتق منه. وعلى الرغم من صحة توزيع الصيغتين في المقدمات النحوية للهجات السامية اعتماداً على طبيعة المبنى الذي تقترنان به على الصعيد أحادي الزمن، يؤدي هذا التوزيع إلى التباس في فهم الصيغتين تاريخياً. فلا يعني انقسام الصيغتين وجود ثلاثة أنساق وظيفية في نحو الضمائر السامية بشكل يوازي ثلاثية أنساق إعراب الأسماء؛ فيعود انتظام توزيع الصيغتين بالشكل المعروف إلى تطور تدريجي اعتمد بادي الأمر على أسس صوتية.

2. 5 صوائت آخر الضمائر في الدراسات السابقة

اهتم العلماء بدراسة الصوائت الأخيرة في الضمائر المنفصلة والمتصلة على حدّ سواء لفرادتها بالمقارنة مع الصوائت الأخرى في أواخر الكلمات (Hasselbach 2004a: 1). تشترك دراستان حديثتان في إثبات استثناء معظمها بصوائت قصيرة (al-Jallad 2014; Hasselbach 2004a). فتستعرض **هاسلباخ** في الأولى النظريتين الرئيستين: الأكثر شيوعاً القائلة بكون صوائت الضمائر ضعيفة، أي ذات لفظين طويل وقصير، منذ السامية الأم؛ والثانية القائلة بكونها قصيرة (Hasselbach 2004a: 2). تستثنى من هذا النقاش في أغلب الأحيان، كما في الدراستين الرئيستين هنا، ضمائر المخاطبين والمخاطبات والغائبين والغائبات، لخصوصياتها المرتبطة باشتقاقها وإشارتها إلى الجموع.

يلخص **الجلاد** استعراض الدراسة السابقة لنظريات الصوائت الضعيفة على النحو التالي:

> [(معرّب)] **بروكلمان** (1908): كانت الصوائت الضعيفة في الأصل طويلة. وقصّرت السامية الأم الصوائت الأخيرة غير المنبورة [المرخاة].
> **كانتنو** (1937): أنتجت الصوائت الضعيفة بتواؤم حروف العلة مقدارياً: كانت الصوائت طويلة بعد صوائت طويلة وقصيرة بعد قصيرة.
> **شتاينر** (1979): الصوائت الضعيفة كانت قصيرة في الأصل وحُميت من الاقتضاب لمحددات مقطعية.
> **بلاو** (1982): الصوائت الضعيفة كانت طويلة وقصيرة معاً [(لطالما كانت ضعيفة)] حُفظت بضغط النسق [حفاظاً على تساوي العناصر وبقياسها بعضها على البعض] و/أو لأهميتها الوظيفية.
>
> (al-Jallad 2014: 316-7)

قد اقترحت تعديلات مختلفة للنظرية الأولى: فرأى **بروكلمان** أنها اقتضبت جميعها حتى صارت ضعيفة تبعاً لإرخاء لفظ المقطع الصوتي لأنه نهاية البنية الصرفية سواءً أكانت كلمة مكونة من مبنى وكسع ضميري أو كانت ضميراً منفصلاً. ورأى **باور وليانذر** أن اللفظ الطويل أو التقصير كان اختيارياً. أما **بيرجشتراسر** فرأى أن الاختيار كان سياقياً بتأثير البيئة الصوتية. أما

الحالات والشروط المؤدية إلى هذا الاقتضاب فترتبط لديهم بإرخاء لفظ المقطع الصوتي كما اقترح **بروكلمان** (Hasselbach 2004a: 2).

ترفض **هاسلباخ** هذا الاقتراح اعتماداً على الشواهد العربية والعبرية، فتوضح أن اطراد الاقتضاب على جميع الصوائت الطويلة الأخيرة في السامية الأم كان لينعكس بشكل مطرد في اللهجات السامية، وتخلص إلى أن إرخاء المقطع الأخير لا يفسر وحده تفاوت أطوال الصوائت (Hasselbach 2004a: 3). وتمثّل الباحثة هذا بمقارنة ضمير النصب للمخاطب مع ضميري المتكلم والغائب، لكن مطلع اعتراضها يعم الصوائت الطويلة الأخيرة، سواءً على عناصر وظيفية كالضمائر أو كلمات معجمية. يوافق هذا مبادئ علم اللغة التاريخي الذي ينص على ضرورة اطراد القوانين الصوتية، فلا يمكن أن تقتصر على فئات نحوية معينة دون غيرها (al-Jallad 2014: 318).

كما ترفض الباحثة نظرية **كانتنو** المعتمدة على العبرية والآرامية. أولاً على أساس الصائت السابق للكسع الضميري في المضارع في العبرية /ē/، أحد الصوائت الطويلة في الأكساع والذي انقلب أصلاً عن القصير /i/ في السامية الأم. ذلك لأن الصوائت القصيرة عموماً سقطت قبل نشوء صائت الوصل العبري. وثانياً لأن الحال في اللغة العربية يناقض هذه النظرية في ضمير الغائب، حيث يطول الصائت الأخير إذا قصر الصائت السابق للكسع والعكس بالعكس. أما اعتراضها الثالث فيشبه المبدأ التاريخي الذي يبينه **الجلاد** والمذكور أعلاه، إذ لا يشمل القانون الذي يقترحه **كانتنو** لتواؤم الصوائت مقدارياً الصوائت الأخيرة في غير الأكساع الضميرية.

تكرر الباحثة اعتراض **بلاو** على نظرية **شتاينر** الذي اقترح أن حفظ الصوائت القصيرة الأخيرة في العبرية كان لمنع بنيتين مقطعيتين لا يسمح بهما في آخر الكلمة، هما صائت طويل يتلوه صامت وصامتان لا يفصل بينهما صائت، بعبارة أخرى حفظت الصوائت القصيرة منعاً لالتقاء ساكنين. وقد اعترض **بلاو** على هذا مشيراً إلى ورود الحالة الأولى في العبرية. أما الثانية، فعلى صحة منعها في الساميات عموماً، على الأقل في أصل الأمر، فتذكر **هاسلباخ** بأن منع العبرية لها كان بتحريك الصامت الأول عوضاً عن إسقاط حركة الثاني (Hasselbach 2004a: 4-5).

أما **بلاو** فتستغرب الباحثة عدم إقدامه على تغيير الاستبناء من صوائت ضعيفة إلى قصيرة قائلة إن ذلك يناقض حجته (Hasselbach 2004a: 5). إلا أن هذا التناقض هو من أصل النقاش في الموضوع، فلطالما كان جوهر الحديث هو البحث عن سبب عدم إسقاط الصوائت الأخيرة التي لطالما اعتبرت ضعيفة. فلا يبدو أن أحداً اعتبر الصوائت القصيرة وحدها عرضة للإسقاط، فباستثناء **شتاينر** يمكن القول إن مقترحات الدارسين تتضمن أن الصوائت الضعيفة أشبه بمرحلة انتقالية بين صوائت طويلة قبل السامية الأم وصوائت قصيرة. بل تذكر **هاسلباخ** (Hasselbach

2004a: 6) في بداية طرح نظريتها القانون الصوتي التاريخي الذي ينص على تقصير الصوائت الأخيرة درجة طول واحدة:

(12 V: > V + V > Ø / _#

أي: الصائت الطويل يصير قصيراً والصائت القصير يسقط في موضع آخر صوت في الكلمة، أي عند الحد الفاصل بين كلمتين.

وتبيّن الباحثة أن السبب الأكثر شيوعاً لهذا التغيير هو إرخاء النبر في المقطع (Hasselbach 2004a: 6). كما تذكر ظرفاً آخر في الهامش تميل الصوائت فيه للحذف هو الكلام غير الرسمي (Hasselbach 2004a: 6 n.15). ولتأكيد الحاجة لاستبناء جديد، تختم الباحثة استعراضها للدراسات السابقة بالآتي:

[(معرّب)] لا تشكل الحجج السابقة للاستبناءات المختلفة لصوائت آخر الأكساع الشخصية أساساً مقنعاً لاستبناء سامي أولي. فكما حاججنا لا يمكن أن يكون النبر المحفز الوحيد لتقصير بعض الصوائت الأخيرة الطويلة لتضارب المعطيات. أما تواؤم الصوائت مقدارياً فلا بد من اعتباره ابتداعاً في بعض اللهجات الثانوية وليس خاصية سامية أولية. وأخيراً، لا يمكن أن تكون البُنى المقطعية الممنوعة هي البيئة الإشراطية التي حُفظت فيها بعض الصوائت الأخيرة القصيرة، لأن معظم هذه المقاطع أصبحت مقبولة بسقوط الصوائت الأخيرة القصيرة، كما بيّن **بلاو** في العبرية. (Hasselbach 2004a: 6)

يضاف إلى هذا ما بيّن **الجلاد** (al-Jallad 2014: 315-7) وهو أن الصوائت الضعيفة ليست استبناءً صوتياً حقيقياً، بل مجرد تسليم بتناقض البيانات. فيقول إن التعبير عن الصوائت الضعيفة بمنهج الصوتيات يعني القول إن الصوائت كانت ذات طولين اثنين في آن معاً، و هذا من غير المقبول.

تنطلق الباحثة من القانون الصوتي في (1) وتقول إن أي استثناء له ينتج عن عمليات القياس والتسوية أو عمليات أخرى غير مطردة كالاستعارة (Hasselbach 2004a: 6). وهذا ما ينطلق **الجلاد** منه اعتماداً على المبدأ الذي نوه به (انظر أعلاه)، فلا بد من العودة إليه حينما لا يبرر فشل القانون الصوتي في اشتمال كل ما ينطبق عليه بقوة عمليات كالقياس والتسوية. فإذا وجدت حالات شاذة دون تفسير تاريخي مقنع فلا بد أن يكون القانون خطأً أو ناقصاً (al-Jallad 2014: 318-9).

يعرض النقاش التالي الاستثناءات لفرضية الصوائت القصيرة في اللغات الكلاسيكية المعتمدة في دراسات الساميات المقارنة: الأكدية والعبرية والسريانية والعربية والجعزية. بالإضافة إلى هذه الاستثناءات في لهجات دون أخرى ثمة استثناءات عامة هي ضميرا المتكلم العامان nī– و-ī وضمير النصب للغائبة، الذي يعيده **الجلاد** إلى النقاش على الرغم من عدم معالجته له (al-Jallad 2014: 320 n.12) وضمير المخاطبة.

2. 5. 1 خصوصية الأكدية

تنشأ مشكلة استبناء الصوائت الأخيرة في الضمائر في الأكدية من الكتابة، إلا أن الإشكال هنا ليس نفسه الذي يرى في باقي الساميات (باستثناء الجعزية) التي لا تسجل الصوائت في نظمها الكتابية عموماً، بل ينتج عن صعوبة فهم استخدام الرموز الأكدية (Hasselbach 2004a: 6-9).

يمكن افتراض قصر الصوائت الأخيرة في أصل الضمائر الأكدية لسقوطها في كثير من اللهجات المتأخرة، ما يتوافق مع القوانين الصوتية الملحوظة في الأكديات عموماً (Hasselbach 2004a: 8-9). لكن الصوائت هذه لا تسقط بنفس اطراد سقوط الصوائت القصيرة الأخيرة عموماً بعد الأكدية القديمة، فاستمرت صوائت الضمائر في الفترة القديمة مدةً غير يسيرة بعد سقوط معظم الصوائت الأخيرة القصيرة الأخرى. وتلجأ **هاسلباخ** إلى القياس مع صيغة المفعولية الظرفية (المجرورة) التي حميت صوائتها بوجود التمييم (للترجمة راجع البعلبكي 1990: dative):

(13 imhur-šum: imhur-šim:: imhur-šu: X = imhur-ši

هذا مع استثناء وحيد لضمير المتكلمة ka-، حيث إن الضمير الكسعي لحالة المفعولية الظرفية المرادف هو kum-. وقد يفسر هذا إذا افترض أن صيغة الضمير الظرفي كانت قبل حدوث القياس kam-، وانقلب الصائت فيها لتصبح kum- بتأثير الميم، أي لسهولة الانتقال من صائت مستدير إلى صامت شفوي (al-Jallad 2014: 325 n.27).

2. 5. 2 التطورات الخاصة بالعربية

بالإضافة إلى ضمير الرفع للمخاطبة، الذي يعالج أدناه على حدة لاستثنائه في السريانية كذلك، يشكل ضمير المتكلمين المتصل، المتطابق في الرفع والنصب/الجر، مشكلةً في استبناء صائت أخير قصير لانتهائه بصائت أخير طويل. وتفسر **هاسلباخ** (Hasselbach 2004a: 13) هذا قياساً بصائت ضمير المتكلم المنفصل ʼn-ā، ولم يؤثر هذا القياس في ضمير المتكلمين المنفصل naḥn-u لاختلاف الصائت نوعياً. على هذا يعدّ الصائت الطويل الأخير في ضمير المتكلمين المتصل تطوراً عربياً. أما باقي الصوائت فكانت قصيرةً، الأمر الذي يؤكده سقوطها في اللهجات العربية الحديثة (باستثناء ضمير المخاطبة، الذي يفسر أدناه) (al-Jallad 2014: 319 n.11; Hasselbach 2004a: 14).

2. 5. 3 التطورات الخاصة بالعبرية والآرامية الأم

تحوي العبرية أصعب البيانات في الاستبناء. فجميع صيغ ضمائر المتكلم والمتكلمين والمخاطب، المنفصلة والمتصلة، بالإضافة إلى ضمير الغائبات (نون النسوة)، استثناءات لنظرية

الصائت القصير. كما يشكل ضميرا المخاطب والغائبات نقطة انهيار نظريات الاستبناء الطويل. وتلجأ **هاسلباخ** مرة أخرى إلى القياس في تفسيرها، وهو لضمائر التكلم ما يلي:

> [(معرّب)] يمكن تفسير ضمير المتكلم وضمير المتكلمين على النحو الآتي. كانت على الأرجح صيغة الضمير المنفصل الأصلية ʾ(a) + ʾan*، حيث تظهر /ʾ/ الثانية في التصدير في المضارع في كل الساميات. وفقدت /ʾ/ في الأكدية والعبرية والسريانية، ومدّت /a/ التالية لها مداً تعويضاً، ما أدّى إلى صائت أخير طويل ʾanā* > ʾanʾa*. ويشكل هذا الصائت الأخير الطويل أساس الصائت الطويل في العبرية والآرامية. أما الصائت الطويل ū- في ضمير المتكلمين في العبرية فهو على الأرجح نتاج قياسه مع علامة الجمع ū- في ضمير الغائبين (في الماضي والمضارع) وضمير المخاطبين (في المضارع). بعبارة أخرى، أعيد تفسير الصائت ū- كعلامة جمع لجميع الأشخاص.
>
> (Hasselbach 2004a: 14)

ويختزل هذا في المعادلات التالية:

14) الآرامية:

أ. الضمير المنفصل: *ʾanʾa > *ʾanā > ʾanā

ب. ضميرا النصب والجر المتصلان: ʾanā :: -$X^{\text{close, frontal}}$/ -n$X^{\text{close, frontal}}$, X= -ī/-nī

(راجع Kaufman 1997: 122)

15) العبرية:

أ. الضمير المنفصل: *ʾanʾa > *ʾanā > ʾanī

ب. ضميرا النصب والجر المتصلان: ʾanā :: -$X^{\text{close, frontal}}$/ -n$X^{\text{close, frontal}}$, X= -ī/-nī

أما ضمير الرفع، فترجع القياس فيه لصيغة المتكلم التامة ʾanōkī (ʾanākū > ʾanōkū >) (Hasselbach 2004a: 14):

ج. ضمير الرفع المتصل: ʾanōkī :: -tX^{v} , X = ī

(راجع Edzard 2011: 297, 494)

من غير الواضح سبب تجاهل الباحثين لهذه القوانين والعمليات القياسية في تعديل استبناء ضمير المتكلم عموماً، فقد اقتصر النقاش، إن صح الفهم، على استبناء العبرية الأولية والآرامية (انظر بهذا الصدد (2. 4. 2)). وقد يعزى ذلك إلى الشواهد المتبقية في اللهجات السامية الأخرى، التي قد تشير إلى أن الصيغة كانت قصيرة في السامية الأم قبيل تفرّعها.

أما ضمير المخاطب، فيرفض **الجلاد** تفسير **هاسلباخ** له. وذلك لاستبعاده انقلاب صيغة ʾattâ في العبرية عن أي من الاستبنائين، الطويل أو القصير. فلو كان الصائت قصيراً في الأصل، /a/، لسقط الصائت في العبرية، لاطراد القانون (11) فيها، ولو كان طويلاً لصار مستديراً تبعاً للنقلة الكنعانية (al-Jallad 2014: 316, 23):

16) النقلة الكنعانية: ā > ō

أي: يتحول الصائت ā إلى ō بشكل غير مشروط (في كل البيئات الصوتية).

(Moscati et al. 1980: 49 راجع)

بمراجعة اثنتين من لهجات بلاد الشام، لهجة بشمزين ولهجة حوران، يخلص إلى أن الصيغة العبرية لا بد أن تكون نشأت مثلما نشأت صيغة ʾinti في بشمزين وصيغة ənte الحورانية، بالانقلاب عن صيغة أولية منتهية بهاء intah*، التي يذكر أنها ما زالت واردة في بعض لهجات غرب جزيرة العرب (al-Jallad 2014: 323-5):

17) انقلاب الفتح وهاء السكت:

السامية الوسطى الأولية	العربية الأولية	العربية الشامية	العبرية
ʾantah	ʾantah	inti	ʾattâ

حيث: ah > â- في العبرية و: ah > i- في العربية الشامية (بلاد الشام).

(al-Jallad 2014: 325)

يتوافق هذا الحل مع القوانين الصوتية المعروفة عن اللهجات الثلاث، بل يفسر استبناء هاء أخيرة ألفاظاً أخرى في العبرية هي أداة الاستفهام mā، التي تشهد العربية على ورود هاء فيها **mah**mā وكذلك الأجاريتية mh (al-Jallad 2014: 325 n.24)، بالإضافة إلى ضمير الغائبات لجميع الحالات (al-Jallad 2014: 326). أما اقتراح الباحث بوجود وظيفة توكيدية أو ابتدائية قديمة لهذه الهاء الكسعية، التي أسماها العرب هاء السكت، فإنه صعب الفحص لخروجه، إن كان وجد، عن الشواهد التاريخية المعروفة، فلم يتطرق الباحث لغير مثال وحيد اكتشف في جبل أُسيس من النقوش العربية القديمة قد يفسر بما يناسب اقتراحه (al-Jallad 2014: 325).

2. 5. 4 التطورات الخاصة بالجعزية

يعمد **الجلاد** بعد مراجعته تفسير **هاسلباخ** للاستثناءات الجعزية بعمليات قياس وتسوية مختلفة إلى تعديل القوانين الصوتية المؤدية إليها ابتداءً من الجعزية الأولية (al-Jallad 2014: 317-23). فبالإضافة إلى اعتباره التفسيرات التاريخية التي وضعتها **هاسلباخ** غير مقنعة يشير إلى أنها لم تتحقق من صحة قوانين التغير الصوتية الموضوعة للجعزية (al-Jallad 2014: 319).

> [(معرّب)] في حين أن الترتيب الحالي [لقوانين التغيير الصوتي في الجعزية] يفسر ما انقلبت إليه u* وi* في نسق الحالة الإعرابية، تفشل هذه القوانين في تفسير ما انقلبت إليه في الفعل الثلاثي والأكساع الضميرية والضمائر المنفصلة؛ بعبارة أخرى، تفشل في تفسير [تطور الصوائت] في كل السياقات غير حركات بيان الحالة الإعرابية.
>
> (al-Jallad 2014: 318)

وتنجح القوانين التي يضعها **الجلاد** في تفسير تطور الصوائت من الجعزية الأولية إلى الجعزية التاريخية فيما يتوافق مع استبناء صوائت قصيرة للسامية الأم:

18) التفسير التقليدي لتطور الصوائت الأخيرة القصيرة في الجعزية:

أ. *i, *u > ə

أي: تنقلب الصوائت القصيرة الأولية i* وu* إلى الصائت القصير المحايد ə.

ب. ə > Ø / _#

أي: يسقط الصائت المحايد ə في آخر الكلمة.

(al-Jallad 2014: 318)

19) تفسير **الجلاد** لتطور الصوائت الأخيرة القصيرة في الجعزية:

أ. [i,u] > ə _C

أي: الصوائت القصيرة الأولية i* وu* إلى الصائت القصير المحايد ə قبل صامت.

ب. يسقط التمييم

ج. $ə > Ø / [__{[-str]}.;_\#]$

أي: يسقط الصائت المحايد ə في المقاطع المفتوحة غير المنبورة.

(al-Jallad 2014: 320-3, 26)

يلاحظ هنا أخذ التمييم/التنوين بعين الاعتبار انطلاقاً من اعتبار سقوطه تطوراً حبشياً، فمثل تحييد الصائتين القصيرين i* وu* إلى ə، لا ورود لإسقاط التمييم/التنوين في السامية الغربية الأولية (al-Jallad 2014: 321). فيقترح الباحث أن تطور الصوائت حدث قبل إسقاط الصامت الأنفي الأخير، حيث لم يكن التطور عاماً، إنما كان مشروطاً في آخر الكلمة. ويرجح كون إسقاط التمييم نتاج تسوية مع الصيغ المضافة وذلك لأن البديل وضع قانون صوتي [m,n] > Ø / _# يستثنى منه ضمير النصب للمخاطبات kən- (al-Jallad 2014: 321 n.16)، الأمر الذي ما كان ليسبب إشكالاً كبيراً لكون هذه الصيغة الوظيفية تعتمد، على الأقل جزئياً، على الصامت n الأخير في تمييزها عن نظيرها للمخاطبين kəmu- (Gragg 1997: 247, 52).

الفصل الثالث

التصنيف الصرفي للضمائر المتصلة

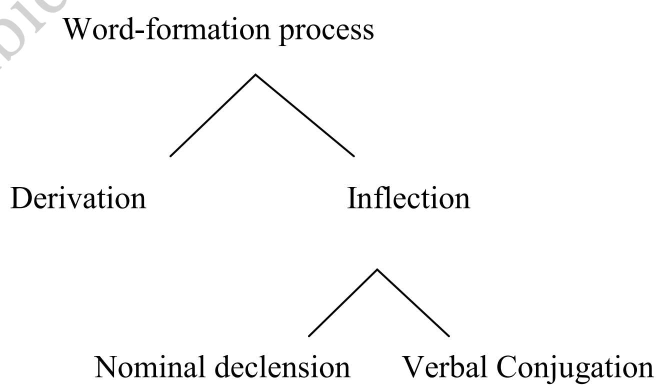
3. 1. 1 مقارنة النظريتين الصرفيتين العربية والغربية

وصولاً إلى فهم أعمق وأدق للعناصر الصرفية المذكورة أعلاه لا بد أولاً من محاولة فهم العمليات الصرفية التي تدخل هذه العناصر فيها (انظر كذلك (3. 2. 1)). ينطلق النقاش من التباين بين النظرية الصرفية لدى النحاة العرب والنظرية الصرفية الحديثة. على الرغم من حداثة الأخيرة، لا تزال الأولى أقرب لطبيعة اللغات السامية، ما قد يفسر بأن بداية النظرية الحديثة ترجع إلى قواعد اللاتينية والإغريقية ومن ثم إلى الدراسات الهندأوروبية:

> [(معرّب)] الإعراب من عمليتي تكوين الكلمات الرئيسيتين، الأخرى هي الاشتقاق. ويفترض عادة أن الإعراب يستخدم علامة على الوظائف النحوية (كالعلامة الإعرابية، وتكوين صيغة الجمع، وتصريف الأفعال)، في حين أن الاشتقاق يستخدم لصناعة أصناف كلام جديدة (الأفعال من الأسماء، الأحوال من الصفات، إلخ). والحال ليس كذلك في العربية [والساميات الأخرى]، حيث يلعب الإعراب دوراً هاماً في صناعة المفردات المعجمية.
>
> (Kouloughli 2006: 345)

من الأهمية بمكان توضيح استخدام مصطلح الإعراب هنا ترجمةً لكلمة inflection، التي تعني حرفياً الثني، وتدل على إحداث تغيير في بنية الكلمة علامةً على الوظائف والسمات النحوية. والسبب في غرابة الترجمة هو نفسه عدم تطابق الظواهر في اللغات التي نشأ فيها المصطلحان والمفهوم المنوط بكل منهما. تعد أهم أسباب هذا التعارض أن التغييرات الصرفية في الكلمات لا تحاكي القيم الوظيفية بشكل أحادي في اللغات الإعرابية أو التصريفية التي تعدّ الساميات منها (Kouloughli 2006: 345-6). لاحظ تقسيم العمليات الصرفية في النظرية الغربية:

(1



فالإعراب في هذه النظرية أكبر من تصريف الفعل لبيان الحالة الإعرابية في الاسم، فيشمل بيان عدده وجنسه، وتصريف الفعل لبيان السمات نفسها بالإضافة إلى بيان الزمن tense، من ماض وحاضر ومستقبل؛ والتمام aspect، تام أو جارٍ؛ والوقوع mood، واقع أو شرطي أو طلب/أمر (لاصطلاحات بديلة وتعريفات مختصرة راجع البعلبكي 1990 في أبواب المصطلحات المذكورة). ويذكر أن كلمة إعراب تترجم كلا المصطلحين inflection وdeclension، لكنها لا

ترادف معنى conjugation، بينما يفيد مفهوم الإعراب في النحو العربي بعض العمليات التي تدخل في صرف الاسم والفعل، لكنه لا ينطبق على كل ما تعنيه هذه المصطلحات (Matthews 1974: 36-81; Kouloughli 2006; Larcher 2006;; McCarthy 2006).

من الواضح، كما يؤكد الاقتباس السابق، أن هذا التصور لا يمثل العمليات الصرفية في السامية. ولا يقتصر التباين على الإعراب والتصريف في مقابل المرادف الغربي، فعلى الرغم من سهولة ترجمة مفردة derivation بالاشتقاق، فإن المفهومين بعيدان عن التطابق:

> [(معرّب)] يتعدى مفهوم الاشتقاق [العربي] التقسيم التقليدي [الغربي] بين الاشتقاق والإعراب. [مثلاً،] تمثل لواصق تصدير المضارع (حروف المضارعة) بيان الشخص وبالتالي تنتمي إلى التصريف [(أي تصريف الفعل)] ومنه إلى الإعراب. [فـ]يتشارك الاشتقاق والإعراب في العملية الصرفية التي يضاف فيها لاصق أو أكثر للمبنى. ويكفي التمييز بين صنفين من اللواصق: لواصق اشتقاقية ولواصق إعرابية.
>
> (Larcher 2006: 574)

يعنى هذا الحل الإجرائي بتطبيق الجزء العلوي من الشجرة (1) في اللغة العربية، فيركز **لارتشر** على نظريات اشتقاق المفردات العربية (مسألة الجذر وما يقترن بها)، وهي قضية تخرج عن سياقنا. لكن حله يهمل ما ذكر في ما اقتبس عن **كولوغلي** أعلاه الذي يشدد على أهمية بيان التصور الصرفي العام قبل الدخول في دراسة العناصر المقصودة في الدراسة، لأن الحديث في العناصر الصرفية ووظائفها يرادف الحديث في العمليات الصرفية، فلا فهم لواحدة دون الأخرى.

يمكن تلخيص الفروق بين الإعراب والاشتقاق في النظرية الغربية على النحو الآتي:

2) اختلاف العمليات الصرفية الإعرابية والاشتقاقية

أ. يكون الصرف الإعرابي عادةً فاعلاً تماماً، بينما لا يشترط هذا في الصرف الاشتقاقي؛ يكون الصرف فاعلاً إذا عمل حتى على الكلمات المستعارة أو المستحدثة.

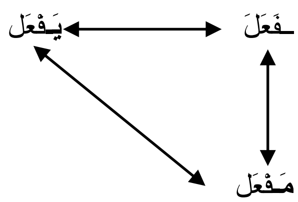
ب. يكون للصرف الإعرابي معنى تركيبي، بينما لا يكون كذلك عادةً في الصرف الاشتقاقي؛ يكون المعنى تركيبياً إذا كان معنى الكل مجموع معاني الأجزاء.

ج. يبيّن الصرف الإعرابي مميزات ذات أهمية نحوية، بينما يبين الصرف الاشتقاقي مميزات مهمة معجمياً فقد يغير قسم الكلام.

(معرب بتصرّف عن McCarthy 2006: 297-8)

وكما ذكر أعلاه، لا تنطبق هذه المفاهيم على الحال السامي؛ خذ مثلاً التغيرات بين أوجه ثلاثة: الفعلين الماضي والمضارع والاسم من وزن مفعل:

3)



فحتى لو بُسط الأمر بتجاهل تغير الوزن (وحركة آخر الكلمة)، الذي يشكل في الواقع عنصراً صرفياً بحد ذاته أو جزءاً من عنصر صرفي كبير يشمل كذلك اللواصق المضافة إلى المعنى، فلا سبب لنسب حرف المضارعة إلى نوع من العناصر الصرفية دون الآخر. ذلك لأن تغير العنصر ذاته، أي التصدير، يفيد تغيير زمن الفعل، الذي يعد عملية إعرابية في التصور الغربي، ويفيد تغيير الاسم إلى فعل، وهي عملية اشتقاقية في هذه النظرية.

ويعزى هذا إلى اختلاف مفهوم الجذر في اللغات الغربية والسامية (Larcher 2006). فمن القصور نسب المشكلة فقط إلى عدم وجود محاكاة أحادية بين العناصر الصرفية والقيم الوظيفية والمعجمية في اللغات الإعرابية في مقابل اللغات التركيبية، مثلما فعل **كولوغلي** (Kouloughli 2006: 345-6)؛ فكما ذكر هو، تعد اللغات الكلاسيكية، أي الإغريقية واللاتينية، مجاورة للساميات على مدرج اللغات من إعرابية بحتة إلى تركيبية تماماً. وعلى الرغم من وجود اعتراضات ونظريات بديلة (انظر Larcher 2006 والمراجع فيه)، ما زال تحليل الكلمة السامية إلى جذر مجرد ووزن أجزل تحليل لها. ودون الدخول في تفاصيل هذا الموضوع الشائك ، يمكن القول ببساطة إن الفرق بينها وبين اللغات الغربية الإعرابية أن ما يعد جذراً في واحدة لا يوازيه في الأخرى؛ فالجذر السامي هيكل الصوامت، أما الجذر الهندوأوروبي فهو جزء صلب من الكلمة. بعبارة أخرى، لا تستوي العمليات الصرفية المنوطة بالكلمة السامية معها في اللغات التي ينطبق عليها التصور الصرفي في (1)، فلا تحاكي التغيرات الصرفية المؤدية إلى تغير المعنى في الساميات التصنيف المتضمن في الشكل (أي إلى تغير معجمي وتغير السمات النحوية).

لو اقتصر الأمر على هذه المسألة لكان من السهل تفضيل النظرية الأصيلة على الحديثة، لكن فحص المستوى الأدنى من الشجرة في الساميات يبين أن في الفهم الحديث ما ينفع تصنيف التغيرات الإعرابية. خذ مثلاً تحليل كلمة فاعل في مقابل تحليل جمع المذكر السالم لها (انظر الهامش (1)):

(4 fāʿil-ūn ⟷ fāʿil-un
-īn -an
-īn -in
(↕ vertical arrows beside each column)

يبين تغير الأكساع عرضياً تغير العدد. أما التغير العمودي في كلا المجموعتين فيبين الحالة الإعرابية. قد تعتبر الصيغتان متساويتين؛ نسق لكل عدد يصرف للحالة الإعرابية (يعرب). لكن النظرية الأصيلة، كما يظهر العرف الكتابي، لا تساوي بينهما؛ فأكساع العمود الأيمن جزء أساسي من الكلمة تفيد العدد بالإضافة إلى الحالة، أما الثانية فأكساع ثانوية في التحليل.

أما النظرية الحديثة، في اعتمادها على التحليل الوظيفي فتيسر فهم وظائف العناصر في النسقين، فتساوي بين الأكساع ظاهرياً وتفصل الوظائف المجتمعة في كل منها (ظاهرة اجتماع الدلالة حتمية لما تبين عن طبيعة اللغات الإعرابية، للترجمة راجع البعلبكي 1990: syncretism).

3. 1. 2 نظرية مستجدة في الصرف السامي

يتألف مبنى كل الكلمات المعجمية في الألسنة السامية من عنصرين صرفيين كحد أدنى: جذر ووزن (لا تنم هذه الفكرة عن بعد إدراكي/ منطقي في منظور هذه الدراسة، فالتقسيم يعتمد على التحليل الإجرائي ولا يحاكي تقسيماً دلالياً مجرداً إلى مادة/جوهر وصيغة؛ لآراء النحاة العرب في المسألة انظر المراجع في Åkesson 2006; Kouloughli 2006: 346؛ لنقد هذه النظرية راجع Larcher 2006: خصوصاً 574، والمراجع فيه؛ مصطلح كلمة معجمية يرادف فئة الكلمات المفتوحة، ابحث open class words؛ تستخدم كلمة مبنى في هذه الدراسة ترجمة لكل ما يشير إلى العنصر الأساسي في الكلمة، الترجمة الدقيقة لمصطلح stem هي جذع، راجع البعلبكي 1990؛ واستخدم مصطلح مبنى ترجمةً لمفردة base أيضاً). تعتمد النظرية الجديدة المختصة بصرف الساميات على هذا التمييز بين التغير الصرفي داخل مبنى الكلمة وخارجه.

بدأت النظرية بفصل تغير الصوائت في قلب الكلمة بين صوامتها الجذرية عن كل التغيرات التي تطرأ على طرفيها (Kouloughli 2006: 346)، وسمي التغير الأول إعراباً داخلياً والثاني إعراباً خارجياً (انظر القسم السابق لمعنى إعراب في هذا السياق). استبدلت كلمة إعراب بكلمة تصريف، وكلمتي داخلي وخارجي بكلمتي قلبي وفرعي على التوالي لغرابة الصياغة الأولى (لاستخدامات مختلفة لبعض المصطلحات النحوية العامة في العربية راجع Åkesson 2006).

يخالف هذا التقسيم ما يلاحظ على الكثير من الزوائد التي تشكل جزءاً أساسياً من مبنى الكلمة على الرغم من وضوح الجذر عادةً. حتى أن إعادة التحليل قد تؤدي إلى نشوء كلمة جديدة تحتوي ما كان زائداً ضمن حروفها الجذر (لشرح مبسط تمثيلاً بكلمة مسكين انظر Kouloughli 2006؛ لواحدة من الدراسات النادرة ذات الوزن في نشوء جذور ثلاثية من ثنائية نتيجة لمثل هذه العملية انظر Kuryłowicz 1973: 6-31). هذا بالإضافة إلى عمل معظم التغيرات الوزنية والصوتية التي تؤثر داخل الجذر أيضاً في خارجه (Kouloughli 2006: 346-7). والمشكلة الأهم في هذا التقسيم أنه يخالف ما ذكر أعلاه عن توليفة الكلمة السامية؛ فلا قيمة لمعظم الزوائد في

الكلمة إلا كجزء من وزن (في المرجع السابق التمثيل بكلمة مفتاح حيث لا معنى للتصدير -mi، ولا للوزن f'āl-، وحدهما؛ إنما هو الوزن mif'āl كاملاً الذي يعطي الجذر f-t-ḥ معنى الأداة).

> [(معرّب)] يفضل بناءً على هذا قصر مفهوم التصريف الفرعي على الظواهر الصرفية المتمثلة بلواصق سهلة التمييز والفصل إلى عناصر صرفية منفردة يمكن تحديد صيغتها ووظيفتها بشكل واضح. هذا حال اللواصق في تصريف الأفعال العربية؛ وفي الأسماء هذا حال عناصر بيان الحالة الإعرابية، وحال لواصق أخرى مثل /iyy-/ المشيرة للأصل ([ياء] النسبة)، ومثل /at-/ المبينة للانفراد [(للترجمة ابحث individuation)] أو الجنس، وأكساع بيان العدد فرعياً (المثنى والجمع السالم).
>
> (Kouloughli 2006: 347)

وسيحسن هذا التصنيف لاحقاً في الفصل. المهم أن الباحث يوسع بناءً على ما تبين مفهوم التصريف القلبي:

> 5) عمليات التصريف القلبي
>
> أ. إدخال الصوائت بين حروف الصوامت الهيكلية المؤلفة من صوامت الجذر والزوائد اللاصقة. وتخضع الصوائت المدخلة إذا تعدت الواحد لشروط تغير الصوائت (راجع البعلبكي 1990: ablaut, apophony) وبعض قوانين التغير الصوتي. ضمن هذا قد تتغير الصوائت نوعياً أو كمّياً أو الاثنين معاً.
>
> ب. التضعيف الذي يطرأ عادةً على الثاني أو الثالث من حروف الجذر الثلاثي.
>
> ج. إضافة زوائد لاصقة، سواءً محل التصدير أو الحشو أو الكسع، لإعطاء مادة لهيكل الصوامت. وقد تأتي الزوائد مع حركاتٍ تصبحُ جزءاً أساسياً من كامل أنظومة صوائت المبنى.
>
> (معرب بتصرف عن Kouloughli 2006: 346)

ستكوّن هذه النظرية الصرفية مرتكز النقاش في هذا الفصل، الذي يعنى بتصنيف الضمائر المتصلة تبعاً لدرجة اتصالها. ولما كان الإطار الذي قدم في هذا القسم مستجداً، لا بد من توضيح صلة التصنيف التالي به، وربما تعديله في ضوء الدراسة.

3. 2. 1 المصطلحات الصرفية

يلاحظ في الفصل الثاني، والمراجع المختلفة المستخدمة في الدراسة ككل، اضطراب المصطلحات المستخدمة إشارةً للعناصر المعنية، فتعددت تسمياتها من أكساع ولواصق ومتكئات إلى علامات وضمائر. والواقع أن بعض هذه الاصطلاحات تترادف وبعضها يتناقض، وذلك على مستويات علمية مختلفة. فالأكساع في النظريات الحديثة واحدة من اللواصق؛ التي تعرّب بالتصدير والحشو والكسع، بالترتيب تبعاً لمكانها من مبنى الكلمة (راجع أيضاً ترجمة البعلبكي 1990: prefix, infix, suffix)، وهي جزء من الكلمة. أما العلامة، أو البيان، كما ورد في مواضع مختلفة في الدراسة، فمصطلح لا يشير إلى الصنف الصرفي بقدر ما يشير إلى دوره نسبةً لما يتصل به. فالعلامة تكون على باب نحوي أو أكثر، من جنس أو عدد أو حالة إعرابية أو زمن، وإلخ

من سمات الكلمة في اللغة. لكنّ استخدام مصطلح علامة في الدراسات والمراجع المعنية بالساميات يقترن مع اللواصق، لأن الرأي الشائع أن غير اللواصق لا يؤدي دور بيان سمات الكلمة النحوية (تمعن مثلاً al-Jallad 2014; Hasselbach 2004a, 2004b). وهذا وضع قياسي، سيتبين خلال الدراسة مكانه من الواقع.

استخدم أكثر الأحيان مصطلح ضمير، تجنباً للارتباك في سياق البحث على الصعيد الصوتي والاشتقاقي أو، تحديداً، الإثلي. فمصطلح ضمير بهذه العمومية يعود للإرث النحوي العربي، بينما هو في النظريات الحديثة مسألة جدلية ستعالج في الفصل التالي. تمعن الاقتباس التالي:

> [(معرّب)] توجد في الأغلبية الساحقة من لغات العالم مجموعة مغلقة من الألفاظ لتحديد محلات الخطاب الثلاث تفيد باب الشخص. وعادةً ما تسمى هذه الألفاظ الخاصة بالضمائر الشخصية أو حتى الضمائر فقط (تفهم بشكل عام كلمة ضمير وحدها دون تمييز بمعنى الضمائر المعبرة عن الشخص). لكننا سنستخدم في هذا الكتاب مصطلحي علامة الشخص وصيغة الشخص تفضيلاً على ضمير، لأن المصطلح ضمير يسمح بعدد من التأويلات، حيث لا يُتفق حتى ضمن أعمّها على اعتبار كل العلامات النحوية لباب الشخص ضميرية.
>
> (Siewierska 2004: 2)

من البديهي أن كل ما أسماه النحاة العرب ضميراً يدل على الشخص. فسيلاحظ من يقارن بين أسماء المفردات الخاصة أو الوظيفية في الإرث العربي والمدارس الغربية والحديثة أن كل ما يسمّى ضميراً في المدارس الحديثة باستثناء الضمائر الشخصية يسميه النحاة العرب باسم وظيفته، كاسم الإشارة والاسم الموصول. حتى أن العرب أغفلوا الألفاظ غير النسقية التي تعد في النظريات الحديثة ضمائر شخصية، مثل لفظة أحد ولفظتي مَن وأي في الاستفهام والإيجاب المرادف. أما تمييز النحاة العرب بين عناصر الشخص فوارد، فهم لم يعدوا حروف المضارعة ضمائر، لكن المنهجية التي اتبعوها غير مذكورة.

كما ورد في المقدمة، تتبع هذه المصطلحات لمستويات نظرية مختلفة تتداخل من بعض الأوجه كما سيتبين. وسيعنى هذا الفصل بالمستوى الصرفي الذي يعنى التصنيف فيه بقياس درجة اتصال الضمائر بالمبنى.

3. 2. 2. 1 المتكئات

تلتقي عند المتكئات نظم القواعد اللغوية الرئيسة، فتجتمع فيها بيانات تفيد البنى المختلفة، على صعيد الأصوات والكلمات (الصرف) والعبارات (النحو) (Spencer and Luís 2012: 3). ويعرف المتكئ عموماً بأنه صيغة تحل محل الكلمة دون الاستقلال؛ أي أنه كلمة على الصعيد النحوي فحسب، أما صرفياً وصوتياً فقد يعتبر جزءاً من الكلمة التي اتصل بها (Bussman

1996)، وهو مفهوم إشكالي نظرياً لتنوّع الظواهر التي يشملها، لا سيما في اللغات المختلفة (Halpern 2001، والمراجع فيه)، ولاشتماله على عناصر في درجات مختلفة من الانتحاء ضمن عملية تطور مستمرة (Spencer and Luís 2012: 3).

تُعنى الدراسات عادة بالمتكئات المسمّاة بالخاصة، التي تختلف بشكل أساسي عن المتكئات البسيطة في كونها ليست مجرد اختصار أو اقتضاب لصيغة تامة، فتقترن بمسائل نحوية وصرفية تشمل وظائف وأنماطاً توزيعية مختلفة (Halpern 2001: 1-2; Spencer and Luís 2012: 5)، مثل الموافقة. ويختلف نهج تناول المتكئات بمقدار اختلاف تناول العمليات والوظائف التي تؤديها من نظرية إلى أخرى (راجع Spencer and Luís 2012: 136-77)، وبإضافة هذا إلى صعوبة تمييزها عن عناصر أخرى (انظر أدناه) يغدو المنطلق الأسلم في تناولها هو الصرفي البحت (Spencer and Luís 2012: 4-5)، على الأقل لتوفير مرتكز معياري ييسر مناقشة سلوكها حتى في الشذوذ.

أهم الحديث في المتكئات هو محاولة تحديدها كظاهرة أو صنف، إذ تقع على مدرج الاتصال والانفصال بين اللاصق والكلمة (قد يضاف صنف بين المتكئ والكلمة هو الصيغة المقيدة، انظر مثلاً Siewierska 2004؛ للترجمة راجع البعلبكي 1990: bound form؛ لكن لا حاجة لذلك لأغراض هذه الدراسة).

6) لاصق < متّكئ < منفرد

(تبسيط باعتماد Zwicky and Pullum 1983; Zwicky 1985: 283-6; 1994)

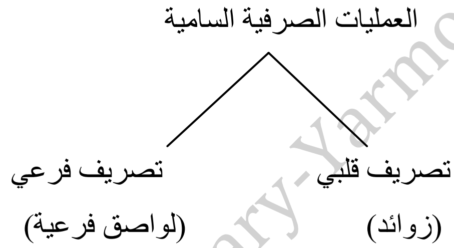
لا يعنى البحث هنا بتمييز المتكئات المعنية عن الصيغة المنفردة، فالحدّ من هذا الجانب لا يشكل صعوبة لدارس الضمائر السامية أو اللواحق عموماً (بينما قد يغدو التمييز صعباً في معاينة بعض حروف الجرّ مثلاً، انظر Testen 2006).

بهذا يقتصر النقاش على طبيعة أو درجة اتصال الضمائر المعنية بين التصاق واتكاء. وسيعمد بهذا الصدد إلى مقارنة الأنساق المعنية بهدف وضع تصنيف نسبي (مقارن) لها. من المهم التنويه هنا إلى أن قوة التصنيف تكمن في نسبيته، ضمن العائلة السامية، وأن هذه لا تعكس بالضرورة واقعاً لغوياً مطرداً ومتكاملاً، فالأرجح أن لا تكون الأنساق ذات صلة تكاملية أو نظامية (Siewierska 2004: 4-5). لكن المقارنة تفيد فهم طبيعتها وإيضاح عملها. كما نذكر تنبيه رائد دراسات المتكئات وواضع أهم فحوص لتصنيفها، بأنه لا يقصد بالتصنيف أكثر من تشخيص أعراض حال لغوي معين، فلا يعكس عمليات نظام منطقي بتفسير تبعاته الأساسية (Zwicky 1985: 284-5).

3. 2. 2. 2 اللواصق في نظرية الصرف السامي الجديدة

اتضح في القسمين (3. 1. 1) و(3. 1. 2) أن تقسيم اللواصق لا بد أن يحاكي الإطار النظري لتصنيف العمليات الصرفية، تبعاً لدورها فيها. فتنقسم في التصور الغربي إلى لواصق إعرابية ولواصق اشتقاقية. على هذا نجد تقسيم الضمائر المتصلة السامية لدى بعض الدارسين على النحو الآتي: ضمائر الرفع، بوصفها التقليدي كعلامات موافقة الشخص، إلى التصريف الإعرابي؛ والضمائر العامة، أو المتكئات الضميرية التي لا تعد من اللواصق، إلى التصريف الاشتقاقي (Aoun 2006: 411). فكان من الطبيعي أن يعيد **كولوغلي** تقسيم اللواصق إلى لواصق داخلية وخارجية:

(7



(باعتماد Kouloughli 2006)

وتتعقد هنا المسألة، فقد أوضح الباحث أن معياره للفصل هو دور اللاصق في التغيرات الصرفية. ففي حين أن اللواصق الفرعية واضحة المعالم والوظيفة، تدخل اللواصق القلبية في عملية صرفية تتشارك فيها مع تغييرات أخرى تطرأ على الكلمة. بعبارة أخرى تشكل اللواصق الفرعية وحدات صرفية (للترجمة انظر البعلبكي 1990: morpheme)، بينما تعد اللواصق القلبية جزءاً من وحدة صرفية أكبر، عادة تتألف من لاصق أو أكثر بالإضافة إلى صوائت الوزن (الداخلة بين حروف الجذر، راجع (3. 1. 2)). ستسمى هذه اللواصق التي لا تشكل بحد ذاتها وحدات صرفية تامة زوائد، كما أسماها النحاة العرب.

ينوه هنا بأن هذا الوصف ينحصر في طبقة لغوية واحدة (أحادي الزمن)، فقد يكون الزائد أضحى جزءاً من الوزن بعد أن شكل في فترة سابقة لاصقاً فرعياً تاماً (يقترن هذا بعمليات الانتحاء كما سيتبين).

3. 2. 2. 3 معايير التمييز بين المتكئات واللواصق

يسلك نظماً بين المعايير التالية لمفارقة اللواصق والمتكئات فكرة أساسية مفادها أن اللواصق تقترن بالكلمات والصرف وما يترتب على ذلك من شيوع الاستثناءات، بينما تقترن المتكئات بالعبارات والنحو فتظهر الانتظام الذي تميل بنية العبارة إليه (Spencer and Luís 2012: 108). ابتداءً، لا بد من تصويب، أو التأكد من منع الالتباس في ما سبق بناءً على هذا؛

فسواءً أكان المنظور الغربي الحديث أم نظرية **كولوغلي**، فلا يتوقع أن تدخل المتكئات في أي عملية صرفية، إعرابية أو اشتقاقية، قلبية أو فرعية. وليس من الواضح ما عنى **عون** (Aoun 2006: 411، انظر القسم السابق) بأن الفهم التقليدي للضمائر العامة هو أنها متكئات وأنها ضمن مجال الصرف الاشتقاقي، فلا اعتراض على هذا إن قُصد اشتقاق المتكئات نفسها، لكن المقصد الظاهر في نقاشه خطأ بالتأكيد (لاحظ بهذا الصدد رفض آخر معايير **مويسكن** لمفارقة المتكئات واللواصق لأن الأصح أنها تميز الاشتقاق عن المتكئات في Zwicky and Pullum 1983: 503 n. 1). فلا تدخل المتكئات في صرف ما تتكئ إليه إطلاقاً؛ بعبارة أخرى لا يشكل مركب المتكئ والمتكأ إليه تركيباً جديداً (كلمة نحوية)، فالحاصل على الرغم من الاتصال الصرفي يشكل عبارة (راجع Spencer and Luís 2012: 1-6, 107-77). بل إن هذا بعينه ما يميز المتكئات ويجعلها ظاهرة محطّ الدراسة المختصة. وبناءً على هذا يستخدم **زويكي** و**بولّم** (Zwicky and Pullum 1983)، مصطلحين مختلفين للمركب الإلصاقي والاتكائي: الكلمة الإلصاقية والمجموعة الاتكائية.

8) معايير **زويكي** و**بولّم** للتمييز بين اللواصق والمتكئات

أ. قد تتسم المتكئات بقلة التحديد في اختيار مضيفها (انخفاض الانتقائية)، أما اللواصق فدرجة تحديد المباني الممكنة لها كبيرة (علو الانتقائية) .

ب. الفجوات العشوائية في (نسق) مجموعة العناصر، أو مركباتها مع المباني، أخصّ باللواصق (الكلمات الإلصاقية) منها بالمتكئات (المجموعات الاتكائية).

ج. الحالات الخاصة أو الانفرادية الصرف-صوتية (أي على صعيد التمثيل الصوتي للصرف) أخص بالكلمات الإلصاقية منها بالمجموعات الاتكائية.

د. الحالات الخاصة أو الانفرادية الدلالية (إي على صعيد المعنى) أخص بالكلمات الإلصاقية منها بالمجموعات الاتكائية.

ه. يمكن أن تؤثر القواعد النحوية على الكلمة الإلصاقية، لكنها لا تؤثر في المجموعات الاتكائية.

و. يمكن أن تتصل المتكئات بمركب اتكائي (أن تلحق متكئات سبقتها اتصالاً)، لكن ذلك غير ممكن للواصق.

(معرب بتصرف عن Zwicky and Pullum 1983)

وتسمى (في Spencer and Luís 2012: 108) النقطة (أ) انتقاء المضيف (أو المبنى)، والنقطة (ه) تمام الكلمة، والنقطة (و) الترتيب. وستتضح هذه النقاط أكثر في تطبيقها في القسم التالي (إضافة إلى الدراسة الأصلية، اعتمد ذلك على الشرح في Spencer and Luís 2012: 108-26).

وقد أورد الباحثان في الهامش (Zwicky and Pullum 1983: 503 n. 1) معايير **كارستيرز** موافقين عليها؛ فترادف النقطة (أ*) النقطة (أ)، أما النقطتان التاليتان فيستبعدانهما لأغراض الدراسة، إذ لا قيمة لهما في الصرف الإنجليزي شحيح الإعراب. تفيد النقطة (ج*) التوضيح، أما (ب*) فتنم عن عدة قضايا إشكالية (الموافقة والعمل، انظر الفصل الثالث) وستقبل

هنا مع شيء من التحفظ إضافة إلى النقطة الأخيرة ضمن المعايير المعتمدة في هذه الدراسة لأهميتها في الساميات غنية الإعراب والتصريف.

9) معايير **كارستيرز** لتمييز اللواصق والمتكئات

أ*. ينسب موضع المتكئات إلى عناصر نحوية متاخمة، عوضاً عن نسبه إلى جذور أو مبانٍ لأقسام كلام معينة.
ب*. تتأثر (توافق) اللواصق الإعرابية بالخصائص النحوية للعامل فيها.
ج*. اللواصق الإعرابية (القلبية في السياق السامي) هي عناصر نظام مغلق نسبياً، ظهور إحداها ضروري في الموضع المعني في البنية.
(معرب بتصرف عن Zwicky and Pullum 1983: 503 n. 1)

ذكر أعلاه أن هذه المعايير توضح ميولاً في اللغات أكثر من كونها قوانين مطردة، حتى أن دراسة **زويكي وبولم** نفسها، التي تعد المثال الأساسي لدراسة هذا الوجه من ظاهرة العناصر المقيدة في شتى اللغات، معدلة لتلائم نظام الإنجليزية الذي حوى العنصر المدروس في الدراسة. والواقع أن الباحث سيجد أن هذا حال شتى الظواهر اللغوية ليس في دراسات اللسانيات العالمية فقط؛ فتتفاوت الظواهر اللغوية المختلفة في انتظامها في معظم الأحيان حتى على صعيد اللغة الواحدة. وانطلاقاً من هذا سيحذى حذو **كوربت** (Corbett 1991, 2000, 2006) الذي سلّم بهذا التفاوت وطور على مدى عقدين منهج القياس المعياري في التعامل مع ظاهرة الموافقة، التي وضعها على طرف النقيض مع العمل (Corbett 2006: 7-8). وبالإضافة إلى التبرير الفائت للقياس مع منهج **كوربت**، بأن الظواهر اللغوية بشتى أنواعها غالباً متفاوتة، وبالتالي تسمح بالقياس المعياري عموماً، قد ينوه بأن صلة دراسة الاتصال الصرفي بدراسة الموافقة أقوى من ذلك. فكما ذكر في مواضع مختلفة في الدراسة، أبرزها النقطة (ب*) أعلاه، يقترن نوع العنصر الصرفي المتصل ودرجة اتصاله مع تأديته دور الموافقة أو العمل، حتى أن الاثنين يعدان وجهين لنفس الظاهرة لدى بعض الدارسين.

3 .3 تصنيف الضمائر المتصلة

يلي تطبيق المعايير السابقة (أ - و بالإضافة إلى ج*) على نسقي الضمائر المتصلة في اللغات السامية الغربية. ذكر في مواضع مختلفة أن نسق الرفع يعد تصريفياً (إعرابياً في الدراسات الغربية، فرعياً هنا)، وهي تعد كذلك، ضمنياً، لدى حفنة من النحاة والدارسين العرب (عبده 2008أ والمراجع فيه). أما الضمائر العامة فتعد على معظم الصعد عناصر مستقلة نحوياً؛ متكئات أو ما يرادف ذلك في الدراسة المعنية.

أخذت بعد ذلك الصورة الأكبر بعين الاعتبار، بإدخال بعض ما تظهر الأكدية لاستبناء الحال السامي الأولي ومن ثم إدخال المصرية القديمة لتبيان ما أمكن على الصعيد الإفرآسيوي.

وبالإضافة إلى الفائدة البحتة نحو الاستبناء، يشكل النمط الظاهر مرجعاً لفهم تسلسل ظاهرة الانتحاء في الساميات.

أما القسم الأخير من الفصل، فيدخل بعض العناصر الأخرى في عين الاعتبار لتبين تدرج الظاهرة بشكل أكثر تفصيلاً. واعتمدت هذه المقارنة لزيادة فهم عملية الانتحاء، مدرجاً للعناصر المقيدة يعكس درجة اتصالها.

3. 3. 1 تطبيق المعايير في اللهجات الغربية الرئيسة

طبقت هذه المعايير على النسقين اعتماداً على النقاش في الفصل الثاني بشكل رئيس، وقد تجرى دراسات تفصيلية مع إعادة تأسيس للمعايير ومسح شمولي للهجات السامية وفروعها لتوضيح الصورة بشكل أفضل وأدق. ورغماً من عمومية وقصر ما يتلو تتضح معالم وتصنيف النسقين بما يفيد أويصحح، أو يثبت كثيراً في مجال لم يعنَ بالدراسة في الساميات، حيث يتراوح موقف الدارسين بين تجاهل هذا الوجه للظاهرة واعتباره تحصيلاً حاصلاً.

المعيار أ. كما تبين في (2. 2) تظهر عناصر نسق الرفع انتقائية عالية، فلا تتصل في الساميات الغربية إلا بالصيغة الثلاثية، أي الفعل الماضي، كما تظهر انتقائية أعلى من النسق المقابل في الأكدية، حيث لا تتصل بغير الأسماء. في المقابل، تتصل الضمائر العامة بالأفعال بشتى أزمانها، وبالأسماء والحروف والعناصر الوظيفية الأخرى بلا قيود صرفية أو صوتية.

المعيار ب. لا يظهر للمعيار أهمية في التصنيف، على الأقل في الساميات الغربية، فقد يعطي فحص شواهد نسق الرفع (النسق الخبري) في الأكدية نتائج مفيدة.

المعيار ج. بين النقاش في القسم (2. 2) عدداً من المجموعات الخاصة في نسق الرفع على هذا الصعيد، سواءً في الأكدية أو الغربيات. وقد عني قدر غير يسير من النقاش بمحاولة تفسير حالات عدم الاتساق، فاتباعها للقوانين الصوتية العامة يفند انطباق هذا المعيار عليها لاشتماله على كل الكلمات أو المركبات ذات الطبيعة الصوتية ذاتها. وتبين في النقاش أن هذه الحالات لا تنصاع للقوانين الصوتية الشمولية، فعلى الرغم من احتمال تأثرها بها أحياناً، يظل هذا التأثير استثنائياً في طبعه، ولا يظهر في كل عناصر الرفع، ما قد يشير إلى اختلافها جذرياً. ولا يشكل تفسير هذا إثلياً، إن أمكن، تفنيداً للمعيار، بل يؤكده. تشمل الاستثناآت شرخ الغياب، وما يقترن به من سقوط الفتح في العربية والجعزية والمد في الأكدية، بالإضافة لاختلاف عناصر بيان العدد في الغياب والحضور، وتغير نمط التشديد في المبنى بالاتصال في أغلب اللهجات. ولا تظهر استثناءات غير مفسرة في النسق العام، فالتغير في بعض الصيغ مثل الغائب في العبرية، يتبع القوانين الصوتية. وقد عني شرح ضمير المتكلم بنقاش خاص أعلاه، وقد يعد تحقيقاً للمعيار، لكن توقف الشذوذ عنده وانتظام البديلين بشكل يسير في المراحل التالية، بالإضافة إلى قوة احتمال عمل البعد الصوتي في استخدامهما كما تبين، كلها تشجع التصنيف إلى المتكئات؛ فإن كان ثمة عملية تحول إلى لاصق (انتحاء) فهي لم تصل إلى حد يغير الصنف. يذكر أن المركبات العبرية التابعة لهذا النسق تظهر تغيراً في نمط التشديد في المبنى؛ يماشي هذا كذلك تقدم في عملية الانتحاء باتجاه الالتصاق، لكنه لا يطرد في معظم اللهجات الموازية وبالتأكيد لا يستبنى للسامية الأم أو الغربية الأولية.

المعيار د. ينطبق هذا المعيار على عناصر التصريف القلبي، فلا نجد حالات في أي من نسقي الضمائر المعنيين حيث يفيد مجموع المبنى والضمير ما يختلف عن مفاد مجموع مكوناته. لكنه قد يكون لدراسة اختلاف الأدوار الدلالية وزن بهذا الصدد. فتبعاً لاختلاف طبيعة الفعل الثلاثي،

فعل حالة أو حدث (قارن سقطت وكتبت)، بالإضافة إلى حلّ كسع الرفع محل نائب الفاعل عند الاقتران بالمبني للمجهول، يتغير دور اللاصق دلالياً، على الرغم من ثبوته نحوياً من حيث الإسناد. هذا غير مضمون في المعيار، فالمقصود خصوصية الدلالة مثل استخدام وزن اسم المفعول (بلواصقه) لاسم الفاعل. يشار هنا إلى حاجة إعادة تأسيس المعايير بما يناسب طبيعة اللغات السامية.

المعيار ه. يمكن الاعتماد على إمكانية الحذف (النحوي) كفحص تشخيصي في الساميات. فحذف المتكئ (في محل المفعول به مثلاً) ممكن تبعاً للشروط النحوية ذاتها التي تحكم حذف الاسم الظاهر، وفي المقابل يستحيل حذف لاصق الرفع حتى إذا أدى ذلك إلى تكرار الفاعل على صعيد الجملة (للقاعدة راجع Caink 2006: 493).

المعيار و. لهذا المعيار الأهمية الكبرى، فهو ينفع تصنيف العناصر الصرفية السامية عموماً حتى في المراحل الأحدث من اللهجات الغربية المعتمدة في هذه الدراسة. ويؤكد هذا المعيار ما يتفق عليه؛ أن عناصر نسق الرفع لاصقة والضمائر العامة متكئة، فيمكن التعميم على كل الساميات أن للاصق الرفع أولوية الاتصال بالمبنى، فلا يصح أبداً أن يلحق اللاصقُ المتكئَ. ويبين هذا المعيار هرم البروز (ابحث prominence hierarchy)، ليس بين النسقين فحسب، ولكن ضمن النسق العام في اللغات التي تسمح باتصال أكثر من متكئ في محلات المفاعيل (مثلاً أعطانيه).

المعيار ب*. تفيد عناصر نسق الرفع موافقة الفعل الثلاثي في الساميات الغربية، فتوافق العامل في الشخص والعدد والجنس في كل الجمل الاسمية، وفي بعض الجمل الفعلية (أكلوني البراغيث)، كما توافقه في الجنس في بعض البعض الآخر (تفعل النساء). أما عناصر النسق العام فتعمل كعنصر نحوي غير مطنب في أغلب الحالات التي تعد الأصل، غير الموسومة، وبالتالي المعيارية لها. ولا يفند ورود الشذوذ عن هذا، أي تأديتها دور الموافقة أحياناً (Borer 1984; Khan 1984; Retsö 1987, 1988)، لا سيما أن ذلك يعد ثانوياً في الساميات، فتأدية عناصر لا بد من اعتبارها متكئات تبعاً للمعايير الأخرى وظيفة الموافقة شائع نسبياً (انظر Corbett 2006: 75-6 حيث يعددها بعد اللواصق وتحوير المبنى وقبل الموافقة متعددة الأدلة).

المعيار ج*. ينطبق المعيار على نسق الرفع، فحتى إذا اعتبرت صيغة الغائب الحالة المجردة؛ وكما ذكر في الفصل الأول، تشير الفتحة الأخيرة في الماضي العربي والجعزي والمرجح استبناؤها للسامية الأم ((2. 2) وكذلك الاستبناء المقترح في (2. 4. 1)) إلى غير ذلك؛ حتى إذا عدّت مجردة لا تزال تمثل تحقيقاً للموافقة، وإن كان خاوياً أو علامة سلبية، بفضل اقترانها بنسق. ولا يصح المثل على النسق العام، فحتى حالات تأدية المتكئ للموافقة (انظر النقطة السابقة) ليست ضرورية، ولا يشكل المتكئ جزءاً من صرف المبنى أو بنيته، سواءٌ أكان ضرورياً أم اختيارياً.

3. 3. 2 الانتحاء والأطوار التاريخية

ذكر في مواضع مختلفة أن تفاوت الظواهر المعنية يعود إلى تدرج تطورها تبعاً لما يعرف بنظرية الانتحاء. وعلى الرغم من وجود تحفظات لدى بعض الدارسين على الارتكاز على الانتحاء في تفسير الظواهر (Bar-Asher 2008: 284)، لا سيما على صحة اعتباره نظريةً بالمعنى الدقيق (Campbell 2001)، قد أظهر مفهوم الانتحاء فاعلية كبيرة في فهم نشوء وتطور بعض أنواع العناصر الوظيفية في اللغة.

تبين أعلاه تصنيف الضمائر المتصلة في الساميات الغربية المدروسة، وبالتالي في ما قد يسمى السامية الغربية الأولية، إلى متكئات (النسق العام) ولواصق (نسق الرفع). وكانت المعايير المشيرة إلى هذا التشخيص هي درجة انتقائيتها، ووجود فجوات وحالات استثنائية في النسق، ومدى اندماجها (تأثيرها وتأثرها) بالمبنى، وتمام الكلمة، والترتيب. وأجل الحديث في مرجعية عناصر النسقين لما يرتبط بهذا من جدل، تحديداً فيما إذا كانت لواصق الشخص في نسق الرفع ضمائر أم علامات موافقة، وما إذا كان اندراجها تحت واحدة يمنع اندراجها تحت الأخرى.

هنا تدخل أهمية الانتحاء في فهم الإشكال. فقد أكد في الفصل الأول على الصلة الاشتقاقية بين عناصر النسقين بالضمائر المستقلة. وباعتماد الانتحاء يسهل تفهم الجدل القائم. فيفيد مفهوم الانتحاء أن العناصر الوظيفية قد تمر بمراحل اتصال متدرجة تبدأ بالاستقلال أو احتواء المعنى وتنتهي بالتلاشي، على النحو التالي:

10) وحدة معجمية حرة > كلمة وظيفية > لاصق (بأنواعه) > صفر
(Wischer 2006: 129)

يتضمن هذا أن عملية الانتحاء ذات أبعاد ثلاثة: ظاهري (صيغي)، وظيفي، ودلالي. وهذا هو الشكل البسيط والمجرد الممكن تطبيقه على شتى أنواع العناصر المنتحية.

وقد وصلت دراسة الضمائر وعلامات الشخص إلى قياس أكثر تفصيلاً يعكس تدرج عملية الاندماج بعد بدء الاتصال وقبل التلاشي، أي بين درجات إضافية بين المرحلة الثانية والأخيرة في (8). وذلك كما يلي:

11) ضمير منفصل > صيغة ضعيفة > متكئ > لاصق تركيبي > لاصق مندمج > ø
(Siewierska 2004: 262)

تبين **سيويرسكه** في مرجعها الشامل لموضوع الشخص أن هذا المدرج يمثل البعد الظاهري، وهو ما عني به هذا الفصل. وسيدخل الفصل التالي في البعدين الآخرين. لكنه من الأهمية بمكان التنويه بأنه على الرغم من اشتمال مفهوم الانتحاء على الأبعاد الثلاثة، إلا أن هذا لا يعني أنه يعمل فيها جميعاً بنفس السرعة أو إطلاقاً (Siewierska 2004: 263).

ويفسر الانتحاء عدم انتظام علامات الشخص واندراجها ضمن أصناف صرفية بشكل تام، فهو عملية مستمرة. بناءً على هذا، يمكن تفسير عدم صعوبة فهم عناصر الرفع، فمن الواضح أنها ذات أصل ضميري سواءً كانت آنياً ضمائر أم لا. والنسق الأكدي شاهد واضح على مرور ضمائر الرفع بمرحلة كانت فيها متكئة. وتقصر الكثير من الدراسات والمراجع دون توضيح هذا، فتقرن الضمائر الخبرية بالصيغة الثلاثية التي تشكل صفة (وزنها المعياري فَعِل: paris)، بينما هي في الواقع أكثر حريةً من ذلك وتحقق المعيار (أ) للمتكئات:

[(معرّب)][2] تعتبر الصيغة الحالة الخبرية للصفة الفعلية تقليدياً، في صيغتها المتصلة بالأكساع الضميرية في محل الابتداء، تعتبر تصريفاً من تصاريف الفعل، وتشمل في أنساقه. وهذا تفسير غير مقتصد (لأنه يصنف الظاهرة نفسها مرتين)، كما أنه خاطئ (لأن الحالة الخبرية لا تقتصر على الصفة الفعلية). فلا بد أن تدرس الحالة الخبرية بشكل موحد كتحقيق صرفي خاص لخبر الجملة الاسمية. وبالتالي قد يحافظ على مصطلحي [فعل] الدوام أو [فعل] الحال [(انظر البعلبكي 1990: permansive, stative على التوالي)] للإشارة إلى نوع خاص من الجملة الاسمية؛ أي الصيغة المركبة الناتجة من تركيب (أي) اسم في الحالة الخبرية والكسع الضميري الدال على المبتدأ.

يمكن لأي اسم أن يصرف للحالة الخبرية، مثلاً:

[المصدر		الصيغة	[الترجمة]
بسيط	أصلي	šarr-āku	أنا ملك/ملكة
	مستعار	ṭupsarr-āku	أنا كاتب
فعل		šarrāq-āku	أنا سارق
مشتق		dam(i)q-āku	أنا طيب

يكون الاسم المشتق للحالة الخبرية في معظم الأحيان الصفة المشتقة [(الفعلية)]؛ يسود هذا إلى درجة أن كتب القواعد والمعاجم تعد الصيغ مثل dam(i)q-āku [صيغة فعل] الدوام للفعل damāqum. الحقيقة أن الصيغة dam(i)q-āku هي [فعل] الدوام الخاص بالصفة المشتقة [(الفعلية)] damiq-um، وليست التابعة بشكل عام للفعل كما يرد.

(Buccellati 1997: 81-2)

كما وتؤكد الشواهد المصرية القديمة أن أصل عناصر النسقين هو عناصر أكثر استقلالية. ففي حين أن الأطوار المشهودة ذات طبيعة مشابهة، تنعكس الآية في المصرية القديمة فتستخدم عناصر نسق الرفع السامي في النسق العام وعناصر العام السامي في نسق الرفع المصري (Newby 1972). وتبين ورقة **نيوبي** أن درجة الالتصاق تطّرد مع محورية الدور الدلالي ولا تقترن بالصيغة ذاتها، فعناصر نسق الرفع المصري، العام السامي، هي اللواصق، وعناصر العام المصري، الرفع السامي، تشكل متكئات. ويتوافق هذا مع ما يعرف بهرم البروز:

12) مبتدأ (يشمل الفاعل) > خبر (يشمل المفعول به الأول > مفعول ثان (يشمل المفعول به، فيه، عليه، إلخ) > عام (أي دور دلالي معين لا يتحقق في الابتداء أو التخبير)

(Siewierska 2004: 43)

[2] ثمة ارتباك هنا ناجم عن المعاني المختلفة لمفردة verbal. فهي، (بالإضافة إلى دلالتها على اللفظ الشفوي)، تشير إلى كون المنعوت مشتقاً وإلى كونه ذا صلة بالفعل. هذا في مقابل ما كان اسماً جامداً وما كان أصله الإثلي اسماً خضع لقوانين الاشتقاق الفعلي لاحقاً (الباب الثاني في العمود الأول في الجدول المقتبس). واستعمال الكلمة يعني الأمرين معاً، فالاسم الاشتقاقي ذو صلة بالفعل، المشكلة أن الإشارة أحياناً ترتكز على طبيعة المفردة الفعلية، ليس إلى كونها مشتقة أو لا، كما أن الإشارة إلى الاشتقاق في العربية لا تفيد المعنى لأن الموروث العربي لا يميز بشكل واضح بين ما اشتق من فعل وما كان مصدره غير ذلك إذا صار الجذر فاعلاً صرفياً أو قابلاً للاشتقاق. ففي مقابل أن الصلة لا تظهر بشكل قوي حين نقول أن اسمي الفاعل والمفعول من المشتقات، نجد أن هذه ترد في أنساق تصريف الفعل في الدراسات الغربية للساميات، حيث تسمى تبعاً للنحو الغربي participles. قد تحل المشكلة إجرائياً بالقياس في الاصطلاح، إما على أساس الوزن، وهو ما اعتمد في الفصل الأول لاشتماله على الصيغة الثلاثية بدلالتيها في السامية الشرقية والغربية: اسم فاعل : اسم مفعول : اسم فَعِل؛ أو على أساس الدلالة، وتقتصر هذه على الاستعمال الأكدي الذي يجعل الصيغة الثلاثية صفة: اسم فاعل : اسم مفعول : اسم صفة. القياس الثاني هو الذي يعكس الاصطلاحات المختلفة التي يستعملها **بوتشيلاتي**.

يذكر أن هرم البروز من أقوى التفسيرات لعملية انتحاء علامات الشخص. فيمكن تعميم الميل إلى دمج أكساع العامل الأول (العميل، أو الفاعل، والمبتدأ) أكثر من دمج ذي الدور الثاني، وهكذا على صعيد دمج أو إبراز العوامل المختلفة في الجملة. والمنطق وراء ذلك أنه كلما كان الدور رئيساً في الجملة كانت الحاجة أقل لإبرازه. بل أن هذا يعمم على طبيعة ظهور العامل وبالتالي طبيعة الضمائر المستخدمة له، وبهذا أيضاً تفسر ندرة وجود نسق ضمائر منفصلة للمفعول به في الساميات؛ الفاعل أميل للانضمار من المفعول، الذي تميل اللغات عموماً لإبرازه في اسم ظاهر، إلخ (Siewierska 2004: 40-66).

بالإضافة إلى ما سبق، تشير بيانات متفرقة لا سبيل لحصرها هنا إلى استمرار عملية الانتحاء كما ذكر. فتظهر اللهجات السامية الشمالية الغربية والعاميات العربية الحديثة تبسيطاً أكبر للواصق الرفع بإلغاء الحركات وبداية تقليص التمييز بين بعض الأشخاص (قارن مثلاً (ʼanā) milit‘ مع milit‘ (ʼinta))). كذلك الحال بالنسبة للمتكئات، فقد ذكر مثلاً في تطبيق المعايير أن تحول الصيغة العبرية (وفي العاميات العربية) إلى صائت قد تشكل تبسيطاً للصيغة باتجاه الالتصاق. كما قد ينطبق المعيار (د) على الفعل العامّي بدّي (biddi) في بعض اللهجات العربية، فالفعل مكون من مركب لا يشمل فعلاً على الإطلاق وتصدير غير واضح التفسير (دلالياً يرجح حرف الجر، لكن تشابه الصيغة بتصدير المضارع العامّي (نحو بيعمل b-yi‘mal) يؤدي للارتباك)، هذا بالإضافة إلى المتكئ التابع للنسق العام، لا لنسق الرفع المقترن بالفاعل. هذه وشواهد تثنية بيان المفعول به (إيراد ضمير موافقة لمفعول به ظاهر Retsö 1987) في لهجات قديمة وحديثة تمثل بدايات استمرار انتحاء المتكئات.

3. 3. 3 مقارنة الضمائر بعناصر مقيدة أخرى ومدرج الانتحاء المعياري

ذكر **كولوغلي** (المقتبس أعلاه) أعلاه في تبيانه للعمليات الصرفية وتوزيع اللواصق على نوعيها أن لواصق الأفعال تندرج تحت التصريف الفرعي. واتضح أن معيار **كولوغلي** لتصنيف اللواصق إلى قلبية وفرعية هو اكتمال العملية الصرفية، فإن اكتملت باللاصق وحده بحيث يكون العنصر التصريفي واضح المعالم كان اللاصق فرعياً، وإن بدا أن اللاصق لا يؤدي إلى التغير وحده، كأن يكون جزءاً من وزن يفيد التغير كان قلبياً.

الواقع أن هذا التفكير يشبه الذي أسست عليه معايير قياس الاتصال. ومن الواضح أن ما يقوله **كولوغلي** عن اكتمال التغير الصرفي أو اكتمال العنصر يكاد يرادف ما يقال عن درجة اندماج العنصر في المبنى. الاختلاف الوحيد هو أن قياس الاتصال على هذا الأساس يفصل بين أنواع اللواصق، بينما اقتصرت المعايير السابقة على تمييز اللواصق عن المتكئات.

يسمح هذا بتوسيع دائرة فحوص الاتصال. إذ تضاف بهذا درجة جديدة لتقسيم اللواصق بشكل أدق في الساميات. فبأخذ جميع درجات العناصر المنتحية من حيث اتصالها على صعيد الصيغة ينتج ما سبقت إليه **سيويرسكه** في (9). وبتركيب نظرية الصرف السامي التي وضع **كولوغلي** يظهر المدرج التالي للساميات:

13) ضمير منفصل > (صيغة ضعيفة) > متكئ > لاصق فرعي > لاصق قلبي > (ø)

بهذا الصدد يقدم تعديل لتصنيف حروف المضارعة لدى **كولوغلي**. أولاً تبعاً للمعيار الإضافي، فحروف المضارعة غير مستقلة عن الوزن، الأمر الذي يشير إليه تفسير النحاة العرب وعلماء الساميات الحديثين لصيغة المضارع (يعدد بعضها في Bar-Asher 2008). ثانياً لأنه بإدخال اللهجات الأخرى في عين الاعتبار، سواءً خارج العربية وداخلها (دراسة **كولوغلي** مقتصرة على الفصحى)، يظهر أن انتظام حروف المضارعة الذي يظهر في الفصحى ثانوي، وأن أصل الحال غير منتظم ما يحقق المعيار (ج) مشيراً إلى قوة الاندماج. ثالثاً لخواء تصدير المضارع نسبياً من حيث المحتوى الوظيفي والدلالي (انظر الفصل التالي). فحتى لدى النحاة العرب الذين يعدون اللوصق الكسعية ضمائر تعود على الفاعل لا تعد حروف المضارعة ضمائر، فيسندون الفعل المضارع إلى كسعه. (تحتمل هذه القضية المزيد من التحليل لاستخلاص معيار جديد يناسب الساميات باعتماد تصانيف المضمون الهرمي ونظرية الانتحاء في صياغتها). بناءً على هذا فالأصح تصنيف حروف المضارعة مع اللواصق القلبية.

زيادةً في دقة المقارنة ولوضع الظواهر المعنية بالدراسة قد تؤخذ عناصر متصلة أخرى بعين الاعتبار وتفحص تبعاً للمعايير ذاتها. بإدخال ياء النسبة وتاء التأنيث والانفراد (مفصولتان إجرائياً؛ تمعن المصدر المنتهي بالعنصرين iyya(t)-) (إذا عدت تاء التأنيث في نسق الرفع ذات أصل مشترك مع التاء المتصلة بالاسم يتحقق المعيار (ب) على النسق لصالح الالتصاق، ويتحقق المعيار (أ) على التاء لصالح الاتكاء)، بالإضافة للميم المصدرية، وباعتماد معيار الترتيب يظهر لدينا التدرج الأولي التالي للعناصر:

14) تاء الانفراد > ياء النسبة > الضمائر العامة > تاء التأنيث > أكساع الرفع > حروف المضارعة > ميم المصدرية

يعكس فصل التاءين قوة تأثير أولوية الدلالة (راجع هرم الموافقة في Corbett 2006: 206-36)، فبيان الجنس أقرب للمبنى من بيان الانفراد. أي أن تأثير الأولوية على الانتحاء قد يؤدي إلى انتحاء العنصر ذاته بدرجات متفاوتة تبعاً لاختلاف دلالاته. ولتهمل التاء إذا أدت إلى الارتباك، فالصورة الناتجة من مقارنة العناصر الخمسة المتبقية تكفي لوضع الضمائر ضمن تصنيف نسبي

يحسن فهمها وفهم العمليات الصرفية السامية بالإضافة إلى تطوير النظرية الصرفية المستجدة التي أخذت عن **كولوغلي**.

الفصل الرابع

وظيفة الضمائر المتصلة ومرجعيتها

4. 1. 1 العمل

يمتد استخدام مصطلح العمل من الموروث النحوي العربي إلى معظم النظريات الحديثة، وله مكان هام في قوانين معظم مناهج النظريات النابعة من القواعد العالمية (LeTourneau 2006). وبالإضافة إلى مفهوم النحاة العرب له (بشكل عام، فالتقليد النحوي العربي غني بالنظريات والمناهج المختلفة؛ راجع Rybalkin 2006) الذي يقارب المعنى الثاني المبين في الفقرة التالية. وقد استخدم المصطلح في هذه الدراسة إشارةً إلى عملية الحكم في الجملة، بفهم معزز بقوانين نظرية الأدوار الإنشائية (البعلبكي 1990: θ-theory) والنظريات المرتكزة على مفهوم الحكم بشكل عام (LeTourneau 2006) والنحو الوظيفي المعجمي (Fehri 1998) بالإضافة إلى منهج نحو الشرطات (Cann 1994). وسيلجأ لاستبدال المصطلح أو إرفاقه بمصطلح الحكم (البعلبكي 1990: government) متى ما قصد هذا المفهوم وخيف التباسه مع المفهوم الثاني.

أما ورود مفهوم العمل الثاني فمتضمن في الإشارة إلى عوامل الجملة (البعلبكي 1990: argument). ويشمل هذا المفهوم عنصر الجملة المعني في المفهوم الأول بالإضافة إلى العناصر التي تلعب دوراً في التخبير أو كفاية الفعل (البعلبكي 1990: valence, valency). ويشكل العامل الحاكم، المقتصر عليه في المفهوم الأول، أهم عناصر الكفاية وهي: العامل (المبتدأ أو الفاعل[3])، المفعول به، المفاعيل الظرفية، الظروف (Alsina 2006; Eisele 2006). والفرق بين الاثنين أن الأول يركز على الفاعل أو المبتدأ، بينما يبرز الفعل في الثاني كمحور الجملة.

ويدخل العمل في النقاش المنوط بالنسقين؛ في الرفع، في مسألة دخول الكسع في بنية الجملة بدور العامل الحاكم أو اقتصاره على بيان موافقة الفعل للفاعل، أي ما إذا كان الكسع من عوامل الفعل أو لا؛ وفي النسق العام، الذي تكون عناصره في أغلب الأحيان عواملاً، لكنها في حالات تضعيف بيان المفعول قد تعد علامات موافقة. ويشكل العمل أساس هرم البروز الذي سبق تقديمه.

4. 1. 2 الموافقة المعيارية

قاصداً تيسير المشاكل النظرية والالتباسات في مفهوم الموافقة قام **كوربت** (Corbett 2006) بأخذ تعريف المفاهيم الداخلة في الموافقة (بما يشمل الموافقة ذاتها) إلى أقصى حد المنطقي مكوناً مجالاً نظرياً تصنف داخله التحقيقات المتفاوتة لها (Corbett 2006: 8-9). فوضع ما أسماه

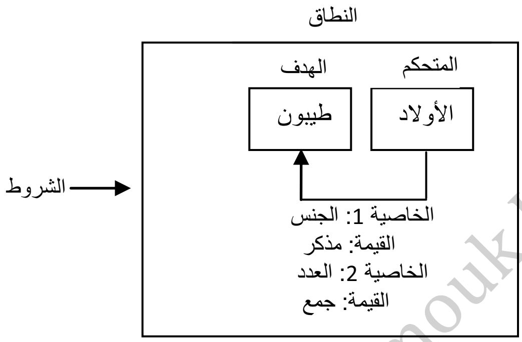
---

[3] مفهوم الفاعل إشكالي من عدة نواح، خصوصاً باشتمال النظرية النحوية العربية في منظور الدراسة. أولاً على الصعيد النحوي يتشابه الفاعل والمبتدأ في كونهما موضوع الجملة، فيلعبان دوراً متكافئاً في كل نوع، وتبرز أهمية هذا في الجمل الفعلية مقدمة الفاعل. ثانياً، المفهوم لدى العرب والحديثين له معايير دلالية، كما تأثر فيه طبيعة الاسم الواقع فيه، ولم يعط النحاة العرب هذا البعد حقه، على الرغم من أن اصطلاحهم يعرف العنصر دلالياً؛ الفاعل مرادف agent إن أخذ حرفياً. ما يرد في الفاعل في هذه الدراسة، بكل مرادفته المستخدمة معزز بهذا الفهم الأوسع للظاهرة (لشرح مقتضب لهذه القضايا راجع Abdel-Raof 2006: 40-3؛ لتحليل مبني على فهم أعمق للخلفية النظرية للاصطلاح العربي ومشاكل وضعه في السياق النظري الحديث راجع Carter 2006 429-32).

معايير قياسية يمكن عليها تصنيف عملية الموافقة وعناصرها المفحوصة نسبة إلى أخرى في اللغة نفسها أو نسبةً إلى لغات مختلفة ضمن إطار الحالات القياسية سواءٌ وردت هذه الأخيرة أم لا.

وقسم **كوربت** هذه المعايير تبعاً لتفصيله لعملية الموافقة نفسها التي تتضح في الشكل التالي:

1) تأطير المصطلحات



(باعتماد الشكل وشرحه في Corbett 2006: 4-5)

ويضع المعايير التالية، حيث تتبين فيها حالات الموافقة من الأكثر إلى الأقل قياسية:

2) معايير قياس الموافقة

معايير المتحكم

معيار أ. ظهور المتحكم > غيابه

معيار ب. خصائص الموافقة ظاهرة على المتحكم > الخصائص غير ظاهرة

معيار ج. المتحكم ثابت > المتحكم هجين

معيار د. لا وزن لقسم كلام المتحكم > قسم الكلام مهم (بحسب النطاق)

معايير الهدف

معيار ه. مقيد > حر

معيار ه*. علامة إعرابية (لاصق) > متكئ > كلمة حرة

معيار و. إلزامي > اختياري

معيار ز. (صرفه) عادي > استبدالي

معيار ح. (الوسم) متكرر > غير متكرر

معيار ط. وسم الموافقة فعال > الوسم متقطع

معيار ي. الهدف دائماً يوافق > يوافق عند غياب المتحكم فقط

معيار ك. الهدف يوافق متحكماً واحداً > يوافق أكثر من متحكم

معيار ل. الهدف ملزم في المتحكم > مخير بين المتحكمات

معيار م. لا وزن لقسم كلام الهدف > قسم الكلام مهم

معايير النطاق

معيار ن. غير مستوٍ > متساوق

معيار س. النطاق موضعي > النطاق واسع

معيار ع. النطاق واحد من مجموعة > النطاق أحادي

معايير الخصائص

معيار ف. الخاصية معجمية > غير معجمية

معيار ص. الخصائص لها القيم ذاتها > القيم غير متماثلة

معيار ق. القيمة المظهرة غير اختيارية > يمكن التخير بين القيم

معايير الشروط
معيار ر. لا شروط > توجد شروط

(Corbett 2006: 10-26)

ويستنبط **كوربت** من هذه المعايير المبادئ الثلاثة التالية:

3) مبادئ الموافقة المعيارية
مبدأ أ/. الموافقة القياسية مطنبة أكثر من مفيدة
مبدأ ب/. الموافقة المعيارية بسيطة نحوياً
مبدأ ج/. كلما اقترب بيان الموافقة من الصرف الإعرابي القياسي (أي الإلصاقي)، كلما كانت الموافقة معيارية.

وتحاكي هذه المعايير والشروط ما يرد عن الموافقة في المراجع المختلفة (Bahloul 2006; Haspelmath 2002)، بل وتضع ما يترتب على حدس الدارسين وفهمهم العام بشكل منتظم ومفهوم بحيث تتاح دراسة الظاهرة المعنية بيسر.

وقد انتقيت مجموعة من هذه المعايير لأهميتها بالنسبة لمناقشة دور عناصر نسق الرفع، أي بين موافقة وعمل، الذي يشكل أبرز ما في الفصل، إن لم تكن محاولة تعميق فهم نسق الرفع أبرز أهداف الدراسة عموماً. أما المعايير الأخرى استثنيت لعدم إفادتها النقاش، إما لعدم صلتها، أو بسبب عدم انطبقاها على الساميات، أو لقياسيتها فيه، أو لعدم توافر البيانات الكافية، وإلخ. فمثلاً لا يؤثر المعياران (ل) و(ف) على درجة تصنيف الأكساع من حيث الالتصاق. يلاحظ ظهور ما يقترن بالمبدأ (أ) بشكل كبير أدناه.

ينوه بهذا الصدد أن المعيار (م) قد يكون ذا صلة بما سبق أن قيل عن علاقة التاء المتصلة بالأسماء وتاء الغائبة. لكن النقاش في الفصلين السابقين بين أن الموضوع أعمق من أن يغطى هنا، وأن البيانات المعنية تعود لما قبل الساميات.

4. 1. 3 دور الضمير المتصل في الجملة

ذكر في أكثر من موضع أن تصنيف الضمائر المتصلة في المراجع يميل لمحاكاة فهم دورها النحوي، فإذا كان الضمير علامة موافقة كان من مكونات الكلمة وعُدّ لاصقاً، وإذا كان من مكونات الجملة، أو عاملاً، صنف متكئاً. ولا يشكل هذا أكثر من حدس، فلم يكن معياراً تصنيفياً حقيقياً، لكونه في الواقع إسقاطاً من مستوى لآخر (نحوي إلى صرفي)، وكان لا بد من وضع معايير صرفية تحاكي مستوى الظاهرة. فكما تبين، على الرغم من لعب المتكئات دوراً على المستويات اللغوية المختلفة، بقي التساؤل حول تعريفها الصرفي. وقد أكد على خروجه عن العمليات الصرفية المعرّفة في الفصل الثاني.

الآن وقد تبينت المعايير الصرفية لتمييز المتكئات عن اللواصق، يمكن العودة إلى الفهم النحوي العام الذي دفع تطويرها لتوضيح علاقته بالتصنيف الذي وضع. ولما كانت المسألة الأكثر جدلاً، سيركز على أكساع الرفع، ذات الأصل الاتكائي (3. 3. 2)، والتي يختلف تعريف دورها في الجملة من منظور لآخر، كما سيتبين.

يضع **كوربت** الجدول التالي، موضحاً الفرق المعياري بين الموافقة والعمل (الحكم) في الحالة القياسية أو المثلى:

4) [معرب] ملخص الفروق بين الموافقة والعمل القياسيين

	موافقة	عمل
تحدد الخاصية الظاهرة في الهدف/المحكوم على أساس:	خاصية المتحكم	وجود العامل (الحاكم)
المتحكم/ العامل (الحاكم):	يحمل (محدد) الخاصية ذات الصلة	لا يحمل الخاصية
الاسم في العادة يكون:	المتحكم	العامل
الخصائص المعنية هي:	الجنس، العدد، الشخص؛ أي الخصائص المباشرة	الحالة الإعرابية؛ غير المباشرة
الأهداف/المحكومات المتعددة تكون:	متماثلة	مختلفة

(Corbett 2006: 8)

يمكن توضيح هذا بمثال قياسي: أكل الولد القوي الوجبة سريعاً جداً. الولد فاعل الجملة، وعلى افتراض علاقة تبادلية بينه وبين الفعل: يتحكم الفاعل بالفعل، فينصرف للمذكر المفرد (يظهر الفعل التذكير والانفراد). يتحكم الفاعل أو المنعوت في النعت فيظهر التعرف والتذكير والانفراد والرفع. يعمل أو يحكم الفعل في الفاعل فيرفعه وينصب المفعول والحال. يتحكم الحال في جداً فيظهر عليها النصب. يتجلى الفرق بين العمليتين في الفرق بين دافعي الحركات الإعرابية، فإما أن تكون ناتجة عن العمل، فتبين الدور النحوي، أو أن تتبع ما تصف، فلا تعكس الحركة دور الهدف بل موافقته للمتحكم.

وثمة مشاكل مختلفة في هذا التمثيل تتبنى المدارس المختلفة حلولاً خاصة لها (راجع Corbett 2006: 19-23 والمراجع فيه)، المهم فهم الفرق بين الموافقة والعمل الأنموذجيين الظاهر هنا. فيبين المثال أن الموافقة الأنموذجية تتألف من خصائص مشتركة بين المتحكم والهدف، كالجنس، الشخص، العدد (وحتى حركة الحالة الإعرابية في النعت في المثال، فظهورها في الهدف ثانوي له في المتحكم الذي ظهر بفعل العمل). أما الحكم الأنموذجي فلا يتشارك فيه العامل والمعمول فيه، فالفعل (في المثال) ليس منصوباً حتى يعد نصب المفعول به موافقة، إلخ (لشرح

مقتضب راجع (Corbett 2006: 7-8). على هذا يعتمد **كوربت** وجود تغير مشترك في الخصائص بين العناصر مؤشراً محورياً للموافقة، فلا يشمل العمل هذا في الوضع الأنموذجي. وتدخل هذه الممايزة في تشكيل المعايير المسرودة أعلاه لتمييز العمل عن الموافقة.

يلي تطبيق المعايير المنتقاة على لواصق الرفع بالدرجة الأولى (لقلة ورود المتكئات العامة في مواضع تشتبه فيها الموافقة نسبياً)؛ ويذكّر أن أساس الانتقاء أولاً انطباق المعايير على موافقة الشخص (فالموافقة أوسع من ذلك بكثير). ويقوم الانتقاء ثانياً على صلة هذه المعايير بتصنيف عناصر الرفع إلى لواصق في مقابل متكئات، أي مكونات على صعيد الكلمة لا الجملة، فتشكل هذه المعايير تحليلاً للحدس النحوي الذي دفع العلماء لهذا تفصيل ووضعت معايير تصنيف الالتصاق لتحاكيه على الصعيد الصرفي والصوتي؛ فتحاكي معايير الموافقة المنتقاة معايير الالتصاق إلى حد ما. وينوه أن الهدف من هذه المعايير ليس نفي أو توكيد كون العنصر عنصر موافقة أو عمل، بل توضيح مكانه بينهما كطرفي نقيض، فتندر في اللغة الأمثلة الأنموذجية على أي منهما، وعادةً ما تظهر العناصر شيئاً من الاثنين (Corbett 2006). وكما أسست معايير الالتصاق لفهم ظواهر لغوية مختلفة (كالهرميات الواردة في الفصلين الثالث والرابع)، تؤدي هذه المعايير إلى المثل، وإحدى هذه الفوائد هي ما تعنى هذه الدراسة به، أي علاقة الموافقة والعمل بالالتصاق من جهة وبالمرجعية من أخرى.

المعيار أ. يشكل هذا المعيار مشكلة في الساميات؛ فبالإضافة للمعنى الحرفي، توجد مسألة ترتيب المتحكم/العامل في الجملة (وتقترن بالمعايير (و)، (ي)، و(ط). وبناءً عليه تعد حالة تقديم الفاعل، ولغة أكلوني البراغيث، حالات موافقة أنموذجية أكثر من ترتيب عناصر الجملة القياسي (راجع Bahloul 2006 حيث توصف عملية الموافقة بشكل سطحي وبسيط وتهمل لغة أكلوني البراغيث; بصدد تنوع الترتيب في الجمل في العربية انظر Carter 2006: 429-30). كما يدخل هنا خلط في نوعين من الموافقة؛ السياقية والضميرية، فما الفرق بين موافقة الضمائر (بأنواعها) لما تشير إليه وموافقة علامات الشخص؟ (انظر المعيار (س)، والنقاش التالي لتطبيق المعايير، بالإضافة إلى القسم (4. 2)).

المعياران ه./ه*. عولج هذا المعيار بشكل مفصل في الفصل السابق. وبناءً عليه تعد موافقة أكساع الرفع قياسية.

المعيار و. أيضاً إشكالي في الساميات لاشتراطه على غياب أو سبق الفاعل الظاهر للفعل (انظر المعيار (أ)). الموافقة، من حيث الشخص والعدد، على هذا قياسية فقط في غياب الفاعل أو سبقه، ففي الحالات الأخرى تقتصر على الجنس ولا تظهر الشواهد لزوم بيان التأنيث عندها (لغة قال نسوة). وحتى النسق الأكدي يظهر مشكلة على هذا الصعيد، فالجنس منفصل البيان عن الشخص فيه، وليس إلزامياً (Buccellati 1997: 81).

المعيار ز. التصريف من حيث الشخص استبدالي (أقل قياسية). هذا المعيار يعطي نتائج مثيرة للاهتمام إذا أدخل تحليل العنصر إلى أجزاء دقيقة في تطبيقه. يتبع النقاش في نقاش المبدأ (جأ).

المعيار ي. المشكلة التي دخلت في المعيارين (أ) و(و) بعينها. بموجبه الموافقة ليست قياسية إلا في ترتيب الجملة غير الأنموذجي في الساميات (أي تقديم الفاعل).

المعيار ن. أهمية هذا المعيار في موافقة الشخص في السامية غير مؤكدة، لكن يمكن القول عموماً أن الحال قياسي.
المعيار س. نطاق تأثير الموافقة في الشخص واسع، وبالتالي أقل معيارية. تدخل هنا مشكلة نطاق الموافقة ونوعها.
المعيار ر. اتضح من خلال النقاط السابقة أن الساميات ليست قياسية على هذا المعيار.

تعد جملة الماضي المبتدئة بالفعل هي القياسية في اللغات المرجعية في السامية الغربية (Hasselbach 2013: 165-81; LeTourneau 2006; Moshavi 2010). تبعاً لهذا لا تحقق لواصق الرفع القياسية على المعايير المشكّلة للمبدأ (أأ). لكن المشكلة التي تقترن بباب الشخص تحديداً وتؤدي إلى التصنيف الأشيع لنسق الرفع كنسق موافقة، هي أن عدداً هائلاً من النظريات لا يعد غياب العامل الظاهر (ضميراً منفصلاً أو جملةً اسمية تامة) في البينة السطحية غياباً على المستوى العميق.

ينوه بهذا الصدد إلى الحاجة إلى دراسات مسحية للنصوص واللهجات المحكية تركز على طبيعة الموافقة عموماً، أي خارج إطار موافقة الشخص، لبيان مدى تأثير ترتيب عناصر الجملة عليها (انظر عبده 2008أ: 21). ولهذه المسألة الأهمية الكبرى في تحديد شروط الموافقة، كما أنها أفضل وسيلة لوضع تعريف سليم للعبارة، الذي شكل غيابه أكبر العقبات في هذه الدراسة.

أما المبدأ (جأ)، فعلى افتراض أن الموافقة القياسية في الشخص هي الممثلة بتصدير المضارع (فسواءً أطنب الفاعل باسم ظاهر أو ضمير منفصل قبل الفعل أو بعده أو لم يطنب لا يتغير التصدير، على اختلاف التأويل الإعرابي للفاعل)، على هذا الافتراض يمكن القول أن اللواصق أبعد عن القياسية مما يعكس تطبيق المعايير المعنية. وإذا أصر الدارس على أن الكسع عنصر موافقة حتى في غياب الفاعل المقدم (استناداً مثلاً إلى النظريات المحتوية على تحليل إسقاط الضمير Eid 2006) فيمكن القول أنها في تلك الحالة ليست قياسيةً تبعاً للمبدأ (بأ).

يعطي تطبيق المعايير (ه) و(ه*) و(ز) المرتبطة بالمبدأ (جأ) على المستوى الدقيق من تحليل أجزاء لواصق الرفع (أي على الجداول في (2. 1)) صورةً مثيرة للاهتمام. يمثل التغير القلبي أكثر أشكال الصرف قياسيةً (ضمنياً تبين هذا من تصنيفه الأكثر التصاقاً في الفصل السابق). هذا يعني أن التصريف الفرعي عموماً أقل أنموذجيةً.

تبعاً للفصل السابق والأسس التي وضعت فيه لتدرج اندماج اللواصق عموماً من الأقل إلى الأكثر اندماجاً بشكل يمتد على نوعي اللواصق الفرعية والقلبية، تقع على الحد الأبعد عن الاندماج الحركات الإعرابية (وضعها ضمن تصنيف العمليات الصرفي الغربي يظهر ذلك، فهي الأسهل تصنيفاً ضمن التصريف الإعرابي inflection) وعناصر بيان العدد السالم.

تفيد معاملة لواصق الرفع كعلامات على الفعل الذي يشكل الهدف أن تصريفه من حيث الشخص استبدالي؛ يستبدل اللاصق كاملاً بتغير الشخص. قد تطبق معايير الموافقة هذه على درجة أدنى بتحليل بنية صيغ الشخص اعتماداً على التحليل (10) في (2. 4. 1). فيعامل اللاصق كهدف بالإضافة إلى كونه علامة على الفعل، بحيث يكون عنصر الشخص هو المبنى وتصريفه من حيث الجنس والعدد هو اللاصق. يظهر هذا أن تصريف صيغة الشخص منتظمة تماماً في متكئات الغياب وجميع علامات المخاطبة، وفشل هذا التطبيق في معالجة لواصق الغياب، إذ يتبين أن عناصر الغياب ذاتها علامات بيان عدد وجنس، ولا تتصل هذه بعنصر شخص إطلاقاً بل بالفعل بشكل مباشر.

يؤكد هذا التحليل الاستنتاج أن العلامات الواردة في مجموعة رفع الغياب ليست علامات شخص إطلاقاً، وأنها لا تكتسب الدلالة على الشخص إلا سلبياً بالتباين مع الصيغ الأخرى. بعبارة أخرى هي بالفعل صيغة مجردة. ويدعم هذا التوجه الحديث في معالجة الصيغة الثلاثية المسندة إلى الغائب بشكل منفصل عن مثيلتها المتصلة بالأخرى. حتى أن اتصال علامات الجنس والعدد بشكل مباشر بالصيغة الثلاثية يشير إلى أنها تنصرف لبيانهما مباشرة، وهذا بالفعل يماثل تصريف الأسماء (راجع النقاش في (2. 2. 1)).

يضع هذا التمييز بين اللواصق درجة تفصيلية أخرى من حيث الموافقة. فأشخاص الغياب أكثر قياسية صرفياً لأنها عملياً صرف للجنس والعدد من عناصر الشخص الأخرى. بل إن تصريف الغياب أقرب للمبنى من الحركات الإعرابية، وقد تعد على الأكثر قياسية ضمن عناصر التصريف الفرعي، فهي على الحد الفاصل مع التصريف القلبي.

4. 2. 1 علاقة المرجعية الضميرية بعلامات الشخص

ذكر في (3. 3. 2) أن انتحاء علامات الشخص يعمل على أبعاد ثلاثة، اتضح في (8) و(9) من ذلك القسم البعد الصرفي منها. ويبين البعد الوظيفي محاكاة درجة الالتصاق لدرجة الموافقة التي تقدمت معاييرها في الأقسام السابقة من هذا الفصل:

5) علامة موافقة ضميرية > علامة موافقة مبهمة > علامة موافقة نحوية

(Siewierska 2004: 262)

وقد يغيب عن الذهن أن كون العلاقة طردية بين الالتصاق والموافقة، أو عكسية بين الالتصاق والعمل، لا يناقض ما ورد عن علاقة الالتصاق الطردية مع درجة بروز العامل الملتصق المبينة في هرم البروز ((10) في الفصل السابق). فلا صلة بين الأمرين إطلاقاً؛ كون اللاصق في أصله عاملاً هو نقطة البداية على مدرجي الالتصاق والموافقة/العمل، وما مفاد هرم البروز إلا في

تحديد أي العوامل أميل للدخول في هذه العملية أو الاستمرار فيها بسرعة أقصى من نظيراتها في الوصول إلى طرف الآخر من المدرج. والفهم البسيط يوافق ذلك، فمن الطبيعي أن يكون أبرز العوامل (كالفاعل) هو الأكثر تكراراً بجانب الفعل والأقرب لقلبه. ويظهر (5) التقاء العمل والضميرية، فالشكل القياسي لعلامة الشخص العاملة هي الضمير، أما علامة الشخص القياسية في الموافقة تكون منعدمة المرجعية (لا تشير).

على الصعيد الدلالي، تنتحي الضمائر بتقلص تمايزها، توضح **سيويرسكه** أطراف هذا في المخطط التالي:

6) تأثير الانتحاء في المحتوى الدلالي في صيغ الشخص

مزايا دلالية كثيرة	>	مزايا دلالية أقل
تكلم/مخاطبة/غياب		حضور/غياب
مشمول/مستثنى		لا تمييز
مفرد/جمع		لا عدد
مذكر/مؤنث		لا جنس
علامات تكريمية		لا علامات تكريمية

(Siewierska 2004: 262)

ويوافق هذا التطورات المشهودة في الساميات بشكل غير منتظم.

ومثل التحول من الاستقلال إلى الالتصاق ومن العمل إلى الموافقة، فإن التحول من المرجعية إلى الخواء الدلالي في الضمائر ضمن عملية الانتحاء تدريجي ومستمر، ما يفسر صعوبة عنونة أو تصنيف العناصر في المرحلة اللغوية المدروسة ويؤكد فائدة القياس النسبي. وقلما يتطور العنصر بشكل متوازي على كل مستوى. فقد يكون العنصر في مرحلة الاتكاء أو حتى منفصلاً وترد بعض الشواهد على دخوله في الموافقة.

> [(معرّب)] يعتمد الانتحاء كإطار نظري للتغير اللغوي على الاعتماد المتبادل بين النظام والاستخدام [(البعلبكي 1990: langue, parole)]، وعلى تدرج التغير الذي يسمح بوجود مراحل وسيطة. وبهذا يتحدى [الانتحاء] أحادية الأصناف اللغوية، حتى بين [تصنيفها إلى] القواعد والمفردات المعجمية. وبينما يعد التغير النحوي في نظرية القواعد التحويلية مستقلاً، تشمل نظرية الانتحاء حوافز براغماتية ودلالية وصوتية.

(Wischer 2006: 130)

سرعان ما يؤول فحص دور علامة الشخص في الموافقة/العمل إلى تقصٍّ في مرجعيته، فتغدو المفارقة بين الضمير المتصل ولاصق الموافقة:

> [(معرّب)] الضمير اللاصق نحوياً من عوامل الفعل؛ يشكل الفعل مع اللاصق جملةً تامة، والجمل الاسمية الإضافية اختيارية. إذا كانت الضمائر اللاصقة هي العوامل الرئيسة، فهي توافق كما توافق الضمائر البحتة.

(Corbett 2006: 99)

كما ذكر، توافق الضمائر البحتة (المنفصلة غير المشتبهة في الموافقة) مرجعها، وقد يعد هذا شكلاً من أشكال الموافقة، من أقلها قياسية (Corbett 2006: 228). ويشكل هذا أساساً لفهم دور الموافقة الذي تلعبه اللواصق الناشئة عن ضمائر بعد إفراغها من المرجعية.

4. 2. 2 سبب اختلاف الدارسين

طبيعي أن تصعب تسمية مراحل على خط تطور متواصل، لكن كثيراً من الدارسين، في دراستهم للمفاهيم النظرية بعينها أو في وصف لغة معينة، يتخذون موقفاً دون آخر بشكل صريح. ويبسط **كوربت** الصورة، مبيناً الافتراضات المشكّلة لخلفية هذه الآراء:

> [(معرّب)] ينطلق المنظور النحوي [كمذهب] في أبسط أشكاله من الاهتمام بفهم الإشارة [أي مرجعية الوحدات اللغوية للعالم الواقعي]. فيفترض أن الجمل الاسمية الكاملة والضمائر المنفصلة أفضل وسائل الإشارة (أفصل صلات لكينونات في العالم). إذا وجدت جملة اسمية أو ضمير منفصل من الأرجح أن يكون مرجعياً. (يحفظ هذا مبدأ الفرادة الوظيفية أو ما يقوم مقامه على حساب إعطاء علامات صرفية معينة وظيفة ثنائية.) وينطلق المنظور الصرفي في أبسط أشكاله أيضاً من الاهتمام بفهم صرف الأفعال. وينص، بتساوي الأمور، على وجوب تعيين تصنيف واحد للعلامات المتصلة بالفعل. بالتالي، إذا كان أن تعمل علامات معينة كضمائر فهي ضمائر بغض النظر عن أي بنية أخرى. وهكذا حتى إذا وردت العلامة المتصلة مع جملة اسمية كاملة أو ضمير منفصل ما زالت ضميراً مرجعياً. (يحفظ هذا وظيفة واحدة للعلامة، لكنه يعني زيادة تعقيد نظرية الارتباط الضميري.) وتسلم التحليلات بواحد من المنطلقين المختلفين فتصل إلى نتائج متضاربة من بيانات متشابهة.

(Corbett 2006: 102)

ويسمي **كوربت** المنظورين منظور الموافقة البحت ومنظور الضمير البحت (Corbett 2003: 165; 2006: 100). وبالإضافة إلى الفوائد المترتبة على المنهج المعياري في التعامل مع الظواهر المعنية من تعميق الفهم بأبعادها وخصائصها بمعزل عن المدارس النظرية المختلفة التي تلجأ لإغفال بعضها والتركيز على البعض الآخر في سبيل تحليل معين، كذلك يستفاد من هذا النهج في دراسة اللغة أو العائلة اللغوية الواحدة. فيمكن بهذا أولاً تفهم ما دفع الدراسات الوصفية المختلفة نحو تأويل أو آخر في التعامل مع هذه اللغات بشكل خاص، ما يصفي صورة اللغة وخصائص وحداتها وطبيعة قواعدها على المستويات اللغوية المختلفة من النعرات النظرية، فقد يقال أن هذا المنهج هو الأدق في وصف الظواهر اللغوية. ويؤسس هذا الوصف كذلك لتصنيف اللغات عموماً بشكل مقارن في سبيل فهم عام للغة البشر.

3 .4 الضميرية

يلعب اعتبار مرجعية الأكساع دوراً مهماً في تصنيفها الصرفي والنحوي. ومرة أخرى لا بد من توكيد انفصال هذه المجالات، فعلى الرغم من وجود محاكاة بين مدرج الالتصاق ومدرج الموافقة والعمل، تظهر حالات شاذة كثيرة. هذا لأن عملية الانتحاء لا تجري بنفس السرعة على المستويات المختلفة. يعني هذا أن العلاقة قد لا تتجلى في اللغة الواحدة إلا من منظور تاريخي، ولا تتجلى في الزمن الواحد سوى بمقارنة لغات مختلفة. ولما كانت العلاقة حقيقية لكن غير منتظمة، كان الحل إيجاد مقياس معياري لكل بعد (صرفي ونحوي ودلالي) يتضمن معاييراً تمثل علاقته مع الأبعاد الأخرى. وقد اعتمد هذا في المعالجتين السابقتين، فدخلت الاعتبارات الوظيفية في معايير قياس الاتصال، ودخلت درجة الاتصال في معايير قياس الموافقة/العمل.

ثمة بعد آخر للظاهرة قد يشكل وصلاً بين البعدين، خصوصاً أنه يحاكي مسألة الموافقة/العمل بشكل أكثر انتظاماً (أو تزامناً على أساس الانتحاء). حتى قد يقال أن المستويين متطابقان تبعاً لطبيعة باب الشخص/الضمير، فماذا يشكل الضمير المفرغ من المرجعية غير علامة موافقة الشخص؟ وماذا يمثل سوى إشارةٍ إلى العامل إذا احتوى على مرجعية؟ وهذا قول صائب إلى حد بعيد، لكن التفصيل والدقة يقتضيان فصل البعدين عن بعضهما إجرائياً؛ فالموافقة/عمل قضية وظيفية أو نحوية، أما المرجعية/الخواء مسألة دلالية.

يضع **كوربت** الجدول التالي لتوضيح العوامل المختلفة التي تدخل في تصنيف علامات الشخص إلى عناصر موافقة أو ضمائر عاملة (لاحظ ترادف هذا مع القول موافقة أو عوامل):

7) نحو وصرف اللواصق الضميرية

النحو	غير عامل	عامل	
العنصر اللغوي	علامة موافقة بحتة	ضمير لاصق	ضمير منفصل
الصرف	صيغة تصريفية		صيغة حرة

(Corbett 2003: 169; 2006: 101)

ولا يميز هذا الجدول بين درجات الاتصال (لاصق هنا تشمل المتكئات واللواصق بأنواعها). ويذكر واضعه أنه بالإمكان اعتبار الخط الأفقي الفاصل ميزان قياس للانتحاء، لكن المشكلة في هذا كما تبين أن الانتحاء لا يدخل نفس المرحلة على كل المستويات في آن واحد.

1 .3 .4 معايير قياس المرجعية

ضمن مناقشته لمعايير الموافقة يضع **كوربت** معايير خاصة لقياس المرجعية في عناصر الشخص، بحيث يكون طرفا النقيض الضمير البحت (موازياً للعامل القياسي) وعلامة موافقة الشخص البحتة (أي علامة موافقة قياسية). يصف الباحث لتوضيح المعايير الحالات الأشيع

لأصناف صرفية ثلاثة هي علامات الموافقة، والضمير اللاصق (بغض النظر عن درجة الاتصال)، والضمير المنفصل، بحيث يكون لكل صنف حالة قياسية معينة.

8) معايير قياس المرجعية

أ. الدور الإعرابي: تحل علامات الموافقة المتفق عليها (غير المشتبهة بالعمل) محلاً إعرابياً واحداً، إما الرفع أو الحالة العامة. عادةً ما تحل الضمائر اللاصقة أكثر من محل إعرابي. تأتي الضمائر المنفصلة عادةً في كل المحلات الإعرابية الممكنة في اللغة.

ب. المرجعية: السائد في العلامات انعدام المرجعية. الضمائر اللاصقة كثيراً ما تكون مرجعية. الوضع الطبيعي للمنفصلة أن تكون مرجعية.

ج. المحتوى الوصفي (المعنى المعجمي): العلامات البحتة مفرغة من المحتوى الوصفي تماماً. الضمائر اللاصقة متوسطة المحتوى. الضمائر (المنفصلة) البحتة محتواها عالٍ بالمقارنة (بالطبع أقل من محتوى المفردات المعجمية أو الظاهرة).

د. وزن المعلومات (عدد الخصائص، بالمقارنة مع الأسماء الظاهرة): علامات الموافقة أقل إظهاراً للخصائص. يُتوقع التدرج من الضمائر اللاصقة إلى المنفصلة (لم تفحص البيانات ضمن دراسات شمولية معروفة).

ه. تعدد التمثيل/التمثيل الموحد (الفريد في الجملة): يتعدد التمثيل في الموافقة القياسية (لكن اللغات تشهد بأمثلة على التمثيل الأوحد، أكثرها إثارةً للاهتمام حينما تكون علامة الشخص على الفعل الممثل الوحيد للعامل).

(ملخص عن Corbett 2003: 172-80; 2006: 103-12)

ويلخص **كوربت** هذه النقاط في الجدول التالي:

9) الحالات الشائعة لعلامات الموافقة، الضمائر اللاصقة، والضمائر المنفصلة

	علامة الموافقة	الضمير اللاصق	الضمير المنفصل
الأدوار الإعرابية	1	2	كلها
المرجعية	منخفضة	عالية	الأعلى
المحتوى الوصفي	منخفضة	عالية	الأعلى
وزن المعلومات (الخصائص مقابل الجملة الاسمية)	تقريباً مساوية	عالية	الأعلى
تعدد التمثيل	عادي	ممكن	يسود منعه

(Corbett 2003: 180; 2006: 110)

تعكس هذه المعايير الأسس التي تستند إليها التصنيفات المختلفة. مع بزوغ الدراسات الشمولية والمقارنة بالإضافة إلى تزايد أعداد المناهج النظرية أصبح من الصعب جداً توفيق نتائج وتصنيفات الدارسين مع الواقع. ويعدد **كوربت** حالات اختلاف كثيرة بين أتباع النظريات والمواقف المختلفة تؤدي إلى إغفال أوجه الشبه بين اللغات أحياناً وأخرى إلى جمع لغات مختلفة جذرياً في صنف واحد (Corbett 2003: 177-83; 2006: 107-12).

[(معرّب)] يميل الكثير ممن يكتبون في الموضوع [أي الضمائر اللاصقة] إلى الافتراض أن لغة ما أو مجموعة من لغات تتضمن الضمائر اللاصقة، ونادراً ما يعطون معايير تصنيفهم. ثمة

كذلك مسألة التقليد: تعامل اللغات في بعض أنحاء العالم بشكل اعتيادي على أنها تتضمن موافقة في الفعل، بينما تعامل أخرى على أنها تتضمن ضمائر لاصقة، والتمييز ليس دائماً ذا جوهر. بالإضافة، فتبعاً لتدرج الأصناف ثمة حالات كثيرة لا يكون التمييز عقلانياً.
(Corbett 2003: 183-4)

يعمد **كوربت** بعد هذه التوضيحات إلى إعادة تنصيب المعايير الآنفة كأدوات استدلالية في وصف العلامات الشخصية، مرفقاً كل واحدة منها بتقييم يبين فعاليتها. وذلك على النحو الآتي:

المعيار أ. على الرغم من كون أشيع الأنواع المصنفة كعلامات موافقة أحادية المحل، والمصنفة ضمائر لاصقة ثنائيته (لاحظ محاكاة هذا للمعيار (أ) في قياس الاتصال في الفصل السابق) توجد تحليلات كثيرة تخالف الشائع. أقوى تطبيق للمعيار يفيد التأكد من تصنيف العنصر الذي يحل محلين إعرابيين (يرادف المتصل بصنفين في معايير الالتصاق). لكن هذا قد يسمح بتحكم ميول الدارس. ويقول **كوربت** [معرب] إذا اختلفت الضمائر اللاصقة وعلامات الموافقة بالفعل من هذه الناحية، من الأفضل وجود فحوص مستقلة لهما، حتى يظهر هذا التوزيع المثير للاهتمام كنتيجة بدلاً من افتراض (Corbett 2003: 184).
المعيار ب. ينقل **كوربت** الرأي القائل بأن العلامة غير الملزمة بنوع المرجع (معرف أو نكرة مثلاً أو في النفي) تكون موافقة. هذا مقابل الإشارة الواضحة والجلية لكينونة ما، التي تشكل رجوعاً ضميرياً. ينبه **كوربت** إلى أهمية هذا الفحص في التطبيق على الأدوار الخطابية المختلفة (علامات الشخص المختلفة) بشكل منفصل، خصوصاً بفصل علامات الغياب عن علامات الحضور، لأن كثيراً من الأنساق في اللغات تظهر اختلافاً بين المجموعتين. ويحذر من تطبيق المعيار على النسق في آن معاً، فقد يحد هذا من النتائج. يفيد هذا المعيار في كبح الرغبة بإيجاد تطابق في طبيعة عناصر النسق جميعاً (كالتي دفعت البحث المقدم في (2. 4. 1)).
المعيار ج. أقصى ما قد يفيد هذا المعيار الاستدلالي هو الأرجحية، ولإبهامه يقل نفعه.
المعيار د. يضعف احتمال كون العنصر ضميراً لاصقاً إذا أظهر خصائص أكثر من الجملة الاسمية. تساوي الاثنين لا يعطي أي تنبؤ.
المعيار ه. يعيد تسميته: التوزيع المكمل (الاستثنائي)، ويقسمه إلى نقاط أولها بالعنوان الأصلي، أي تعدد التمثيل. لا يتطرق **كوربت** في نقاشه لهذا المعيار إلى الدخول في تعريف العبارة، لكنه يغطي الإشكال الناجم عن ذلك بوصفه لصعوبة رسم خط فاصل على الرغم من قوة المعيارعموماً. ستتضح هذه املعايير في التطبيق فتسمى هنا فحسب: تعدد التمثيل/توحده، تعدد الأهداف، إمكانية ورود العلامات مع مراجعها في السؤال عنها، طبيعة الشروط.
(Corbett 2003: 184-91)

4. 3. 2 المرجعية في اللواصق والمتكئات: تطبيق أولي

في انتظار دراسة مفصلة في هذا البعد تجرى فيها الفحوص جميعاً وتستكشف إمكانية استحداث أخرى، تطبق بعض الفحوص بشكل ابتدائي على الأنساق المعنية في سياقها الشائع بحسب المقدمات النحوية. إضافةً إلى ما تقدم من قياس للالتصاق والدور الوظيفي، يؤمل أن تشكل هذه الفحوص نقطة بداية نحو دراسات مختصة في التفاصيل المختلفة، وأخرى جامعة للأبعاد تنطلق من الصرف وتستفيد من معايير المناهج المختلفة (انظر هذه الدراسات والمراجع فيها لآراء مختلفة في المسائل الثلاثة (الالتصاق، الموافقة، المرجعية) تتبع نظرية نحوية أو أخرى Borer 1984; Fehri 1998; LeTourneau 2006; Eid 2006; Abdel-Hafiz 2006; Bahloul

2006; Moshavi 2010، وتركز هذه على العربية والعبرية[4]؛ وهذه ضمن أخر تعنى بالتثنية في المفعول به من منظور بنيوي ;Retsö 1987; Retsö 1988؛ ويوجد عدد من المراجع المعنية باللغات السامية في (Siewierska 2004; Corbett 2006).

المعيارأ. بناءً عليه لواصق الرفع علامات قياسية. المتكئات ضمائر لاصقة قياسية (تقترن في النصب والجر).
المعيار ب. ينوه **كوربت** (Corbett 2003: 185) بفاعلية هذا المعيار بفصل الغياب عن الحضور؛ ممثلاً بفحص تعريف المشار إليه وتنكيره بالإضافة إلى ورود العلامة في جمل النفي. يصح هذا في الساميات، مع أن الحال معاكس للشائع الذي يسرد؛ الغياب أسرع انتحاءً في الساميات من الحضور (ربما لأنه على الأغلب لم يكن مرجعياً قط). لواصق الحضور ليست علامات قياسية على هذا المعيار. تطبيق المعيار على المتكئات إشكالي، ما قد يفند نفعه أساساً.
المعيار د. على أساس (7) في هذا الفصل تظهر العاميات العربية اقتراب اللواصق أكثر من القياسية. لا يعطي تطبيقه على العناصر الأخرى أي نتائج.
المعيار ه. أولاً التمثيل المتعدد: يصعب دون الاستناد لإحصاءات، لكن يمكن القول بشكل عام أن الإطناب، ما يعتبر في النحو العربي توكيداً، ليس الأكثر شيوعاً في اللغات المختارة. المؤشر بهذا يفيد الضميرية، لكن مشكلة الاعتماد عليه في احتمال وجود عامل مسقط على المستوى العميق، بحسب المنظور النحوي المتبع. على كل الأحوال فالإطناب أكثر شيوعاً في الغياب منه في الحضور، الأمر الذي يوافق النتائج الأخرى بهذا الصدد.
ثانياً: يعترض على تطبيق هذا المعيار القوي على الساميات. الفحص هو تكرار العلامة ذاتها على عناصر مختلفة في الجملة (مثلما تظهر موافقة العلامة الإعرابية على جميع النعوت المرتبطة بموصوف واحد). يقترح تجريب تعديل المعيار بحيث لا يتطلب تكرار العلامة ذاتها.
ثالثاً: مرةً أخرى قد تظهر العاميات ميلاً أكثر للموافقة من اللغات المعتمدة هنا. فورود المسؤول عنه ظاهراً بالإضافة إلى اللاصق ليس شائعاً، بالإضافة إلى احتمال كونه شكلاً من أشكال التوكيد أو إعادة توجيه تركيز الحوار (أأنت فعلت هذا؟ مقابل أفعلت هذا؟). أيضاً تظهر مشكلة احتمال وجود عامل مسقط. من حيث النفي لا يتأثر المتصل (لاحظ أن أكساع المضارع التي تفيد الشخص جزئياً تتأثر بالنفي).
رابعاً: طبيعة الشروط. الشرط المحتمل هو ترتيب الجملة. بالمقارنة مع المتكئات حيث الإطناب اختياري إن لم يكن ذا دلالة، المؤشر يفيد الموافقة، لأن اللاصق إلزامي بصرف النظر عن وجود العامل الظاهر أو ترتيبه سابقاً للفعل (ترتيب مبتدأ – جملة فعلية، في النحو العربي) أو تالياً للفعل (أكلوني البراغيث). هذه المسألة ذات أهمية كبرى، ويوصى بإجراء دراسات مسحية لفحص طبيعة الموافقة عموماً (أي عمليات الموافقة غير المنحصرة بمسألة الشخص) بتغير ترتيب عناصر الجملة.

يمكن إعادة صياغة جدول الحالات الشائعة ((9) أعلاه) تبعاً لتطبيق المعايير في السامية. استبدلت المتكئات مكان الضمائر المنفصلة، فضميريتها غير مشتبهة (الانطباع، في غياب إحصاءات، أن استخدامها في الموافقة لا يختلف أو يزيد عن استخدام الضمائر المنفصلة كعناصر

---

[4] نعني بالعبرية لغة التوراة بشكل خاص واللغة القديمة البائدة عموماً. اعتبار العبرية الحديثة في الساميات المقارنة ضعيف نظرياً في أحسن الأحوال. إذ يشكل انقطاع اللغة نفياً لكون القديمة والحديثة ظاهرة واحدة، ذلك أن اللغة ظاهرة أساساً ظاهرة إنسانية، غير طبيعية أو موضوعية. فيرتكز المنهج العلمي في معاملتها موضوعياً على الافتراض الضمني أن السلوك الإنساني نفسه موحد، على هذا تقبل تدريجات وتغييرات اللغة على أنها مشتملة في تفاعل إنساني مستمر. يعني هذا أن انقطاع اللغة يرادف انقطاعاً في الأساس السلوكي، افتراض العكس يضع اللغة مقام الظواهر الطبيعية، فينسب لها طبيعةً موضوعية؛ بعبارةٍ أخرى يفترض هذا أن اللغة بحد ذاتها ذات خصائص محددة بمعزل عن العقل الإنساني وخصائصه، وأنه يمكن التكهن بكل ما سيطرأ أو ما كان طرأ في أي نظام لغوي دون الحاجة لشواهد تعكس الدور الإنساني في الظاهرة.

موافقة؛ لاحظ ورود احتمال كون المتصلة عاملاً والمنفصلة هي عنصر الموافقة حين ترد الاثنتان معاً، راجع (Corbett 2003: 186-8). ووضع تصريف المضارع مكان العلامات الإعرابية على أنه لا جدل في قياسيته لأنه من عناصر التصريف القلبية المندمجة مع وزن الكلمة كما تبين في الفصل السابق. يمثل العمود الأوسط لواصق الرفع.

(10) جدول أولي لتصنيف المرجعية/الموافقة (الخواء)

	تصدير المضارع	لوصق الرفع	متكئات النسق العام
الأدوار الإعرابية	1 أو غير منطبق	1	2
المرجعية	منخفضة	عالية	الأعلى
ميزان المعلومات (الخصائص مقابل الجملة الاسمية)	أقل	تقريباً مساوية	تقريباً مساوية
تعدد التمثيل	عادي أو شائع	ممكن لكن ليس عادياً	ممكن لكن أقل شيوعاً (في غياب إحصاءات)
تعدد الأهداف	غير متعدد	غير متعدد	غير متعدد
الظهور المشترك في السؤال	لا أو نادر	قليل، قد يفيد توكيداً	لا
التأثر بالنفي	يتأثر الكسع	لايتأثر	لا يتأثر
تأثير الترتيب	لا يؤثر	لا يؤثر	قد يؤثر

الخلاصة

الضمير بالمفهوم المطلق ليس علامة موافقة، بل هدف خاضع لها؛ هذه الموافقة أسميت مرجعية. وقد تبين في الفصل الثاني أنه حتى عند اشتراك بعض الضمائر في جزء من بنيتها، بحيث قد يعد الجزء المشترك هو الضمير والأجزاء المختلفة بيان موافقته لمرجعه في الخصائص المختلفة (غير الشخص فهو في هذا الحال الافتراضي الضمير بعينه)، حتى حينها سرعان ما يعاد تفسير الضمير كوحدة تامة (غير تركيبية أو متكاملة). يؤدي هذا إلى تصريف الضمائر استبدالياً، وكما تظهر الشواهد فمعظم الأنساق الضميرية استبدالية (لمراجع تحوي مسحاً لأعداد كافية من اللغات انظر Bhat 2004; Corbett 2006; Siewierska 2004; Spencer and Luís 2012). تسمى هذه الحالة بتعاقب الخواص (syncretism) وهي شائعة. بفعل الانتحاء أو بفعل العمليات التي تؤدي إلى ما يعرف بالانتحاء (تفادياً لاعتباره مستنداً نظرياً) يفقد الضمير استقلاله وقوته الدلالية تدريجياً.

بشكل مثالي، يتألف الضمير دلالياً (سواءً كان تاماً صرفياً أو تركيبياً) من الشخص (الذي هو بادي الأمر جوهر الضمير) بالإضافة إلى خصائص الموافقة الأخرى. انموذجياً هذا الضمير عامل، وانموذجياً لا إطناب لدوره في الجملة (الانفراد الوظيفي). حين يلتصق الضمير (ربما كثرة الورود في موضع الالتصاق) يبدأ بفقدان قوته الدلالية. يتزامن فقدان الضمير لقوته الدلالية مع الإطناب في بيانه، فيظهر عنصر يؤدي نفس دور الضمير (قد نسمي الدخيل في بداية هذه المرحلة توكيداً). يصبح الدخيل تدريجياً إلزامياً لإكفاء الفعل، أي يصبح عاملاً. لكن الضمير الذي أصبح جزءاً مما التصق به إلزامي أصلاً، لأن موضعه كان أساسياً لتمام الجملة. يؤدي هذا إلى تحول نسق الضمير إلى نسق لواصق إلزامية، أي يصبح النسق نسق تصريف الملتصَق به (الفعل)، تماماً كما كان نسق علامات الموافقة الظاهرة على الضمير المنفصل قبل تحجره (أي في المرحلة التركيبية) هو نسق عناصر تصريف الضمير. يحمل الضمير اللاصق في هذه المرحلة علامات الموافقة ذاتهة، فيصبح علامة موافقة المبنى في هذه الخصائص بالإضافة إلى خاصية الشخص التي تعود إلى أصله المرجعي.

بافتراض أن الضمير س، وخصائص الموافقة هي ص وع بحيث يرمز للضمير المنفصل س$^{ص ع}$، حيث يمثل الأس المرفوع عناصر ثانوية في البنية، يمكن تمثيل التطور التاريخي كما يلي اعتماداً على شكل الجملة السامية الأكثر شيوعاً في المرحلة المدروسة:

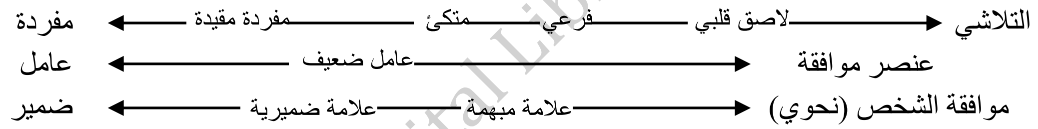
1) فعل + س$^{ص ع}$ > فعل + س ص ع (>) / فعل-س$^{ص ع}$ > فعل-س ص ع > س فعل-س ص ع > س فعل $^{س ص ع}$

يعنى كل الجدل بالمرحلتين الأخيرتين وما يتلوهما من تلاشٍ، أي منذ بداية إبهام وظيفة س. المرحلة الأخيرة أعلاه هي الموافقة الانموذجية في الشخص (مثل تصريف الفعل الحاضر لأشخاص الغياب المفردة في الانجليزية).

قد يسأل عما يبقي الشخص (س) في المرحلة الأخيرة، أو ما إذا وجدت مرحلة يلتصق فيها الفاعل بالجنس والعدد فقط (إذا قبل مقترح (2. 4. 1) المستبعد فعناصر الغياب شاهد على هذه المرحلة). قد يعود السبب لأن باب الشخص أصبح خاصية في الموافقة، أو لما سبق أن تقدم؛ أن معظم الضمائر عناصر تامة ذات أنساق استبدالية تبعاً للخصائص المتغيرة، أي أن س + ص + ع = الضمير في العادة. وقد يفسر هذا سبب عشوائية خسران التمييز أحياناً وحدوثها على عدة مستويات أحياناً أخرى.

مع إفراغ المعنى لا يبقى سوى البعد الوظيفي، ففي هذه الحالة تصبح الموافقة طرف النقيض في مقابل المرجعية كما كانت طرف النقيض في مقابل العمل. ويمكن بهذا وضع الأبعاد الثلاثة في اطراد غير منتظم:

2) انتحاء العناصر الصرفية في الأبعاد الثلاثة: الصيغة والوظيفية والمحتوى الدلالي



وتسقط عناصر الشخص السامية في مواضع على هذه المدارج المختلفة، وذلك على النحو الآتي:

3) ملخص النتائج

أ. عناصر الغياب في نسق الرفع علامات لواصق فرعية، تظهر موافقة الفعل للعامل فيه من حيث العدد والجنس فقط ولا محتوى مرجعي فيها.

ب. عناصر الحضور في نسق الرفع لواصق فرعية، تتبادل دور العمل وبيان موافقة الفعل للعامل حين الظاهر نظراً لعدم اكتمال الانتحاء فيها، ما زالت تحمل دلالة مرجعية.

ج. عناصر النسق العام متكئات، يطغى عليها دور العمل لكنها قد تدخل في عمليات الموافقة، تحمل دلالة مرجعية.

المراجع

Abdel-Hafiz, A. S. (2006), 'Pronominalization', in K. Versteegh (ed.), *Encyclopedia of Arabic Language and Linguistics* (3; Leiden, Boston: Brill), 713-7.

Abdel-Raof, H. (2006), 'Agent', in K. Versteegh (ed.), *Encyclopedia of Arabic Language and Linguistics* (1; Leiden, Boston: Brill), 40-3.

Åkesson, J. (2006), 'Ṣarf', in K. Versteegh (ed.), *Encyclopedia of Arabic Language and Linguistics* (4; Leiden, Boston: Brill), 120-2.

al-Jallad, A. (2014), 'Final Short Vowels in Gəʿəz, Hebrew ʾAttâ, and the Anceps Paradox', *Journal of Semitic Studies,* LIX (1), 315-27.

Alsina, A. (2006), 'Argument Structure', in K. Brown, et al. (eds.), *The Encyclopedia of Language and Linguistics* (Second edn., 1; Oxford, New York, Seoul, Tokyo: Pergamon Press), 461-8.

Aoun, J. (2006), 'Clitic', in K. Versteegh (ed.), *Encyclopedia of Arabic Language and Linguistics* (1; Leiden, Boston: Brill), 411-4.

Appleyard, D. L. (2006), 'Personal Pronouns (Standard Arabic)', in K. Versteegh (ed.), *Encyclopedia of Arabic Language and Linguistics* (3; Leiden, Boston: Brill), 588-93.

B. Heine and K. Song (2011), 'On the Grammaticalization of Personal Pronouns', *Journal of Linguistics,* 47 (3), 587-630.

Bahloul, M. (2006), 'Agreement', in K. Versteegh (ed.), *Encyclopedia of Arabic Language and Linguistics* (1; Leiden, Boston: Brill), 43-8.

Bar-Asher, E. A. (2008), 'The Imperative Forms of Proto-Semitic and a New Perspective on Barth's Law', *Journal of the American Oriental Society,* 128 (2), 233-55.

Beekes, R. S. P. (2011), *Comparative Indo-European Linguistics: An Introduction* (Second edn.; Amsterdam, Philadelphia: John Benjamins Publishing Company).

Bergsträsser, G. (1983), *Introduction to the Semitic Languages* (Winona Lake: Eisenbrauns).

Bhat, D. N. S. (2004), *Pronouns*, eds R. Cann, et al. (Oxford Studies in Typology and Linguistic Theory; New York: Oxford University Press).

Blake, F. R. (1934), 'The Origin of Pronouns of the First and Second Person', *The American Journal of Philology,* 55 (3), 244-8.

Borer, H. (1984), *Parametric Syntax: Case Studies in Semitic and Romance Languages*, eds J. Koster and H. van Riemsdijk (Studies in Generative Grammar; Dordrecht, Cinnaminson: Foris Publications).

Buccellati, G. (1997), 'Akkadian', in R. Hetzron (ed.), *The Semitic Languages* (Routledge Language Family Descriptions; London, New York: Routledge), 69-99.

Bussman, H. (1996), 'Dictionary of Language and Linguistics', Routledge (London: Routledge).

Caink, A. D. (2006), 'Clitics', in K. Brown, et al. (eds.), *The Encyclopedia of Language and Linguistics* (Second edn., 2; Oxford, New York, Seoul, Tokyo: Pergamon Press), 491-5.

Campbell, L. (2001), 'What's Wrong with Grammaticalization?', *Language Sciences* 23, 113–61.

Cann, R. (1994), 'X-Bar Syntax', in R. E. Asher and J. M. Y. Simpson (eds.), *The Encyclopedia of Language and Linguistics* (9; Oxford, New York, Seoul, Tokyo: Pergamon Press), 5065-70.

Carter, M. G. (2006), 'Ism al-fāʿil', in K. Versteegh (ed.), *Encyclopedia of Arabic Language and Linguistics* (2; Leiden, Boston: Brill), 429-32.

Corbett, G. G. (1991), *Gender*, eds B. Comrie, et al. (Cambridge Textbooks in Linguistics; Cambridge: Cambridge University Press).

--- (2000), *Number*, eds S. R. Anderson, et al. (Cambridge Textbooks in Linguistics; Cambridge: Cambridge University Press).

--- (2003), 'Agreement: The Range of the Phenomenon and the Principles of the Surrey Database of Agreement', *Transactions of the Philological Society,* 101 (2), 155-202.

--- (2006), *Agreement*, eds P. Austin, et al. (Cambridge Textbooks in Linguistics; Cambridge: Cambridge University Press).

Diem, W (1997), 'Suffixkonjugation und Subjektspronomina Ein Beitrag zur Rekonstruktion des Ursemitischen und zur Geschichte der Semitistik', *Zeitschrift der Deutschen Morgenlandischen Gesellschaft*, 147 (1), 10-76.

Edzard, L. (2011), 'Biblical Hebrew', in S. Weninger, et al. (eds.), *The Semitic Languages: An International Handbook* (Handbooks of Linguistics and Communication Science; Berlin, Boston: Walter de Gruyter), 480-514.

Eid, M. (2006), 'Pro-drop', in K. Versteegh (ed.), *Encyclopedia of Arabic Language and Linguistics* (3; Leiden, Boston: Brill), 705-13.

Eisele, J. C. (2006), 'Argument', in K. Versteegh (ed.), *Encyclopedia of Arabic Language and Linguistics* (1; Leiden, Boston: Brill), 182-7.

Fehri, A. F. (1998), 'Agreement in Arabic, Binding and Coherence', in M. Barlow and Ch. A. Ferguson (eds.), *Agreement in Natural Language* (California, United States of America: Center for the Study of Language and Information, Stanford University), 107-58.

Gragg, G. (1997), 'Ge'ez (Ethiopic)', in R. Hetzron (ed.), *The Semitic Languages* (Routledge Language Family Descriptions; London, New York: Routledge), 242-62.

Grey, L. H. (1971), *Introduction to the Semitic Comparative Linguistics: A Basical Grammar of the Semitic Languages, Printed in Transcription, with Emphasis on Arabic and Hebrew* (Columbia University Studies in Comparative Linguistics; Amsterdam: Philo Press).

Halpern, A. L. (2001), 'Clitics', in Andrew Spencer and Arnold M. Zwicky (eds.), *The Handbook of Morphology* (Blackwell Reference Online. 28 December 2007 <http://www.blackwellreference.com/subscriber/tocnode?id=g9780631226949_chunk_g97806312269498>: Blackwell Publishing).

Haspelmath, M. (2002), *Understanding Morphology* (Understanding Language; London, New York: Arnold, Oxford University Press).

Hasselbach, R. (2004a), 'Final Vowels of Pronominal Suffixes and Independent Personal Pronouns in Semitic', *Journal of Semitic Studies,* XLIX (1), 1-19.

--- (2004b), 'The Markers of Person, Gender, and Number in the Prefixes of G-Preformative Conjugations in Semitic', *Journal of the American Oriental Society,* 124 (1), 23-35.

--- (2013), *Case in Semitic: Roles, Relations, and Reconstruction*, eds A. Ledgeway and I. Roberts (Oxford Studies in Diachronic and Historical Linguistics; Oxford: Oxford University Press).

Hetzron, R. (1966), 'Pronominalization in Amharic', *Journal of Semitic Studies,* XI (1), 83-97.

--- (1976), 'Two Principles of Genetic Reconstruction', *Lingua,* 83, 89-108.

Hock, H. H. (1991), *Priniciples of Historical Linguistics* (Trends in Linguistics - Studies and Monographs; Berlin, New York, Amsterdam: Mouton de Gruyter).

Huehnergard, J. (2002), 'Introduction', in J. L. Kaltner and S. L. McKenzie (eds.), *Beyond Babel: A Handbook for Biblical Hebrew and Related Languages* (Resources for Biblical Study; Atlanta: Society of Biblical Literature), 1-18.

--- (2005), 'Features of Central Semitic', in A. Gianto (ed.), *Biblical and Oreintal Essays in Memory of William L. Moran* (Biblica et Orientalia; Rome: Pontificio Instituto Biblico), 155-203.

--- (2006), 'Proto-Semitic and Proto-Akkadian', in G. Deutscher and N.J.C. Kouwenberg (eds.), *The Akkadian Language in its Semitic Context Studies in the Akkadian of the Third and Second Millenium BC* (Amsterdam: Nederlands Instituut voor het Nabije Oosten).

Kaufman, S. A. (1997), 'Aramaic', in R. Hetzron (ed.), *The Semitic Languages* (Routledge Language Family Descriptions; London, New York: Routledge), 114-31.

Khan, G. A. (1984), 'Object Markers and Agreement Pronouns in Semitic Languages', *Bulletin of the School of Oriental and African Studies,* 47 (3), 468-500.

Kogan, L. (2011), 'Proto-Semitic Phonetics and Phonology', in S. Weninger, et al. (eds.), *The Semitic Languages: An International Handbook* (Handbooks of Linguistics and Communication Science; Berlin, Boston: Walter de Gruyter), 54-150.

Kouloughli, Dj. E. (2006), 'Inflection', in K. Versteegh (ed.), *Encyclopedia of Arabic Language and Linguistics* (2; Leiden, Boston: Brill), 345-54.

Kuryłowicz, J. (1973), *Studies in Semitic Grammar and Metrics*, eds W. Doroszewski, et al. (Polska Akademia Nauk, Komitet Jezykoznawstwa: Prace jezykoznawcze; London: Curzon Press).

Larcher, P. (2006), 'Derivation', in K. Versteegh (ed.), *Encyclopedia of Arabic Language and Linguistics* (1; Leiden, Boston: Brill), 375-9.

LeTourneau, M. S. (2006), 'Government', in K. Versteegh (ed.), *Encyclopedia of Arabic Language and Linguistics* (2; Leiden, Boston: Brill), 169-75.

Lipinski, E. (1997), *Semitic Languages: Outline of a Comparative Grammar* (Orientalia Lovaniensia Analecta; Leuven: Peeters Publishers) 756.

Matthews, P. H. (1972), *Inflectional Morphology: A Theoretical Study Based on Aspects of Latin Verb Conjugation*, eds W. Sidney Allen, et al. (Cambridge Studies in Linguistics; Cambridge, England: Cambridge University Press).

--- (1974), *Morphology*, eds W. Sidney Allen, et al. (Cambridge Textbooks in Linguistics; Cambridge: Cambridge University Press).

McCarthy, J. J. (2006), 'Morphology', in K. Versteegh (ed.), *Encyclopedia of Arabic Language and Linguistics* (3; Leiden, Boston: Brill), 297-307.

Moscati, S., et al. (1980), *An Introduciton to the Comparative Grammar of the Semitic Languages: Phonology and Morphology* (Porta Linguarum Orientalium: Herausgegeben von Bertold Spuler vnd Hans Wehr; Wiesbaden: Otto Harrassowitz).

Moshavi, A. (2010), *Word Order in the Biblical Hebrew Finite Clause: A Syntactic and Pragmatic Analysis of Preposing*, eds M. O'Connor and C. L. Miller (Linguistic Studies in Ancient West Semitic; Winona Lake: Eisenbrauns).

Newby, G. D. (1972), 'The Dependent Pronoun in Semitic and Egyptian', *The Jewish Quarterly Review,* 62 (3), 193-8.

Palmaitis, M. L. (1981), 'On the Origin of the Semitic Marker of the Feminine', *Archiv Orientalni,* 49, 263-9.

Pat-El, Na'ama (2009), 'The Development of the Semitic Definite Article: A Syntactic Approach', *Journal of Semitic Studies,* 1 (LIV), 19.

Retsö, J. (1987), 'Copula and Double Pronominal Objects in Some Semitic Languages', *Zeitschrift der Deutschen Morgenländischen Gesellschaft,* 137 (2), 221-45.

--- (1988), 'Pronominal Suffixes with -n(n)- in Arabic Dialects and other Semitic Languages', *Zeitschrift für Arabische Linguistik,* 18, 77-94.

Roman, A. (2006), 'Diptosis', in Kees Versteegh, et al. (eds.), *Encyclopedia of Arabic Language and Linguistics* (1; Leiden-Boston: Brill), 643-47.

Rubin, A. (2005) *Studies in Semitic Grammaticalization*, eds J. A. Hackett and J. Huehnergard (Harvard Semitic Studies; Indiana: Eisenbrauns).

Rybalkin, V. (2006), 'ʿamal', in K. Versteegh (ed.), *Encyclopedia of Arabic Language and Linguistics* (1; Leiden, Boston: Brill), 67-74.

Satzinger, H. (1998), 'Observations in the Field of the Afroasiatic Suffix Conjugation', in M. Lamberti and L. Tonelli (eds.), *Afroasiatica Tergestina: Papers of the 9th Italian Meeting of Afro-Asiatic (Hamito-Semitic) Linguistics at Trieste, April 23–24, 1998* (Trieste: Unipress), 23-33.

--- (*forthcoming*), 'Semitic Suffix Conjugation and Egyptian Stative: A hypothetic Morpho-Syntactic Scenario of Its Origin', in et al. Ph. Colombert (ed.), *Festschrift Pascal Vernus*.

Siewierska, A. (2004), *Person*, eds R. Anderson, et al. (Cambridge Textbooks in Linguistics; Cambridge: Cambridge University Press).

Sima, A (2002), 'Der bestimmte Artikel im Mehri', in W. Arnold and H. Bobzin (eds.), *Sprich doch mit deinen Knechten aramdisch wir verstehen es!: 60 Beiträge Zur Semitistik. Festschrift Für Otto Jastrow Zum 60. Geburtstag*, (Wiesbaden: Harrassowitz), 647-68.

Spencer, A. and Luís, Ana R. (2012), *Clitics: An Introduction*, eds P. Austin, et al. (Cambridge Textbooks in Linguistics; New York: Cambridge University Press).

Stein, P. (2011), 'Ancient South Arabian', in S. Weninger, et al. (eds.), *The Semitic Languages: An International Handbook* (Handbooks of Linguistics and Communication Science; Berlin, Boston: Walter de Gruyter), 1042-73.

Testen, D. (2006), 'Enclisis', in K. Versteegh (ed.), *Encyclopedia of Arabic Language and Linguistics* (1; Leiden, Boston: Brill), 21-2.

Vicente, A. (2006), 'Personal Pronoun (Arabic Dialects)', in K. Versteegh (ed.), *Encyclopedia of Arabic Language and Linguistics* (3; Leiden, Boston: Brill), 584-8.

Voigt, R.M. (1987) 'Die Personalpronomina der 3. Personen im Semitischen', *Die Welt des Orients: Wissenschaftliche Beitrage zur Kunde des Morgenlandes*, XVIIl, 47-63.

--- (1998) 'Der Artikel im Semitischen', *Journal of Semitic Studies*, XLlll (2), 221-58.

--- (2006), 'Semitic Languages', in Kees Versteegh, et al. (eds.), *Encyclopedia of Arabic Language and Linguistics* (4; Leiden-Boston: Brill), 170-79.

Weninger, S. (2011a), 'Reconstructive Morphology', in S. Weninger, et al. (eds.), *The Semitic Languages: An International Handbook* (Handbooks of Linguistics and Communication Science; Berlin, Boston: Walter de Gruyter), 151-78.

--- (2011b), 'Old Ethiopic', in S. Weninger, et al. (eds.), *The Semitic Languages: An International Weninger* (Handbooks of Linguistics and Communication Science; Berlin, Boston: Walter de Gruyter), 1124-41.

Weninger, S., et al. (eds.) (2011), *The Semitic Languages: An International Handbook* (Handbooks of Linguistics and Communication Science, Berlin, Boston: Walter de Gruyter).

Wischer, I. (2006), 'Grammaticalization', in K. Brown, et al. (eds.), *The Encyclopedia of Language and Linguistics* (Second edn., 5; Oxford, New York, Seoul, Tokyo: Pergamon Press), 129-36.

Zwicky, A. M. (1985), 'Clitics and particles', *Language,* 61 (2), 695-727.

--- (1994), 'Clitics', in Ron E. Asher (ed.), *The Encyclopedia of Language and Linguistics* (1; Oxford, New York, Seoul, Tokyo: Pergamon Press), 571-76.

Zwicky, A. M. and Pullum, G. K. (1983), 'Cliticization vs. inflection: English n't', *Language,* 59 (3), 502-13.

البعلبكي، رمزي (1990)، معجم المصطلحات اللغوية, (بيروت: دار العلم للملايين).

عبده، داود (2008أ)، 'ضمائر متصلة أم علامات مطابقة؟'، أبحاث في الكلمة والجملة (عمان: دار الكرمل)، 16-23.

--- (2008ب)، 'الأصل في الفعل سكون آخره'، أبحاث في الكلمة والجملة (عمان: دار الكرمل)،24-37.